



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

Princeton University Library



32101 077781506

4000

al-Arabi, Muhammad





52101 020485702

الانحياز من كلامه فيه امر زائد على مجرد اثبات كشيء للشيء او نفيه
 عنه الا وهو الغرض والمقصود من الكلام اهو لئلا يفتى في شئ من كلامه
 ممكن في المقام **قول** اتفاقا اي من اصحاب القولين بعد فلو ان
 القول بالزيادة وهو مرجوح لانه يؤدي الى ارتكاب شئ مقصود
 على السماع مع باقي غيره مع ما فيه من ايهام الحشو وان كان دخول
 الزوائد في القرآن والسنة وكلام العرب لنقوية الحكم لا لنقص
 اصل المعنى عليها ولذلك سميت زائدة والادب في الكتاب
 والسنة ان يقال صلة كما عليه المشايخ ومواضع الزيادة فيها
 خبر ليس وما ولو تميمية على التسمي في اضافة الخبر الى ما على القول
 بانها تميمية ومحل ذلك ما لم ينتفض النفي ولا فلا قياسية وخبر
 كان المنفي نحو لم يكن باعجلهم ونقل الصبيان عن دم ان الباز اشد
 في التوكيد بالنفس والعين نحو جاوز يد بنفسه او بعينه وكذا
 عليه والظ خلافه بل الجار والمجرور متعلق بحذف حال من زيد
 اي متلبسا بنفسه ومعنى الحال يظهر في المفهوم كما قيل في قولهم
 في حق الله قائم بنفسه او متعلق بجماء والامر ما ذكر نعم لو اريد
 بزيادة ما فيه صحة التوكيد بدونها لعمد لكن هذا لا يفيد زيادتها
 لوجوبها بزيادة اصطلاحية كما نبه عليه بعض الفضلاء وظاهر
 تقدير المتعلق ابتداء اي وابتداء ان البناء غير قسمية لان جعلها قسمية
 والمقسم به الاسم والذات يؤدي الى تقدير مقسم عليه مسرود
 تحقيقه بالقسم وفي تقديره كلفة وارتكاب خلاف المقص واما
 جعل المقسم عليه نحو يقول في كلامه شارحا فيرد عليه الترامم
 اللام واحد في القوانين في الفعل الواقع بعد القسم اذا كان مضارعا
 مثبتا نحو ثبتت له للناس على ما افاده التمين **قول** اي ابتداء
 اي مثلا والاف الاسم صادق بخوكاش لان للاسم صورا لانه لما ان
 يكون خاصا او عاما مقدما او مؤخرا مبتدأ او خبر وكذا يقال في
 قوله اي ابتداء لان للفعل صورا لانه لما ان يكون خاصا او عاما
 مقدما او مؤخرا وكان الاول له ابدال ابتداء وابتداء بتلخيص

7-17-67 1948

واولف ليكون فيه اشارة الى ان الاولى تقديره خاصا فعند البصريين
 لك ان تجعل المتعلق لما المبتدأ فيكون الظرف لغوا ومحل الجور نصب
 به على المفعولية والخبر محذوف كالمبتدأ ولما الخبر فيكون الظرف
 مستقرا ومحل الجور نصب على المفعولية ايضا وبعضهم جعل
 لمجموع الجار والمجرور على هذا الاحتمال محل رفع باعتبار وقوعه
 موقع الخبر ونيابته عنه ظاهر والخبر على هذا ايضا محذوف
 كالمبتدأ ان قلت هل يصح ان يكون لمجموع الجار والمجرور محل رفع
 على الاحتمال الاول باعتبار وقوعه موقع المبتدأ ونيابته عنه
 ظاهرا قياسا على ما قاله ذلك البعض بناء على الاحتمال الثاني قلنا
 لا يصح كما افاده العلامة الامير لان الخبر يكون جملة وغيرها
 ويكثر وقوع الجار والمجرور والظرف موقعه فشاغ ادعاء الخبرية
 التصورية لمجموع الجار والمجرور وانه في محل رفع بالاعتبار استأجر
 بخلاف المبتدأ لانه انما يكون مفردا عاريا عن كعمل اللفظية ولما
 نحو جسيمك درهم فالمبتدأ فيه هو مدخول كباء الزائدة فحينئذ
 لم يسع ادعاء الابتدائية للصورية لمجموع الجار والمجرور وانه في محل
 رفع بالاعتبار السابق ثم انه ينبغي على الاحتمالين ان حذف المتعلق
 واجب على الثاني لغومه دون الاول هذا ان جرينا على القول بان الخبر هو
 المتعلق ولما ان جرينا على القول الثاني وهو ان الخبر نفس الجار والمجرور كان
 محل مجموعهما رفعا على الخبرية للصدور كان المحذوف المبتدأ فقط وانما
 كان المحل على هذا المجموع الجار والمجرور دلالة الواقع موقع المتعلق وقوله
 لا محل للحرف اي وحده وان جرينا على القول الثالث وهو ان الخبر مجموع
 المتعلق المحذوف والمتعلق المذكور في محل الجور نصب على المفعولية المتعلق
 ولا محل لمجموع الجار والمجرور لانه جزء الخبر على هذا القول وجزء ماله
 محل لا محل له باعتبار محل كلة فاستفد من هذا توضيح ما قاله
 الحادي من ان المحل في الظرف للفعول والفرق فقط في المستقر من جهة
 قيام مقام عامله لمجموع الجار والمجرور ومن جهة تعلقه بعامله
 الجور فقط **قوله** والكوفيون فعلا قال ابن هشام في المقي

وهو المشهور في تناسير والآعاريب ثم ان الاولى تغديره فعلا
لأنه الأصل في العمل خاصا لأن كل شأخ في شئ يعضه ما جعل الشئ
مبداه موحدا ليقيد الاختصاص والاهتمام لأن المشتركين كانوا
يبدون بأسماء الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم الغرى فقصده
تخصيص اسم الله بالابتداء والاهتمام بالمقدم لأن البليغا يقدمون
الذي شأنه أهم وهم بيانه اعنى وللد عليه فان قلت ان كان
الأولى بقدر الفعل مؤثرا فما بال قوله تعالى اقر باسم ربك قدم
فيه الفعل والحال ان كلام الله تعالى احق برعاية ما تطلب رعاية
قلت اجيب عن ذلك بوجه الأول لأن الأهم فيه القراءة لأن
اول ما انزل اقر الى قوله ما لم يعلم على ما صرح به الكشاف في اول
سورة المدثر رواية عن الزهري فكان الأمر بالقراءة أهم من باسم ربك
ولاحض ان تكون القراءة بمقونة المقام أهم من ذكر الله الذي هو أهم
في نفسه لما اشتهر ان الأهمية العرضية مقدمة على الأهمية
الذاتية وهذا الجواب للزحشرى في الكشاف الثاني ان باسم ربك
مفعول به لاقر الثاني واقرأ الاول منزل منزلة اللان فمعناه
اوجد القراءة كما يقال فلان يعطى اى يوجد الاعطام من غير اعتبار
تعلقه بمعطى وح فالبناء في بسم ربك زائدة للدلالة على التكرار
والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت الخطام وهو كسر الحاء
الزمام وهذا الجواب هو ما فهمه النفثاني من كلام المفتاح
الثالث ان باسم ربك متعلق باقرأ الثاني على ان البناء للاستعانة
اولا بلايسة واما اقرأ الاول فهو مقطوع فيه النظر عن التعلق
بالمقروء به واما المقروء فهو مقطوع النظر عن التعلق به بالنسبة لكل
من اقرأ الاول واقرأ الثاني وذلك لأن القراءة تتعلق بذاتها بمقروء
وبواسطة البناء يستعان به او يتلصق به فكما يمكن قطع النظر عن
التعلق بالمقروء يمكن قطع النظر عن التعلق بالمقروء به وهذا
الجواب هو ما فهمه السيد الشريف من كلام المفتاح وناقشته
عبد الحكيم بان قطع النظر عن التعلق بالمقروء موجه لأن

النسبة الى المفعول به بلا واسطة ما خوزة في مفهوم المفعول
 كسعدى بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست
 داخلة في مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه به اللهم الا ان
 يراد به عدم ذكره الرابع ما اقتاراه النفتان اني من ان اقر الاول
 والثاني كلاهما منزلة منزلة الاذن ما في فعل القراءة واوجدها او
 المفعول محذوف في كليهما الى اقر القرآن والباء للاستعانة او
 لما لا يسهل متعلقة باقر الثاني ومتعلق اقر الاول محذوف او
 من كثر هو بسم الله بناء على ما هو الصحيح من كون السهلة من كسر
 ثم انه يرد على ما عدا الجواب الاول احران الاول ان التقديم
 يفيد التخصيص والتخصيص موقوف على العلم باصل القراءة وليس
 كذلك لانه اول ما انزل كشاف ان المخاطب هو النبي عليه الصلاة
 والسلام ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد
 بالتقديم احد وجوه القصر والجواب عنهما كما افاده عبد الحكم
 تبعاً للشعبدان التخصيص منظور فيه لا اعتقاد للمشركين وهم
 يعلمون القراءة ويجوزون للبدع بغير اسمه تعالى ثم انه يرد
 ايضاً على الثالث والرابع انه اذا كان الفعلان منزلين منزلة الاذن
 كما فيها الواحذف مفعولاً كما في الرابع لزم طلب القراءة بدون
 كقراءة وهذا محال فاما ان يقال بوقوع التكليف بالحال كما هو
 مذهب بعض الاشعرية او بتأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظن
 انه طلب للقراءة في الحال بدليل جملة عليه الصلاة والسلام
 بقوله ما انا بقارى ثلاث مرات **قوله** قبل ويلزم الخ هذا
 الايراد وجوابه من مامنى على ظك كلامه من انه متعلق بالمبتدأ
 اما ان اعلق بكائن فلا يرد سواء جعلنا الخبر هو المحذوف او
 هو مع المذكور لان اسم الفاعل يعمل محذوفاً ولما ان كان الخبر
 نفس الجار والخبر فلا يرد ايضاً لان المصدر الواقع مبتدأ له
 جهتان جهة مصدرية وبها يرفع الفاعل وينصب المفعول
 وجهه مبتدئية وبها يعمل في الخبر وتأنيبه وعدم علم محذوفاً

من الجهة الاولى اما من الجهة الثانية فيعمل محذوفا كما يعمل مذكورا
قوله ونجاء بان عمل المصدر المحذوف فيه ان الظرف وعديله
لتساھل فيهما يكتفي فيهما باي عامل ولو ضاع واما المفعول
والفاعل فلهذا لم يتساھل فيهما لا يعمل فيهما الا شي قوي في
العمل ولما كان المصدر مشتقاً على الحدث من اشتغال الدال على
الحدث كقولنا ما فيه من الحدث في عمله في ظرف وعديله ولما
كان ما فيه من الحدث لا يفيد قوة على العمل في الفاعل والمفعول
احتاجوا الى حكاية بشي قوي في العمل وليس الا الفعل بجامع
الاتحاد في الحدث والمادة فظهر من هذا ان عمل المصدر في ظرف
وعديله ليس بطريق الحمل على الفعل بل لا يضر ان في فيه وهو الحدث
فكان عمله فيهما بطريق الاصل فذلك عمل المصدر فيهما
محذوفا لان الحذف لا يجوز الا فيما هو اصل في العمل وان عمل
المصدر في الفاعل والمفعول انما هو بطريق الحمل على الفعل فكان
عمله فيهما بطريق الفرعية لا الاصل فذلك لا يعمل المصدر
فيهما محذوفا لان الفرع لا يتصرف فيه بالحذف وان كان قوياً
من حيث العمل فدار الحذف على الاصل ومدار العمل في القوي على
قوة العمل لا الاصل فدارها بخلاف لكن يرد على هذا الجواب ان
اسم الفاعل يعمل محذوفاً حتى في المفعول مع كون عمله بطريق الحمل
على الفعل وقد يقال لا يراد لانه لما شبه الفعل مشابهة تامة في
الدلالة على الحدث وفي الاتحاد في المادة والهيئة والاشتمال على
النسبة وان كانت ناقصة والاشتقاق بخلاف المصدر ولذلك
كانت شروط عمل المصدر اكثر من شروط عمل اسم الفاعل كان كان
اصل فعل محذوفاً ونكتة التعبير عن الحدث بالراحة الاشارة
الى ضعفه في العمل وضعف المفعول فيه كما يقال هذا الشيء بكمية
راحة هذا الشيء وبقرير العبارة بهذا الوجه اندفع ما يرد من
ان ظاهر الجواب ان العمل بما فيه من راحة الفعل اقوى من عمله
بالحمل واذا كان كذلك فكيف يكون العمل بالطريق الاول انما هو في

الظرف وعديله وبالطريق الثاني انما هو في الفاعل والمفعول لانه
يلزم عمل الضعيف في القوي والقوي في الضعيف وهو خلاف
المعقول وايضا لا وجه للتعبير عن الحدث بالراحة ونص بعضهم
على ان عمل المصدر في الفاعل يكفيه راحة الفعل لشدة انقطاع
الرفع بالفعل فعلى هذا يكون المحذوف قوله المحذوف في الظرف وعديله انما هو المفعول
فقط واما الفاعل فهو كما نظري وعديله ويحتمل ان معنى المحذوف ان الظرف وعديله
لما اكتفى في العمل فيهما براحة الفعل ففرضا ههنا فيهما في ذلك فيسا ههنا
فيهما ايضا بعمل العامل محذوف لانفتاح باب التساهل فيهما
بخلاف ما لو كان العمل بطريق الحمل لانه لو كان بذلك فيهما فيكون
هذا الجواب عين الجواب الاخر الذي يذكره في مثل هذا المقام
وهو التساهل في الظرف وعديله لكان تشديدا فيهما فليشدد
فيهما ايضا لعدم عمل المحذوف كذا ظهر والله اعلم بحقيقة الحال
ووجه تساهلهم وتوسعهم فيهما كما في الرضوان كل شيء من المحذوف
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصلا للظرف مع كل شيء كقربه
ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره **قوله** المحذوف
تدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار والمجرور مجرور في ذلك
للمناسبة بينهما اذ كل ظرف في النقد رجار ومجرور والجور
محتاج الى الفعل او ما في معناه كاحتياج الظرف واعلم ان ابن مالك
جوز اعمال المصدر محذوف او اظن في الاستدلال عليه وذكر
جملة من الشواهد عليه كما نقله عنه المحقق في حاشية الامتياز
في باب المفعول معه وعلى هذا فلا يراد **قوله** والجار والمجرور
هذا مذهب الجمهور وقيل الاضافة وقيل المحذوف المنوي **قوله**
بدل اي او عطف بيان **قوله** اذ لا يتقدم البدل اي او عطف
بيان **قوله** على التفت اي نفي البدل منه او اللين والافه
متقدم على التفت على كل حال **قوله** مبدئيان في بناء شيء اذ
نص الشيخ الاسلام على انه يصح كونه نعتا على القول بانه علم نظر الاصله
قوله علم اي بالغلب **قوله** مرادة بما ما قابل الجامع لا التفت

الاصطلاح لا يلزم بناء الشيء على نفسه واعلم انه يجوز قطع كل
 النعت والبدل وعطف البيان فلا تتعين التبعية ولا مانع من
 كون الرحيم توكيدا للرحمن بناء على ترادفهما ونكتة ترغيب لعباده
 الخلق بالرحمة وتقوية رجائهم رحمة لكن تركه المحذور لكونه بعيدا
قوله في غير البدل وهو النعت وعطف البيان والتوكيد **قوله**
 بماجر المتبوع وهو هنا المضاف او الاضافة او الحرف المنوي وقوله
 او بنفس التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب فتحته
 قولان ففي العامل هنا اقول خمسة **قوله** مماثل للعامل في المتبوع
 قد علمت ان العامل في المتبوع فيه اقول ثلاثة فيكون المماثل فيه
 اقول ثلاثة ايضا **قوله** على الاصح مقابله ان العامل في كتاب
 هو العامل في متبوع قيل اصاله وقيل نيابة عن المقدّر فهذان
 قولان مضروبان في الاقوال الثلاثة التي في عامل المتبوع فيكون
 حاصل الضرب ست صور تضم للثلاثة السابعة فيكون المجموع
 تسعة قال السيوطي ولوقيل العامل في جميع التوابع هو المتبوع
 لكان له شواهد **قوله** ولذلك اظهر في الاعراب اي ولا جمل
 عدم اشتغال الخمسة على الواو الساكن ما قبلها اظهر في الاعراب
 الخ واعترض بان هذا التعليل وهو عدم اشتغال الخمسة على
 الواو الساكن ما قبلها اخضع من المدعى وهو اظهر في الاعراب المتعامل
 للضمة والفتحة والكسرة على الواو والياء الساكن ما قبلهما
 وانما يكون مناسباً للمدعى لوقال واعترض بان الحركة لا تستقل
 على حرف لعل اذا سكن ما قبله ويجاب بان هذا الاخص
 منبج لما ذكر من حيث مساواة الكسرة للضمة والياء والواو اذ لا
 فرق **قوله** واجبت عن ذلك بان حكمة نقل الضمة الى هذا
 الجواب غير ظ لان الجواب عن الاعتراض الولد على الشيء يبنى
 ذلك الشيء وينزل ما ورد عليه وهذا الجواب افاد عدم صحة
 التعليل بالاستثقال لانه صحة ودفع ما ورد عليه بل هذا
 الجواب تصرف اخر فيكون اعلال المضارع على هذا ليس اصلا

مستقلا بنفسه بخلافه على التصريف الاول فكان الاول له ان
 يجيب بان هناك فرقا بين قولين ولو ظني بان كلا منهما اسم
 وهو خفيف ويقول فعل وهو ثقيل ولا يلزم من عدم استغناء
 الحركة على الواو والياء عند سكن ما قبلهما في الامة تخفيفه عدم
 استغناهما في كقول ثقله وايضا الحركة التي على الواو في قول
 بنية وهي ثقيلة لعدم تغيرها والحركة التي على الواو والياء في
 وظني حركة اعراب وهي خفيفة لتغيرها بتغير العامل والتغير موجب
 للتحفة فقد علمت انه قياس مع الفارق ويمكن الجواب عن التحشي
 التصريف الاول اشتمل على سبب ومسبب فالمسبب قوله فثقلت
 الى ما قبلها والسبب هو قوله استثقلت الضمة على الواو فكانه
 قال ثقلت الضمة الى ما قبل الواو بسبب استثقالها عليها ومحصل
 اعتراضه ان الضمة لا تستثقل على الواو فطل السبب فلم ين
 الثقل لتغير سبب وحكمة ومحصل جوابه انه لا يلزم ذلك لوجود
 سبب اخر هو المشاكلة **قوله** فان قلت هو في الماضي الخ ان كان
 هذا السائل فهم ان الجيب ان اد التساكل في يقول وقال بحسب
 استعمالها لا يصح هذا السؤال لان المناسبة المراد تحصلها
 بين الفعلين اما هي الاستعمالية وان فهم السائل ان الجيب
 كتساكل بين الفعلين بالنظر كما يقول الاستعمالى وحال قال
 الاصلى كان كلامه كتساكلا صحيحا لكن لا يصح الجواب بقوله
 الجيب الخ لانه لا يلزم السؤال ولا يصح الجواب مع ان حق الجواب
 تصحيح الاصل وازالة ما ورده عليه وايضا يقتضى ان تحريك يقول
 ليس تدريبا ويمكن اختيار الشق الاول وتصحيح السؤال بان
 معناه هلا حركة يقول وخففتوه مشاكلا لما حكي بالنظر
 لا ضله لان مراعاة الاصل اقوى فهو لا حق بالتساكل ومحصل
 جوابه ان اصل ما حكي وهو التحريك لا يتغير ولا يعمل عليه
 لانه اعتبر لاجل التدريب والتعليم فكان ليس احق بالتساكل
 الا احق بالتساكل هو حالة الاستعمالى وحيث ما كان التحريك

في الماضي تدريبا كان في المضارع كذلك اذ لا فرق فهو معلوم
 بطريق القياسة فحينئذ دفع اليهام انه ليس في المضارع تدريبا
 ولك جواب اخر غير ما اجاب به المحقق عن هذا السؤال بان تسكين
 المضارع في التشاكل لا نه يكون مشا كلا الماضي بحسب الاستعمال
 فيهما وبحسب الاصل فيهما بخلافه على ما قاله السائل ويمكن
 اختصار الشق الثاني ايضا ويصح الجواب بان معناه ان فهم السائل
 ان المجيء في التشاكل بين الفعلين بالنظر كمال يقول الاستعمال
 وحال قال الاصل غير صحيح بل الذي اراده المجيء هو التشاكل بين
 الفعلين بحسب استعمالهما ولما حال قال الاصل لا ينظر اليه فلا
 يقول عليه اذ لم تنطق به العرب بل هو تدريبي وتعليم للبتد
 فتدريسا لا تتركه **قوله** وتعبير المص بالمضارع في الانفس
 يدل على التثنية بعد ذلك يتنا في هذا الاشعار ثم قوله فيما يأتي
 عمله للصغار فانه يشعر بحصول التأليف بالفعل وانقضائه
 الا ان يقال المراد ان عمله وانما عبر المحشيش لانه لا احتمال ان تكون
 الخطبة متأخرة عن التأليف وغير عن الماضي بالمضارع كحكاية
 الحال الماضية وهي ان تفرض ما وقع في الماضي كأنه واقع الآن
 استحضار الصورة الفجائية ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر قوله
 عمله للصغار **قوله** والمراد به ههنا الانسان النائم عن المراد
 لأن العبد اطلاقا فانه لا ينبغي ادراكها غير هذا ان كان هذا
 المراد معنى حقيقيا كان قوله لانه مملوك لبيان بيان الوجه
 انما صاف كل انسان بالعبد وان كان معنى مجاز ياتي ان اطلاقه
 على الحيوان مع ان كلمة من الحيوان مملوك ولو الخالق كان قوله
 لانه مملوك لبيان بيان العداقة المجاز **قوله** وخصوصا في
 الاصل ان معناه ان العبد في الاصل لا يستعمل الا بالموصوف
 مذكور او مقدر نحو جاء الرجل العبد او جاء العبد مع ملاحظة
 كوصوف المحذوف والمعنى جاء الرجل العبد ثم استعمل استعمال
 الاسماء المجردة بان قطع النظر عن موصوفه فيقال جاء العبد

من غير ما عظمة موصوف كما يقال جاء زيد **قوله** فصار من
الاسماء التي غلب عليها الاستعمال لعل الاول فصار من كصفتها
التي غلب عليها استعمال الاسماء الا ان يقال المعنى فصار من
الاسماء الغالبة لسميتها في الاستعمال لا من الاسماء الاصلية
اسميتها في الاستعمال **قوله** والمراد بالعبد هنا المتعبد بالخ
هذا امراد زائد على المراد السابق والمقصود من المراد السابق مطلق
ذات حيوان ناطق ولو حرا لا خصوص الرقيق والمقصود من هذا المراد
بيان ان المراد من العبد من حيث الوصفية انما هو الخاضع والتذلل
لا غاية الخضوع والتذلل فاذا المراد الاول الذات واقاد المراد
الثاني النصفة زائدة على الذات **قوله** التي هي التذلل الخ
هذا ينافي ظمما سبق من قوله لانه مملوك لباريد لانه يفسد
ان العبودية هي المملوكية ويمكن الجواب بان للعبودية اطلاقين
الاول المملوكية والثاني التذلل ويحتمل ان احدهما معنى حقيقي
والاخر معنى مجازي لان المعنى الحقيقي فليزاج نحو الصحاح
لتعرف حقيقة الحال **قوله** لا من كعبادة الخواني لان غاية
التذلل انما تكون للانبيا والمرسلين والملائكة المقربين لا
لغيرهم كالتسليم ان تكون في غيرهم ينبغي ان لا يعمل العبد في
عبادة الله على هذا المعنى الا بدليل يفيد ان الله متصف بهذا
المعنى ولم يوجد ولو فرض ان ذلك الدليل على ذلك لا ينبغي للشئ
مدحه بنفسه بهذا كما هو طريقة غير المحدثين قال تعالى لا تزكوا
انفسكم **قوله** او كثير الفقر الخ او مانعة خلوت نحو الجمع
وارادة الثاني وحده مرجوحة لان الله وغيره دائم الفقير لا كثير
الموهم انه قد لا يحتاج اليه ولا يكون فقيرا في بعض الحالات
كما افاده العلامة العدوي رحمه الله ونفعنا بركاته
قلت لم عبر بالفقير دون المفتقر مع انه ابلغ واصح في
التمريض **قلت** انما لم يعبر به لانه من الافعال الذي قد
ياتي للتكسب اي التكسب للفقير الذي ليس الفقر ثابتا له بخلاف

الفقير

الفقير سيما ان جعل صفة مشبهة وايضا تاسيا بقوله تعالى وانتم الفقرا
 فانه جمع فقير لا مفتقر كذا قيل واما قول بعضهم تاسيا بقوله تعالى
 لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير فحق نفسي منه شيء لانه
 في الحقيقة ليس تاسيا بقول الله عز وجل بل تاسيا بقول اليهود لانهم
 قالوا ذلك لما نزل قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
تفسير لو كان معنى الآية لقد سمع الله قول الذين قالوا كلاما موعده
 ان الله فقير ونحن اغنياء لم يكن من كلام اليهود وقر بما يؤيد هذا
 قول الجلال في هذه الآية قالوا لما نزل من ذا الذي يقرض الله قرضا
 حسنا لو كان غنيا ما استقرضنا اه فانت تراه جعل مقولهم لو
 كان غنيا وان كان خلاف الآية **قوله** اي سيده وناصرة الحسن
 هو التفسير بالشيد ليقابل العبد كما ان تعني مقابل الفقير في
 كلامه من المحسنات البدعية جناس الطباق وهو الجمع بين
 متقابلين او اكثر **قوله** فان نعت المعرفة المروجة هذه قاعدة
 ان المقص من نعت المعرفة التوضيح فاذا تقدمت نعت كان الخروج
 عن هذا المقص الى التقييد المستفاد من الحالية لوعرب حالا خلا
 بالفرض ولما كان المقص من عطف كين التوضيح والبدل قريب منه
 ولذلك يوافقه في غالب الاحكام وان كان المقص منه الانشغال
 الى الحكم لم يكن هناك خروج عن المقص الاصل حينئذ اعرب نعت
 بحسب العوامل والنعوت عطف بيان وحمل عليه البدل لموافقة
 له في غالب الاحكام وقوله ونعت النكرة المروجة هذه قاعدة
 ان لما كان المقص من نعت النكرة التخصيص والتخصيص ملازم
 للتقييد او هو عينه كان منصوبا على الحال اذا تقدم لان الحال
 للتقييد فلم يكن هناك خروج عن المقص الاصل او يقال ان القاعدة
 الاولى مبينة على الراجح من عدم جواز كون الحال معرفة ولقاعدة
 الثانية مبينة على مراعاة الاطراد لانه لو اعرب نعت النكرة
 بحسب العوامل للزم وقوعه في بعض التراكيب مبتدأ بلا مستوع فاعرب
 حالا لوجود مستوع الحالية دائما وهو تقدمه على صاحبه اذا اعرب

حالا من المنعوت بحسب الأصل بخلاف ما لو اعربا بحسب العوامل وجعل
 المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببال الذين في توجيه كلامهم
ش انه لا بد لتقديم المنعوت على منعوته من نكرة وهي هنا المبادرة
 الى وصفه بالافوصاف المذكورة وفي قول الشارح عليه مؤشرا على
 المبادرة الى بيان ما حصل منزله من حيثية بعد رجوعها وهو الاجتناب
 وكن على بصيرة في مثل ذلك بتجسس النكرة ظاهرة قال بعض الفضلاء
 والظاهر ان كلام من القاعدة بين السابقتين غير متعين لجواز الاثر بحسب
 العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
 كعرفة على القول بجري الحال معرفة وان الامر اثر بحسب ما يقصده
 مستكم فلا قصد التقيد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
 او التوضيح كان المقام للبديهة او البيان **ش** رايته في حاشية الاشتر
 عن التاميين ان قوله في نعت النكرة المتقدم بعرب حاله اغلبي لا
 لان ما في تمام واعلم ما سبق لنا من التوجيه بدفعه والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالده يرد عليه انه سيجعل الاثر
 صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت
 والقاعدة العكس لا يضيره على جعله بدلا البديل من البدل وفيه
 خلافا فالاولى جعله صفة لخالد **قوله** على ان يتابع لعبد الله على
 انه بديل الخيزر عليه انه سيجعل الاثر صفة لعبد الله فيلزم
 عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها لك ان تقول انها على بابها وان
 كلاهما من الاثر وان اختلفت المعامل به فالمصير يعامل مولاه
 بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كما قيل لكن بعد هذا
 اسر ان الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله فيتعلم
 يكون منافيا فيه ما نحو ضارب زيد عمر ايا الحجارة فان الحجارة حصل
 الضرب بها من زيد وعمر والله ان يقال المراد بالالطف ما يشمل الطاعة
 من جانب العبد او ههنا حذفوا كذا ومع ما عطفتم او نحو هذا
 لا يلزم كشان ان اللاتق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في

جانب الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النشاء
 الخ ويصح على بعد جعلها حادثة على تقدير قد الغرض من النشاء النعم
 حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون كراد
 بها الاخبار لا العشاء **قوله** واللفظ التوفيق هذا عند جمهور
 اهل السنة ويطلق بمعنى كرامة والصغير تقول لطف الشيء اذا دق
 وصغر الفضل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
 احسن اليه فتعدي بالياء فقوله الخفي على الثاني صفة لا زنة
 واللفظ بمعنى الملطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصوصة
 لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطعم عليهما احد على ما اثيرت
 كقري فيوضان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالحفاظ اعتبار
 نفسها والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او تقصير
 العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان الشروع فيه نوع من العلوم
 هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر وقال كنتيتي ولما الى بهذا
 هو صف ايد انا بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم يايتهم من
 حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم قصده الذعاب ذلك اللفظ
 المستتر مكانة له لنفسه ان كان الخفي بمعنى المستتر والمظهر
 للتشريف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبة مظهر النظر
 نعم سببه عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفي لما اسم فاعل اي خاف
 او اسم مفعول اي تخفى من باب رجي اذ علمت انه يصح جعله بمعنى
 ويصح جعله بمعنى كظم من اطلاق الشيء على ضدك اطلاقا حقيقيا
 على ما قال بعضهم فاقصصا للداني وعبد المعطي على تفسيره
 بالظ ونعمهما المحشى قصور تدبر **قوله** المراد بالامر الدوام
 المناسب الادامة بدليل قوله الفهم عليه وقوله ولا مسترار
 المناسب الجعل مسترا كما عتبه كنتيتي وقوله لا الحركة المناسبة
 المناسبة الجعل مخفيا كما عتبه صا وهذه الامور الثلاثة التي
 ذكرها انما تناسب الخفي لا الجعل **قوله** اللهم ادم عليه
 حراته اشارة بذلك الى ان العبارة مقبولة ونكتة القلب

حالا من المنعوت بحسب الأصل بخلاف ما لو اعرب بحسب العوامل و جعل
 المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالى الآن في توجيه كلامهم
 انه لا بد لتقديم المنعوت على منعوته من نكتة وهي هنا المبادرة
 الى وصفه بالافوصاف المذكورة وفي قول الشاعرية **شعر** حشا طلال
 للمبادرة الى بيان ما حصل منزله نحو بنية بقدر جيلها وهو الانحياز
 ولكن على بصيرة في مثل ذلك بجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلاء
 والظن ان كلام من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الامر بحسب
 العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
 المعرفة على القول بجيئ الحال معرفة وان الامر اثر بحسب ما يقصده
 مستكم فلا قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
 او التوضيح كان المقام للبديهة او البيان **شعر** رايت في خفا الشجر
 عن النعامين ان قولهم نعت النكرة المتقدم بعرب حاله اغلبي لا
 لا زواج فتأمل واعلم حاسنوا من التوجيه بدفعه والله اعلم
قول بدلا او عطف بيان من خالد بن عبد الله انه سيجعل الارض
 صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت
 والقاعدة العكس لا يضر على جعله بدلا البديل من البدل وفيه
 خلاف فالأولى جعله صفة لخالد **قول** على ان تابع لعبد الله على
 انه بديل الخيزر عليه انه سيجعل الارض صفة لعبد الله فيلزم
 عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت والقاعدة العكس
قول والمفاعلة ليست على بابها لك ان تقول انها على بابها وان
 كلاهما من الامر وان اختلفت المعامل به فالنصر يعامل مولاه
 بالطاعة والنور يعامله بالاحسان كذا قيل لكن بعد هذا
 اسر ان الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله فكيف
 يكون متافيا فيهما نحو ضارب زيد عمر بالاحسان فان الاحسان حصل
 لضرب بالامر زيد وعمر في الا ان يقال المراد بالالطف ما يشمل الطاعة
 من جانبه لعبد الله وهذا خلاف كذا ومع ما عطفت اورعوى ان هذا
 لا يلزم كذا ان اللائق بحال العبد ان يلاحظ ان لا يعمل له في

حاشا لله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النساء
 التي ووضعت على بعد جعلها حاشية على تقدير قد الغرض منها التحدث بالنعمة
 حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون كراد
 بها الاخبار لانه انشا **قوله** واللفظ التوفيق هذا عند جهول
 اهل السنة ويطلق بمعنى اذقة والصغر تقول لطف الشيء اذا دق
 وصغرفا الفضل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
 احسن اليه فيتعدى بالباء فقوله الخفي على الثاني صفة لازمة
 واللفظ بمعنى اللطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصوصة
 لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما غير ان
 كبري في موضعين بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم والمخاطبة اعتبار
 نفسيهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او تفسر
 العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشرع فيه نوع من العلوم
 هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر وقال التبريدى ولما اتى بهذا
 الوصف ايدنا بان لطفه تعالى بخلقهم مشهور عنهم ياتيه من
 حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم فصفه الذعايد لك اللطف
 المستتر صيانة له لنفسه ان كان الخفي بمعنى المستتر والمظهر
 للتشريف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبة مظهر الظاهر
 نعم سببه عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفي لما اسم فاعل اي خاف
 او اسم مفعول اي تخفى من باب رجي اذا علمت انه يصح جعله بمعنى
 ويصح جعله بمعنى كظم من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا
 على ما قاله بعضهم فاقصصا المدايني وعبد المعطي على تفسيره
 بالظ ونعيرهما المحشى فيصور تدبر **قوله** المراد بالامر الدوام
 المناسب الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه وقوله ولا تستر
 المناسب الجعل مستترا كما عثر به التبريدى وقوله لا تحرك المحشى
 المناسب الجعل متحركا غير متحركا وهذه الامور الثلاثة التي
 ذكرها انما تناسب الحري لا التبريد **قوله** اللهم ادم عليه
 حريت انما اشار بذلك الى ان العبارة مقبولة ونكتة القلب

حالا من المنعوت بحسب الأصل بخلاف ما لو اعربها بحسب العوامل وجعل
 المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببال الان في توجيه كلامهم
شهر انه لا بد لتقديم المنعوت على منعوته من نكتة وهي هنا المبادرة
 الى وصفه بالافوصاف المذكورة وفي قول الشاعر عليه من خواطرها
 المبادرة الى بيان ما حصل المنزل بحبونه بعد رجيلها وهو الانحياز
 وكمن على بصيرة في مثل ذلك بجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلاء
 والظن ان كلام من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الامتناع بحسب
 العوامل في نعت كنكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
 كعرفة على القول بجيئ الحال معرفة وان الامر اقر بحسب ما يقصده
 مستكم فلا قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
 او التوضيح كان المقام للبدلية او البيان **شهر** رابت في خواطرها
 عن التمايز ان قولهم نعت كنكرة التقديم بعرب حاله انما هي لا
 لا زمان فتأمل ولعل ما سبق لنا من التوجيه بدفعة والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالده عليه انه سيجعل الارزهر
 صفة لما لا يفرز عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت
 والقاعدة العكس لا يضر على جعله بدلا البديل من البدل وفيه
 خلافا فالأولى جعله صفة لما لا **قوله** على انه تابع لعبد الله على
 انه بديل الخيزر عليه انه سيجعل الارزهرى صفة لعبد الله فيكون
 عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها لان تقول انها على بابها وان
 كلاهما من الامثري وان اختلفت المعامل به فالمتصرفا من مولا
 بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن بعد هذا
 امر ان الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله فكيف
 يكون منافيا فيما نحو ضارب زيد عمر ابا الحجاز فان الحجاز حصل
 الضرب به من زيد وعمر الا ان يقال المراد باللفظ ما يشهد الطاعة
 من جانب العبد او هذا حذف الكواومع ما عطفت او عوى ان هذا
 لا يلزم الثاني ان اللائق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في

جانب الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النساء
 الخ ووضح على بعد جعلها حاشية على تقدير قد الغرض من هذا التحدث بالنعمة
 حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون كراد
 بها الاخبار لا الانشاء **قوله** واللفظ التوفيق هذا عند جمهور
 اهل السنة ويطلق بمعنى كرامة والصغير تقول لطف الشيء اذا دق
 وصغر الفضل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
 احسن اليه فيتعدي بالباء فقوله الخفي على الثاني صفة لافعة
 واللفظ بمعنى اللطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصوصة
 لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطعم عليهما احد على ما غير ان
 كرمي فيوضان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالحذف اعتبار
 نفسها والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او تقصير
 العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشرع فيه نوع من العلوم
 هذا على جعل الخفي بمعنى المستر وقال البنيدي ولما الى بهذا
 الوصف ايدنا بان لطفه تعالى بخلقهم مشور عنهم يايتهم من
 حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم فضعف الدعا بذلك اللفظ
 المستر صيانة له لنفسه ان كان الخفي بمعنى المستر والمظهر
 للتشريف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبة مظهر الظاهر
 نعم سيبه عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفي لما اسم فاعل اي خاف
 او اسم مفعول اي تخفى من باب رجا اذ علمت انه يضع جعله بمعنى
 ويضع جعله بمعنى كظم من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا
 على ما قاله بعضهم فاقصنا الداعي وعبد المعطي على تفسيره
 بالظ ونعم ما المحشى فيصير تدبر **قوله** المراد بالامر الدوام
 المناسب الادامة بدليل قوله المزمع عليه وقوله ولا مسترار
 المناسب الجعل مسترا كما عثر به البنيدي وقوله لا الحركة المناسبة
 المناسبة الجعل مخفيا كما عثر على ما عثرنا وهذه الامور الثلاثة التي
 ذكرها انما تناسب الجري لا الاجرام **قوله** اللهم ادم عليه
 حررت انما اشار بذلك الى ان العبارة مقبولة ونكتة القلب

حالا من المنعوت بحسب الأصل بخلاف ما لو اعربها بحسب العوامل وجعل
 المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببال الان في توجيه كلامهم
ثم انه لا بد لتقديم المنعوت على منعوته من نكتة وهي هنا المبادرة
 الى وصفه بالأوصاف المذكورة وفي قول الشافعي لمية نحو شاطل
 المبادرة الى بيان ما حصل المنزل نحو بته بعد رجولها وهو الأختار
 وكن على بصيرة في مثل ذلك بخلاف النكتة ظاهرة قال بعض الفضلاء
 والظن ان كلام القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الأمر بحسب
 العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
 المعرفة على القول بجري الحال معرفة واذا الأمر أثر بحسب ما يقصد
 الحكم فلا قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
 او التوضيح كان المقام للبديهة او البيان **ثم** رابت في هذا الاشتمال
 عن التمايز ان قولهم نعت النكرة التقديم بعرب حاله انما يلى
 لا يزعم فتأمل واعلم ما سبق لنا من توجيهه بدفعه والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالده عليه انه سيجعل الأمر
 صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت
 والقاعدة العكس لا يضره على جعله بدلا البدل من البدل وفيه
 خلاف فالأولى جعله صفة لخالد **قوله** على ان تابع لعبد الله على
 انه بدل الخيزر عليه انه سيجعل الأمر صفة لعبد الله فيلزم
 عليه تقدم البدل او عطف البيان على المنعوت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها ذلك ان تقول انها على بابها وان
 كلاهما من الأمر وان اختلفت المعامل به فالمصريح بمعاملة مولاه
 بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن يبعد هذا
 امران الأول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله ولطفه
 يكون متافيا فيها نحو ضارب زيد عمرا بالحقارة فان الحارة حصل
 الضرب بها من زيد وعمرا الا ان يقال المراد بالالطف ما يشمل الطاعة
 من جانبه القيد هو هذا حذف العوامل مع ما عطفت او نحو ان هذا
 لا يلزم كذا ان اللائق بحال العبد ان يلا حظا في لا عمل له في

ما نبأ الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النساء
 الخ ويصح على بعد جعلها حانية على تقدير قد الغرض من هذا التحدب بالنعمة
 حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون كراد
 بها الاخبار لا الامتناء **قوله** واللفظ التوفيق هذا عند جمهور
 اهل السنة ويطلق بمعنى كرامة والصغير يقول لطف الشيء اذا دق
 وصغر الفضل لازمه ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
 احسن اليه فتعدي بالباء فقوله الحق على الثاني صفة لازمة
 والمكلف بمعنى المطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصوصة
 لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احدي على ما قيل ان
 الحق في موضعين بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم والحق بالمعنى
 نفسهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او تفرع
 العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشرع فيه نوع من العلوم
 هذا على جعل الحق بمعنى المستر وقال كنيستيني ولما اني بهذا
 الوصف ايد انما بان لطفه تعالى بخلقه مشنور عنهم بآتيهم من
 حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم قصده الذعا بذلك اللطف
 المستر صيانة له لنفاسه ان كان الحق بمعنى المستر والمظهر
 للتشريف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبه مظهر النظر
 نعم سببه عليه ان كان بمعنى الظاهر والحق لما اسم فاعل اي خاف
 او اسم مفعول اي تخفى من باب رمي اذ اعلمت انه يصح جعله بمعنى مستر
 ويصح جعله بمعنى الظن من اطلاق الشيء على ضدك اطلاقا حقيقيا
 على ما قاله بعضهم فاقصصا المدايني وعبد المعطي على تفسيره
 بالظن ونعمهما المحشئ قصور تدبر **قوله** المراد بالاجل الدوام
 المناسب الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه وقوله ولا تمطر
 المناسبة الجعل مستر كما عربه النبتيني وقوله لا تحرك الحصى
 المناسبة الجعل متحركا غير متحركا وهذا الامور الثلاثة التي
 ذكرها انما تناسب الجري لا الاجل **قوله** اللهم ادم عليه
 حركاتها اشارة بذلك الى ان العبارة مقبولة ونكتة القلب

المبالغة في قوة النعم حتى تصلح لاجر المؤلف عليها وان في العبارة
مضافا مقدرا للموصوف في الحقيقة ليس هو البر بل المضاف
لنقدر ليصلح الوصف بالجمع اذ البر مفرد لفظا لا يوصف بالجمع او
الى ان المراد من البر مرآة ليصح الوصف بالجمع ومثل هذا غير عزيز
في الكلام وقال شيخنا قوله اللهم ادم عليه مرات الخ فيه عكس
لكلامه اذ الضمير فيه مفعول الفعل والعوائد مجزوءة على وقد
عكس في الحد ذلك كما تراه ولونته قبل ذلك على ان عبارة النعم مقولة
لساغ العكس في المحل لكن لا حاجة اليه اذ يصح ان يقال اللهم
اجره اي ادمه اي اللهم جعله دائما على عوائد كبر اي مصاحبا لها
من غير انقطاع لها وبعد هذا كله فيظهر ان الجري الوقوع والخصو
من قولهم جرى الامر حصل كما في قوله

فرج الدمع جفوني وجرى | من عيوني وكن ما قد جرى

اي حصل والاجر الجعل جارا واصلها على العوائد ويصح الكلام
لكن يحتاج لتقدير الاستمرار اذ العوائد ما عاد بالفعل ولا معنى
لطلب الوقوع عليها لخصوها ولعل هذا هو مراد العلامة المداوي
في دفع اعتراض المحنة عليه بقوله ولا حاجة اليه نعم قد يقال
كما قال بعض الفضلاء ان المراد من عوائد باعتبار عود نوعها قبل
ذلك او المراد ما من شأنها ان تعود فلا حاجة الى تقدير الاستمرار
يناد **قوله** ويحتمل ان يكون المراد بالعوائد جمع عائد بمعنى الخ
فعائد على هذا اسم بمعنى صلة والمعروف بخلافه على الاول
فانه صفة لا اسم وقوله فالاضافة بيانية او على معنى من
هذا ان اريد بالبر البر به اما اذ ابقى على معناه المصدري
فتكون على معنى اللام **قوله** بالحاء المهملة بينه وبين الخوة
الجناس اللامع وهو اتفاق الكلمتين لفظا لا في حرفين متباينين
ينجح كما في قوله

كلها كاللؤلؤ
وادمي كاللؤلؤ

صديق الحبيب وحالي
ونقده في صفاء

فقد اختلف اللبالي واللائي بالياء والهمزة وهما بعيدا المخرج أي ليس
مخرجهما واحدا بخلاف ما اذا قرب المخرج فان الجناح يقال له الجناح الضاع
كما في قوله عز وجل ينهون عنه وينأون عنه فان الهاء والهمزة
من مخرج واحد وهو أقصى الحلق **قوله** والجحد أي لغة **قوله**
الوصف مصدر ووصفي ذكر الصفة جنس شامل للمعرف وغيره
قوله بالجحد متعلق بالوصف وهو صفة مشبهة من الجمال
مصدر جحد بالضم وهو فصل مخرج للوصف بفتح فهو ضم لا حميد
قوله على الفعل الجحد الاختيارى على للتعليل على حدوثكروا
الله على ما هداكم وقيد في جانب المحمور عليه بالاختيارى دون
المحمور به لا شتر الظاهر ذلك فيه دون المحمور به فانه يكون بغير
الاختيارى ايضا ولعل وجهه ان المقص بالحمد البناء على المحمود
بيان صفاته الكاملة وذلك حاصل حتى بغير الاختيارى
بخلاف المحمور عليه فانه العدة الباعثة على الحمد ولا يبعث
الا ما كان اختياريا اذ هو مناط الحمد والذم فان قلت فعلى
هذا لا يسوغ المدح قلنا المدح الحامل عليه مجرد بيان تكامل
المدح لا المجازاة على المعروف ببيان المحاسن وبالجمله ان الحمد
مساواة مساق المجازاة والمكافاة بخلاف المدح كذا في بعض الحاشي
قوله حقيقة او حكما راجع لقوله الفعل الجحد الاختيارى
قوله على وجه التعظيم اخرج السخنة وفيه انها خارجة بقوله
على كفعل الجحد الاختيارى اذ السخنة لا يكون الباعث
عليها فعلا بجمل اختياري او قد يقال انه احتراز عن الوصف
بجمل لاجل فعل جمل اختياري مصحوب بذلك الوصف بسخنة
قوله ظاهرا وباطنا المراد بالتعظيم الباطنى في الحمد ان
يعتقد انصاف المحمور بالمحمور به لكن هذا خلاف ما عليه
المحققون والذي عليه المحققون ان المراد بالتعظيم الباطنى في
الحمد ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر والمراد بالتعظيم
الظاهرى ان لا يصد من الحمد ما ينافيه ظاهر الكماله ع ش

قوله لا حصة اى ولا عطف بيان ايضا بشرط التوافق فيه
تعريفا وتشكيكا كالتفت **قوله** فان اضافة اسم الفاعل للمفعول
معناه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كما هنا
وان لم يعتمد تكون اضافته غير مفيدة للتعريف لان اصل ضارب
زيد ضارب زيدا فزيد مفعول ضارب بحسب الاصل لكن بشرط
الاعتماد فلما اضيف لم تعد الاضافة المحذوف التنوين ولم يحذف
للاعتناء لزوال المفعولية الصريحة فقول المحسن للمعمول اى بالقوة
اذا لا يكون معمولا بالفعل الا عند الاعتماد واذا كانت اضافته
غير مفيدة للتعريف لم يصح جعله نعتا للمعرفة بل ولا عطف بيان
لما علمت فيكون بدلا لانه يجوز ابدال النكرة من المعرفة هذا كله
ولك نصحيح الوصفية وعطف البيان بانه يصح ان يراد به مطلق
زمن والزم من الماضي او يراد منه الاستمرار وينظر للمضى ولما ان
نظر للحال والاستقبال كانت اضافته لفظية كما يستفاد من
الصبيان على الاشياء عند قول ابن مالك

وان يشابه المضاف بفعل | وصفا فعن تشكيكه لا يعزل

فراجع **قوله** لانه اى لفظ رافع ليس فيه ال معناه ان اسم
الفاعل اذا كان غير معتمد على نفي او استفهام او حرف ندا او موصوف
او مخبر عنه لا يصح ان يعمل النصب في المفعول الا اذا كان مقرونا
بال ورافع لم يعتمد على نفي ولا استفهام ولا حرف ندا ولا مخبر عنه
كما هو ظ ولا موصوف لم يعلم انه بدل وكونه بدلا لا
يكن في الاعتماد كما هو ظ كلا مهموم ومحصل مسألة عمل اسم الفاعل
انه اذا كان مقرونا بال عمل النصب في المفعول مطلقا سواء كان
معتمدا على واحد مما سبق ام لا وسواء كان بمعنى الماضي ولا كما
قال في الخلاصة

وان يكن صلة ال في المضى | وغيره اعماله قد ارتضى

ولما اذا كان مجزئا من ال فلا يعمل الا بشرطين كونه بمعنى الحال او
الاستقبال والاستمرار وينظر بجانب احدهما وكونه معتمدا على واحد

مما سبق كما قال في الخلاصة

كفعله اسم فاعل في العمل	ان كان عن مضميه بمعزل
وولي استغراها ما اوحى ندا	او نفيا او حاصفة او مسندا

فقد علمت من هذه القولة وما قبلها ان كون اضافة اسم الفاعل لفظية متوقفة على شرط واحد وهو كونه بمعنى الحال والاستقبال او الاستمرار وينظر بجانب احدهما وان عمله في المفعول متوقف على شرطين ما تقدم والاعتماد ثمن كلام المحسن متعرض من وجوه الاول ان قوله يدل انما يومهم تعيين البدلية مع انه يصح كونه خبر مبتدأ محذوف اي هو رافع فان اجبت عن هذا بان مقصوده تعيين البدلية بالنسبة للوصفية اخذا من قوله لاصفة قلنا يرد عليه انه يومهم صحة كونه عطف بيان اذ الغرض من نفي كونه صفة فقط لا تعيين البدلية مع ان عطف البيان لا يصح كالنعت الثاني ان قوله لاصفة يفيد انه لا وجه لصحة الوصفية اصلا مع انه تقدم لك تصحيحها الثالث ان قوله ولا يضع نصبه الخ يفيد انه لا وجه لصحة النصب اصلا مع انه يمكن ان رافع خبر مبتدأ محذوف اي هو رافع ويراد من رافع الحال والاستقبال او الاستمرار وينظر بجانب احدهما في يوجد الشرطان معا الاعتماد على المجرعته وان كان محذوفا اذ الظاهر لا يشترط ذكره قياسا على الموصوف الذي تعرض له ابن مالك بقوله

وقد يكون نعت محذوف عن	فليسحق العمل الذي وصف
-----------------------	-----------------------

وكونه بمعنى الحال والاستقبال والاستمرار المنظور فيه الجانب احدهما ولا يصح جزمه بالتعليق على ان هناك طريقة لا يشترط الاعتماد في العمل نعم ان كان هذا القائل لم يعرف خبر مبتدأ محذوف ولم يجز على هذه الطريقة صح تعليقه فخر الرابع ان قول ليس فيه ان ما يومهم ان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا اذا اقرن بال وليس كذلك بل قد علمت ما فيه من التفصيل اذ علمت هذا علمت ان قول بعض الراسخين لك ان تقول انه لا استمرار الصادق بالحال والاستقبال

فخ يعمل فيصحب نصب مقام مع تنوين رافع لكن يتعين ان يكون رافع
 ح بدلا لكونه نكرة اه لا يجدي شيئا لعدم وجود شرط الا عتماد
 وان زعم هذا القائل انه تحقيق حيث قال في اخرها مشته هذا تحقيق
 للمقام والله اعلم بالصواب **قوله** اي ايصال الجز سواء كان دينيا
 او دنيويا والعبيد اعم من كونهم طالبيين للنفع اولا بخلاف المستفيد
 في السجعة بعد فاته خاص بطالب كالفائدة **قوله** الا حذر عشر
 معلومة ونظمها ابن مالك في قوله

عباد عبيد جمع عبد واعبد	اعابد معبودا ومعبد عبيد
كذلك عبيد ان وعبد ان اثبتا	كذلك العبيد او امد ان نشئت ان تمد

قوله فراجعها في الحاشية قال فيها اوفيه استعارة مكنية
 وتخييلة حيث شبههم بالطيور تشبيها مضمرا في النفس فهذه
 استعارة مكنية واثبات الحفض تخيل والجنح ترشيع ويحتمل
 الاستعارة التمثيلية حيث شبه الصورة المنزعة بالصورة
 المنزعة بجامع صورة منزعة فتأمل لكن فيه ان المناسب
 جعل الحفض ترشيعا واثبات الجنح تخيلا لانه اقوى في الاختصاص
 واعلم ان الحافضين صفة للتنصيب وجعله صفة للعبيد
 يؤدي الى جعل الستين والستاد في المستفيد المدين بخلافه
 على الاول فانهما اللطيل **قوله** من المصلحة بيان لما هي كفاية
 اصطلاحا هي المصلحة التي ترتب على الفعل وقوله من حيث
 هو كذلك الضمير يعود على ما والحيثية للاطلاق وبينه بقوله
 سواء الخ يعنى ان الفائدة اعم مطلقا من الغرض المسمى بالعلة
 الغائية وهو ما لا جله الاقدام على الفعل فكل غرض فائدة وليس
 كل فائدة غرضا مثلا اذا حفر لا حفر دفين فوجد كان فائدة
 وغرضا فان لم يجد بل وجد الماء كان فائدة فقط اه مدابغي
 بعد فقله ما نقله المحقق عن الشنواني والظاهر ان الحيثية
 للتنصيب وقوله سواء الخ تعميم زائد والمعنى ان الفائدة هي
 المصلحة المحمودة من جهة كونها مصلحة لاه من جهة كون

الفعل لا بطلها سواء صاحب هذه الملاحظة ملاحظة ان كفعل
 لا بطلها ام لا فالغائبة مبينة للغرض بحسب الحقيقة اذ الحقيقة
 معتبرة في المفهوم تختم معه بحسب المحل **قوله** متعلق
 بالخواي لتأوله بالمشق وهو الطريق المشق من الظروف
 والمعنى على ما سلكه المحشي الجازمين بان تسهيل طريق العمل
 لمن سلكها من الله تعالى الخ وهذا مبني على ان اضافة تسهيل
 للخبون اضافة المصدر لمفعوله والخبون بمعنى الطريق وذلك
 مسلك آخر وهو انه من اضافة المصدر لفاعله والخبون باق على
 معناه الاصطلاحي والى بمعنى اللام للنفقية او تراشدة في
 كمفعول والمعنى الجازمين بان كون الخو يسهل بقية العلوم
 من الله لا من غيره فاقصصار المحشي على المسلك الاول لا ضرورة
 اليه مع مخالفته للفظ الشائع **قوله** وعلى كل فالترديد بمعنى
 التردد قال شيخنا الاظهر عندي ان المراد به معناه الحقيقي الذي
 هو ايقاع الغير في التردد اي ولا ترديد منهم لغيرهم ويراد بالشك
 قبله مطلق التردد منهم لبشمل الكلام في التوهم والظن
 من اطلاق الخاص على العام او سبق على حقيقته وفي ما ذكر
 مستفاد من الجازمين وذكر الشك وان استفيد ايضا ليعطف
 عليه ولا ترديد ولم يقل الغير المردين من غير احتياج لذلك
 للسمع تأمل اوج فالعطف مغائر **قوله** لانه القاسم
 بهم فيه ان التردد بالمعنى المصدرى قاسم بهم ايضا
 وقوله وليس المراد الخ قد علمت انه المراد **قوله** امر زائد
 على ما حصل له في كل وقت الخ اي فان نعم الله لا تتناهي
 وقيل المراد طلب استقرار ما حصل واستمراره وقيل انه امر
 تعبدى لقوله صلوا عليه وسلموا تسليما لانه سبحانه وتعالى
 لما برز الروح المحمدية او قفها بين يديه وافاض عليها كل كمال
 وذلك مستقر مستمر له صلى الله عليه وسلم من غير انقطاع
 فليس هناك كمال غير واصل اليه ولا مساو لكمال بل هو صلى

الله عليه وسلم أكمل الخلق على الإطلاق أفاده التبتدي **قوله**
 في العبارة حذف الخ هذا الحذف لا يتوقف عليه التركيب
 غاية الأمر ان المعنى عليه **قوله** بدل من سيدنا أو عطف
 بيان عليه الأولي الاقتصار على عطف البيان لأن المقص الاصل
 ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقدير النسبة تبع والبدلية
 تستدعي العكس ويجوز ان تكون فائدة عطف البيان ههنا
 المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى جعل الله للكعبة البيت
 الحرام من ان البيت عطف بيان جيئ به للمدح أفاده التبتدي
 والشنواني **قوله** نعم يصح ان يكون صفة نظرية لا صلة الخ
 يلزم عليه انه حيث نظر الى أصله خرج عن التعريف الى التنكير
 فنفت مطابقة النعت والمنعوت تعريفا وتنكيراً واعتبار
 الخاين اعني ما قبل العملية وما بعدها معاً فيؤخذ من الأول
 الوصفية ومن الثاني التعريف اعتبار صحيح له نظراً ثم يدفع
 به الاشكال **قوله** من اطلاق المحل على الحال فيه ان الكلام
 سيأتي انه اللفظ أي الصوت وهو قائم بالهواء فالأولي ان
 يقول من اطلاق اسم آلة الشيء عليه كما قالوا ذلك في قوله
 تعالى واجعل لي لسان صدق أي ذكر احسن **قوله** وحتمل
 ان يراد به الجارحة المخصوصة الخ يحتمل ايضاً ان يكون المعنى
 العرب باللسان أي الجارحة الفصيح كلامها فيكون الكلام على
 تقدير مضاف **قوله** والعموم مستفاد من المقام أي التخصيص
 عليه لأن ما من صيغ العموم لكنها تحتمل العهد الجنسي **قوله**
 أي مرتفعان أي أو مرفوعات **قوله** وقبر حرب الخ ظ البيت
 خبر والمقص ههنا التأسف والتعسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع
 الظم موضع المضم في قوله قرب قبر حرب مع ان مقتضى الظم
 ان يقول قبره دلالة على زيادة التعسر والتوجع حتى اعتنى بذكره
 وقبر صفة المكان وضم لأجل الروي ويحتمل انه هو الجحر والملة
 في مكان بمعنى مع والمعنى وقبر حرب مع مكانه وحمله فخر فافاد

ان محله قفرايض **قوله** وما مثله في الناس الحما نافية اما حجازية
 مثل اسمها او تيممية فهو مبتدأ وعلى كل فالخبر في الناس والتقدير
 وما مثله كائنا او كائن في الناس وقوله الا مملكا استثناء
 من حي الا في الواقع بدلا من مثله وقوله ابوامته مبتدأ ومضافا
 الى مضاف للضمير وقوله ابوه خبره ومضاف اليه وقوله
 يقاربه جملة صفة لحي والضمير المستتر له والباء زائدة
 وجملة ابوامته ابوه في محل نصب صفة لقوله مملكا في
 هذا البيت الفصل بين المبدل منه والمبدل وتقديم المستثنى
 على المستثنى منه والفصل بين المبتدأ والخبر وبين الصفة
 والموصوف فكان ذلك موجبا للتعقيد المحل بالفصاحة
 والمقص من هذا البيت مدح ابراهيم بن هشام الخزرجي خال
 هشام بن عبد الملك وفيه مدح هشام ايضا والمعنى وما
 مثل المدوح اي ابراهيم في الناس حي يقاربه ويشابهه في
 الفضائل الا مملكا اي بجلاء اعطى الملك وهو هشام ابوام
 ذلك الملك ابوالمدوح فالملك ابن اخت المدوح واوله
 بعضهم بلا تقديم ولا تاخير فارجع الى التخصيص وحواشيه فيه
 زيادات واعلم ان كلا من الغرابة والتأخر والتعقيد محل
 بالفصاحة فذكرها بعد قوله الفصح من ذكر اللازم بعد
 الملزوم والداخل في حقيقة الشيء بعد ذكر ذلك الشيء على
 ما هو معلوم في محله وكان الاولى ان ينبه على انصاف اشرف
 الخلق بالبلاغة كما افاد ذلك في الصحابة لان البلاغة فوق
 الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها وزيادة مطابقة الكلام
 لمقتضى الحال مثلا اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا
 في بطلان عبادة وقال له مثلا عبادتك لا تنفع كان هذا الكلام
 فصيحاً لكن حال المشرك الاسكار على دعوى بطلان عبادة
 وعدم نفعها فالذي يناسبه ان يقال ان عبادتك لا تنفع
 او ان عبادتك هي ضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة

البلاغة دون العكس وكان الأولى له ان يذكر التجديد ايضا في
 جانبہ صلى الله عليه وسلم **قوله** وهو نعت للادل والا صواب
 جعله نعتا للادل والا صواب يفيد تخصيص الاول من له فصاحة
 وبلاغة وتجريد ولا يشمل بقية امة الاجابة مع ان المناسب
 كدعا النعيم فالأولى جعله صفة للاصحاب فقط **قوله**
 ويوصف بها الكلمة الخ فيقال كلمة فصحة اي سلمة متنافر
 الحروف ومن الغرابة ومخالفة القياس وكلام فصيح اي سلم من
 ضعف كتأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة كلماته
 وكاتب فصيح وشاعر فصيح اي ذو ملكة الخ ما تقدم في الحاشية
 فمن هذا تعلم ان التعريف الذي ذكره انما هو لفصاحة المتكلم
 فقوله بعد ويوصف بها اي بالفصاحة من حيث هي والا اشكر
قوله ويوصف بها الخ فيقال كلام بليغ اي مطابق لتقاضي
 الحال ومتكلم بليغ شاعر او كاتب اي ذو ملكة الخ ما في الحاشية
 فمن هذا تعلم ان المعنى الذي ذكره خاص ببلاغة المتكلم
 فقوله بعد ويوصف بها اي بالبلاغة من حيث هي والا اشكر
 ولا يقال كلمة بليغة اي مطابقة لتقاضي الحال وقال بعضهم
 يقال ذلك اذ الكلمة المعروفة تطابق مقامها والنعرة تطابق مقامها
قوله اي الذي يجرد وبعن النقائص المناسب للفصاحة وكلام
 ان يراد به ما هو مذكور في كبدع وهو ان يستخرج من امر ذي صفة
 اخر مثله فيها كما في قوله لهم فيها دار الخلد اي في جهنم فانزع من دار
 الخلد التي هي جهنم دار مثلها وجعلها فيها للبلاغة وكما في قول الشاعر

تعدوني الى صاريح | الوغى بمستلحم

اي تجري في هذا الفرس الى الخائف من الحرب حالة
 كوني مع شخص لا بس لامة الحرب يريد نفسه لكن انزع منه
 شجاعا للامارة الى كماله في الشجاعة **قوله** ولا يخفى اشتمال
 هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال وهي
 ذكر الرفع والنصب والخفض والجزم وكذا ذكر التيسير فانه

اسم كتاب في الخولا بن مالك وكذا ذكر الخو والاعراب والضمير فذكر
 هذه الاشياء يشعر بكون غرضه التاليف في الخولا بن اربعة
 الاستهلال هي ان يذكر التكليم مثلا اول غرضه ما يشعر بمقصود
 واما ذكر الفصاحة والغريبة والتشافر والتعقيد والبلاغة
 والتجريد فليس من براءة الاستهلال هنا انما هو براءة استهلال
 لمن يريد التصنيف في المعاني لا في الخولا ان يقال لها تعلق ما بالخو
 كما يعلم بالوقوف على ابوابها ثم انهم قدم الرفع لتعلقه بالله ولكونه
 عمدة وهي اشرف بخلاف كالتصنيف وما بعده وقدم النصب على غيره
 لحياته في كل من الاسم والفعل بخلاف ما بعده فانه خاص اما الاسم
 او الفعل وقدم الحذف على الجزم لان الحذف مختص بالاسم
 الذي هو اشرف بخلاف الجزم فهو مختص بالفعل الذي هو مفضول
قوله واصل الكلام مما يمكن من شيء الخطة يفيد ان بعد من
 معمولات الشرط وهو خلاف ما اختاره اخرا ويفيد ايضا كما
 قال كصيان على الامتنون ان المضاف اليه منوي بمعنى لا
 لفظه والالعال بعد بسم الله الرحمن الرحيم **قوله**
 والاشبهة لازمة لها عبارة الشرفاوى على التحريم والاشبهة
 لازمة للبتدا وهي اولى مما صنعه المحققين عبارة الشرفاوى
 ليس بالحسن فكان الاولى ان يقول لازمة له ويذكر ان الضمير
 راجع للبتدا **قوله** والفاء لازمة له اي للشرط والمراد انها
 لازمة للشرط غالب اي في غالب مواضعه المحصورة وهي
 المستبعدة المذكورة في قوله

اسمية طلبية وبجاءد وما ولى وقد وبالنفيس

وغير الغالب محصور ايضا وهو الماضي بغير قد وما والمضارع للبت
 الخالي من التنفيس والمنفى بلا فالقابلية ليست بالنسبة الى
 الاوقات والاحوال حتى تنافي الزوم بل بالنسبة الى **قوله**
 نحن تضمنت الخ تفرقة على ما قبله غرض لان الفرع يقتضى ان
 اما ناسبة عنهما وبين الفرع عليه وهو قوله واما ناسبة

عن مهابقتضى انما لم تنب عن يمكن بدل عن مهابقتضى ويمكن الجواب
 بان ما تقدم فيه حذف والتقدير واما نائبة عن مهابقتضى ويمكن
 بدليل المصراع فهو قرينه على الحذف وكون اما نائبة عن مهابقتضى
 ويمكن هو لما خوف من كلامهم والذي بحثه بعض المحققين انما
 لم تنب الا عن مهابقتضى وفي كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك
 ونص عبارته والترمو حذف الفعل بعدها يعنى اما والترمو ان
 يقع بينهما وبين جوابها ما هو عوض عن الفعل المحذوف والصحيح
 انه جزء من الجملة الواقعة بعد كفاء قدم عليها الفرض العوضية
 او شمة المراد بالتضمن الاقامة والمراد بالمعنى ما يعنى ويقصد
 لا ما قابل اللفظ فاضافة لما بعده بانية والكلام على تقدير
 مضاف اى اقيمت مقام لفظ يعنى ويقصد وذلك اللفظ الذي
 يعنى ويقصد هو المبتدأ ويحتمل ان يراد بالمعنى المقام وتكون
 اضافة معنى لما بعده على معنى اللام اى نحن اقيمت ووضعت
 اما فى مقام وموضع منسوب للمبتدأ وهذا سقط ما يقال له
 يعهد تضمن الحرف يعنى اسم وفعل لانه مسمى على ان المراد
 بالتضمن الاشراف **وله** لزومها ما لزومها من العلماء على
 ان لزوم الفاء لا ما كل اى دائم موجود فى جميع المواضع ولا
 يقال يلزم منية المصراع على الاصل لانا نقول لما كانت ضعيفة
 بالناية جبرت باللزوم دائما لا يقال فى كون لزوم الفاء لا دائما
 كليتا نظرا لانها قد تحذف اذا دخلت على قول محذوف بى معمولة
 نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم
 وفى غير ذلك لانا نقول معنى كون لزوم الفاء لا ما كليتا ان الجمل
 بعد اما لا تربط الا بالفاء سواء كانت مذكورة او مخدوفة
 ومعنى غلبة اللزوم فى الشرط مع تفسير اما ان الفاء تربط الجمل
 بالشرط فى كمالها المشار اليه بقوله اسمية طلبية نحو فالفاء
 لا نهى فى الفاء ولهذا اذا وجد موضع من السبعة لم تذكر
 فيه الفاء حكما بانها رابطة لكسرها مخدوفة نحو من يفعل الحسنة

الله يشكرها او يانه شاذ وقد لا تربط كما في غير هذا الغالب المحصور
 ايض وليس معنى كون لزوم الفاء لا ما كليتا انها لا تحذف اضلا
 حتى يتجه هذا السؤال هذا تحقيق المقام فاحفظ عليه فانه
 نفيس قل ان تقف عليه بهذا الوجه **قوله** اقامة للزوم الى اخره
 مفعول لاجله عامله قوله لزومها والمراد بلزومها الزمومها وانما
 كان هذا مراد الاله الذي يظهر فيه التعليل وايضا ليتم المفعول
 له والعامل في الفاعل ثم ان قوله اقامة الخ يقتضي ان المقام
 مقام مهمما ويكن هو الاسمية والفاء والكلام السابق يقتضي
 ان المقام مقامهما هو اما فكان الاول ان يقول بدل قوله اقامة
 الخ استدل الاله على هذا التضمن بوجود اللازم وخ لا يحتاج لمسا
 ذكره بعد من قوله في الجملة على الاحتمال الاول في كلامه ويمكن
 الجواب بانه لا مانع من اقامة اما واللازم معا فقوله اقامة
 اي زيادة على الاقامة السابقة **ثم** بعد مدعى راي في
 كتاب احرار السعد بانجاز الوعد بمباحث اما بعد للعالم العلامة
 الحبر البحر الفهامة الشيخ اسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري مانصه
 ولا يخفى ما في المقام من التناقض لان ما ذكره يفيد ان المقام
 مقام مهمما ويكن اللازم المذكور من الاسمية والفاء وما سبق
 يفيد ان المقام مقام ما ذكره اما ذلك التخلص يجعل اقامة فيما مر
 بمعنى الحلول في المحل وفيما ذكر بمعنى الدلالة ان اللازم له
 دلالة على اللزوم اهتدت من له سوابغ النعم لكن المناسبة له
 ان يقول الاطلاق بدل الحلول **قوله** لكن لما تعذر قيام النسبة
 باما لكونها حرف الصقوها اي لان ما لا يدرك كلة لا يترك
 كلة واعترض ذلك بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين
 واجبت بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لا يصح تقدير **قوله**
 على القول بانه من مسمولات الجنا اما على القول بانه من معمولات
 الشرط فالفاء في موضع الشرط حقيقة از موضع ما قبل الجنا
 ويصدق عليها اي الفاء انها قبل الجنا بخلافها على الاول فانه

تقدم بعض الجزا وهو بعد فلم تقع الفاء قبل الجزا بل تجزئ منه
وهذا ليس موضع الشرط حقيقة نقله السيد الذهبي عن شيخه
كدمه وحج نفقتا الله بهما لكن لا يخفك أن هذا منطوق فيه
لموضع الشرط المنتسب اما ان ينظر لموضعه الجزئي فوضعه هو
موضع بعد على كلا القولين **قوله** والحمل بينهما أي المبتدأ والجزء
قوله اثاره أي المبتدأ قوله بقاء لها أي لعلامات كشرط وظم
كلامه أنه لم يوجد من علامات الشرط إلا الفاء وفيه ان التعليق موجود
لان اما تفيد إلا انها غير عاملة وكذا الجزا موجود وهو قوله فهذا
شرح وقد يقال ان التعليق لم يوجد من جهة عدم وجود للعلق
عليه أي لعدم ذكره وكذا الجزا غير موجود لان الجزا في الحقيقة
هو قول المحذوف ومعنى عدم وجوده عدم ذكره لا عدم ملاحظة
فأما **قوله** ولتفصيل الحمل الواقع في ذهنه زعمنا توهم ان
الحمل هو الشئ وليس كذلك بل هو شئ مناسب لما بعد اما كان
يقال هذه الا زمان كثيرة اما قبل فلا أقول هذا شرح الجزا وما بعد
فأقول هذا شرح **القول** وفيه تكلف أي تكلف تقدير
الحمل وبعض الفصل **قوله** لا انتقال أي يؤخرها عند الانتقال
وليس المعنى انها موضوع له اذ هي اما للزمان والكان **قوله**
والكان باعتبار الرقم فيه انه بعيد عن القصد بمراحل اذ ليس
القصد بها يوجد شئ في المكان الذي بعد مكان البسملة من
الوقوف للكوب فيه اه ليعر على الامزجية **قوله** والتقدير هما
يكن من شئ فأقول بعد البسملة الجزا اشار بتقدير بقول الجزا
عن الاشكال بان كون هذا شرح الجزا لا يرتب على الشرط وليس
مستقبلا بالنسبة له لكن يلزم على تقدير القول انه لا بد من
اعادة الاخبار بمفعوله ثانيا عند وجود العلق عليه واما الاشكال
الواقع في حيز التعليق لا يكفي كما يظهر في قولك ان اعطيتني درهما
أقول أنك عالم فانه لا بد من الاخبار بقولك أنك عالم مرة
اخرى عند اعطاء الدرهم وهنا لم يعد على ما هو الظاهر ويمكن

دفعه بما في حاشية الأمير على المفتي بأن لما وان كانت التعليق إلا أن
 التعليق فيها ليس على قوايين التعاليق من وقوع الجزاء في حالة نود
 حالة قبل المقص منها أن الجزاء واقع لا محالة **قوله** وذلك لم يحتو
 أي يتم في التحقيق والافتقار تحقيق حاصل في كليهما تأمل **قوله**
 أي قصير اخذ من اللطف بمعنى الصغر ويحتمل أن اللطيف بمعنى
 الذي لا يعجز ما وراءه من الحسوس استعمل هنا للإشارة إلى
 بيان المعاني ووضوحها **قوله** متعلق بشرح يلزم على هذا
 نعت المصدر بقوله لطيف قيل استيفاء عمله فإنه عامل في الجزاء
 إلا أن يقال اغتفروا في الظروف ما لم يغتفروا في غيرها ويصح
 أن يراد بالشرح المعنى العلمي واللام بمعنى على أي كائن على الفاظ
 الأجرومية من كينونة المفسر الكسر على المفسر بالفتح **قوله**
 وعلى كل يلزم من شرح الخوا أي لأن شرح الالفاظ يكون
 ببيان المعاني وأحوال التركيب من الابتدائية والجزئية وغير
 ذلك ولعل المراد أنه شرح لمجوعها والافتقار الالفاظ منها
 لم يتعرض له **قوله** والأجرومية نسبة الخ وعليه فيكون
 الأجرومية بمد الكلمة وضم الجيم وتشديد الراء المضمومة **قوله**
 ابن داود هذا ليس أبو حقيقة وإنما هو جد **قوله** كما في م دوول
قوله إلى منها جع بفتح الصاد وكسرها وكان عالما صالحا
 أنه الف هذه المقدمة تجاه البيت كشرافه **قوله**
قوله أي وفي بيان الفروع أيضا أي كالمشكلة التي يذكرها
قوله حيث شبه الدال والمدلول الخ هذا لا يناسب ما سبق
 من تقدير المضاف حيث قال أي في بيان ذلك ولما نسب له
 أن يقال شبه الشيء مع ثمرته بالظرف مع الظروف بجمع عدم
 الخروج في كل إلا أنه يقال كلامه هنا على حذف مضاف أي
 ومتعلق المدلول تأمل **قوله** وفيها احتمالات في الحاشية
 فراجعها حاصل احتمالاتها على أنها تشبيهية الاستعارة والتكناية
 كما قال والاستعارة التبعية أن تشبه الحال التي بين الدال

والمداول بالحوال التي بين الظروف والمظروف وهو الظرفية المحسنة
ثم استعيرت الثانية للاولى ثم استعيرت في واكتفى عضلا بالتشبيه
فلا يحتاج الى استعارة المتعلق والاستعارة التمثيلية ان
شبهت الصورة المنزعة بالصورة المنتزعة ولا يضر افراد
المستعار الذي هو في اذ قد ذكر السعد انه قد يكون المستعار
في التمثيلية مفردا لا على مركب وهو كذلك هنا او تشبيه
بليغ اى كأنه فيه ثم انه ذكر قبل هذه الأوجه التي اجراها في
تشبيهه اوجها اخر ارجعها وحاصل التشبيه التي بين عليه
ما ذكر ان البيان لما كان ممكن بغير هذه الالفاظ كان كأنه ظرف
محيط بها تامل **قوله** لانه لم يخرج عنهما فيه نظرا لان المبتدى
هو الذي لم يصل الى حالة يستقل فيها بتصور المسألة فان
بلغ تلك الحالة فهو المتوسط وان استخضر غالب احكام تعلم الذي
تقاطاه وامكنه اقامة الأدلة عليه فهو المنتهى ويمكن
الجواب بان المحسنة اشار الى ان المراد بالمبتدى من لم يتقن ما اراده
والمنتهى من اتقن ما اراده والمتوسط متقن للبعض وغير متقن
للبعض فبالنظر للأول منتهى وبالنظر للثاني مبتدى هذا
مراده وفي قول ان الحاق المتوسط بالمبتدى اقرص خصوصا
ان جعل عدم احتياج المنتهى اليه من هضم النفس والتواضع
قوله للآية وهي ولا تقولن الحن والامسناد لفعل الغير كالمسند
لفعل النفس افاده شئ ووضع م د ان قلت لم اتي بالشيئة
في الانتفاع دون نفي الاحتياج قلت لعل ذلك لان لما في فيه
بالشيئة شأنه ان يرغب فيه والانتفاع كذلك بخلاف
عدم احتياج المنتهى فلا يرغب فيه بل ربما يرغب في الاحتياج
نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بتأليفه وايضا المشيئة
لا تاتي الا للمشكوك فيه الغير المتيقن كما في انتفاع المبتدى
به بخلاف عدم احتياج المنتهى فانه قريب من اليقين قاله
بعض الافاضل **قوله** اى النفس المعهود ذهنا وهو كغير هذا

سهو بل هي للعهد الذكري لتقدم مدخولها في قوله علم العربية
 وإن لم يعنون عنه بعنوان الفرض إذ لا يلزم ذلك **قوله** أي
 وشيخ أهل الطريقة الطريقة قصد الله بالعلم والعمل والشرعية
 هي الأحكام التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** والعمل
 بالطريقة الموصلة إلى آخره هذا هو معنى السلوك ولما التسلية
 فمعناه إرشاد المريد للعلم بالطريق الموصلة على وجه
 مخصوص فإشارته إلى أنه موضع لها **قوله** فالحقيقة بدون
 الشريعة باطلة مثال ذلك أنك إذا قلت لشخص صل الظهر فقال
 إن كان كذبني الله سعيًا دخلت الجنة وإن لم أصل وإن كان
 الله قد رزقني أن أصلي صليت فقد نظر لباطن الأمر وقوله وتشرية
 بدون الحقيقة عاطلة مثال ذلك إذا قال الشخص لا أصلي إلا
 لأجل أن أدخل الجنة ولا أدخل الجنة إلا بالصلاة مثلاً فهذه شريعة
 عاطلة عندهم ومعنى كونها عاطلة أن وجودها كعدمها
 عندهم لأن دخول الجنة بفضل الله تعالى لا بالعمل وإن كانت
 مجزية في إراءه الواجب أه يجبرني على الخطيئة وقد مثلت كطريقة
 والشرعية والحقيقة بالجواز فالشرعية كالقشر الظاهر والطريقة
 كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي يباطن اللب ولا يتوصل
 إلى اللب إلا بحرق القشر ولا إلى الدهن إلا بدق اللب **قوله**
 مترادفان بمعنى المرتفع قدره ويحتمل أن المراد بالسيد من يفرغ
 إليه عند الشدائد والمراد بالمعنى الناصر ولا شك أن النصرة
 متأخرة عن الفرع **قوله** وهي حصول العلم أي المعلوم وهذا
 خلاف التحقيق والحق أن العلم والمعرفة مترادفان **قوله** ما كان
 عن كشف صريح أي بان يعرف ما يجب لله وما يستحيل وما يجوز
 عن كشف وعيان أي مشاهدة بقلبه لا عن دليل فقط لأن
 الكشف عن الدليل يشاركه فيه غيره ومقص الشرح **قوله**
 برتبة الباء أما أصلية على أن العامل مضمّن معنى الاعتراف والحمد
 على حذف مضاف أي بحال ربه مثلاً أو الباء زائدة إذ المعرفة

تعدى بنفسها **قوله** أي المرتفع أن قلت لم وصف كرب هنا بالعلی
وفما سبق بالفني حيث قال إلى مولاه الفنى قلت لأن ذكر كرفنا
في جانب مولاه يقتضيه ذكر الفقر وصفًا ذاتيًّا له وكذلك هنا
المقتضى لذكر العلي هو أنه لما وصف الشيخ رضى الله عنه بأنه يعرف
ربه أوهم الأمر في بادي الرأي المعرفة الشامة التي تؤدي إلى ما لا
يليق فدفن ذلك بوصف كعلی أي المرتفع عن كل ما لا يليق به الذي
من جملته ما يوهن ذكر المعرفة من الإحاطة قاله بعض الأفاضل
قوله وليس مراد له فيه أنه مراد والمعنى وأعادى أجمع على وجه
التجدد مرة بعد أخرى أذن الحال عادة استمرار الشيخ على الدعاء له
ضرورة أنه ينام ويصلى مثله وهو في هذا منصرف عن الدعاء له
فلا حاجة إلى ما قاله **قوله** بأوقات حدوتها مثلها بقية المحكمات
التي قبلت ولو قال ببعض ما يجوز عليه كما هو المشهور لكان أولى
قوله بذى الصفات أي بهذه الصفات فذی اسم إشارة **قوله**
لما كان الكلام مقصورًا بالذات المحمودة أن تقول قدمه كنزة
الاختلاف فيه بخلافها ونهما يرد على النكحة التي ذكرها المحقق
أنه كان ينبغي تقديم الأعراب وما بعده على الكلام والكلمة لأنه
المقص بالنسبة إليهما ولك أن تقول إن الكلام والكلمة من قبيل
المقدمة كما أشار له المحقق والمقدمة شأنها أن تقدم والنكات لا
تترجم **قوله** ولم يبوب له الخ في يعرف الكلام مبتدأ وما بعده
خبر فيكون مرتبطًا بما بعده ولك أن تقول لا مانع من قطع قوله
الكلام عن ما بعده فيجعل مبتدأ والخبر محذوف أو العكس أو نحو ذلك
فما قاله في أسماء التراجم والأصل الكلام هذا أي باب شرح
الكلام هذا وهذا الكلام أي هذا باب شرح الكلام وقوله
هو اللفظ مبتدأ وخبر فساوى ما يأتي في كتوب وإنما اختصرها
دون ما يأتي للبادرة إلى الإشارة إلى بناء هذا المؤلف على الاختصار
لكن في الترجمة اكتفاء أي الكلام وما يتألف منه بدليل قوله
واقسامه فتكون هذه الترجمة كترجمة الخلاصة بقوله الكلام

وما يتالف منه فافهم هذا التفسير ولا تقلد قائله بعض الافاضل
قوله ويحتمل ان تكون لتعريف العهد الذي عليه السعدان ال
 في العرف الحقيقة ويمكن ان يقال لا مانع من كونها للعهد والحقيقة
 معا فيما اذا كانت الحقيقة مما اختلف فيها الاصطلاحات فيكون
 للعهد هو الحقيقة وان كان كلام الخواشي لا يفيد قائله بعض
 الافاضل **قوله** يخرج كلام اللغويين الخ ويخرج ايضا الكلام
 عند المتكلمين فانه المعنى القائم بذاته تعالى والكلام عند كثرها
 فانه ما يبطل الصلاة من حرف مفهم وحرفين وان لم يفهما
 وعند المناطقة فانه القضية المتعلقة في الذهن كان حكمت في
 ذهنك على زيد بانهم قائم او غير قائم والكلام في جميع هذه
 الاصطلاحات يفتح الكاف اذ هو يكثرها معناه الجراحات
 وبضمتها معناه الارض الوعرة اذ الحجارة يقال فلان كلني كلاما
 بالفتح فاوردني كلاما بالكسر فوقع على الكلام بالضم **قوله**
 فيجتمعان في الكلام الخوي لصدة عليها لعل المناسب لصدقها
 عليه فيجتمعان في فرد من افراد الكلام الخوي نحو زيد قائم لصدة
 عليه اي لصدق الكلام الخوي والكلام اللغوي للذان هما لغوي
 كليان عليه **قوله** على امر وهو كون هذا الشيء معناه هذا
 الشيء وقوله متى اطلق اي الامر لكن بمعنى الشيء الاول وكذا الفخير
 في انصرف وقوله اليه اي الامر بمعنى الشيء الثاني هذا هو الظاهر
 ثم ان هذا التفسير للاصطلاح بحسب الاصل اذ المراد به في كلام
 المشايخ ما اصطلموا عليه اي الالفاظ المتفق على استعمالها المعان
 غير لغوية عندهم اه ثن **قوله** حال من الكلام اي اوصفة
 له وبصح انه حال من ضمير منصوب محذوف مع عامله اي يعينه في
 اصطلاح الخوي يصح جعله متعلقا بالنسبة بين البتة والخبر
 من غير اعتبار لفظ اي ثبت اللفظ الخ للكلام في اصطلاح الخوي
 افاده ثن ووضحة م **قوله** تقديره تفسير هو بمعنى مفسر
 بدليل الخبر **قوله** فحذف ذلك المضاف الخ اي لدلالة المقام

عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان وهذا التقدير ينتفع به مثل قولهم
 الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به
 الجار والمجرور وبهذا التوضيح صح التركيب ونبتة بالنقييد باصطلاح
 النحويين على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة
 كما اشار له المحقق في القولة قبل هذه فان قيل لا حاجة الى الاحتراز
 اذ كل ذي فن انما يستكمل باصطلاح فنه قلت كبر اما يتعرض اهل
 الفنون للمعانى اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم فحسن الاحتراز
 لدفعه ففي التقييد به فائدتان دفع التوهم والتنبية على اختلاف
 الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة فالجواب عن الاعتراض
 بعدم الحاجة افاده شئ بزيادة وتغيير **قوله** اي مسماه اللفظ
 الخ هذا توضيح فقط لا تقدير مضاف في الكلام لانه لا حاجة للتقدير
 اذ الحكم انما يرد على المسمى كما في زيد قائم على انه لو كان اشارة لتقدير
 مضاف لورد عليه ان ظاهر صنيعة تقدير المضاف بعد لفظ الكلام
 وقيل الضمير وح يفيد ان هو ضمير منفصل وهو خلاف ما ياتي له من
 انه ضمير فصل **قوله** والاتيان بضمير الفصل هو حرف على تحقيقه
 ويلزم فيه موافقة ما قبله افراد او غيره ويؤتى به دفعا لتوهم
 النعتية ولعل ذكر النعتية للغالب والافقد يؤتى به مع
 براءة ما بعد من صلاحية النعتية فيكون دافعا لتوهم
 التبادلية او البسائية ويشترط في دخوله ان يكون الجمران مغير
 او الثاني افعل من **قوله** والعكس اي كما في اية ان الله هو الرزاق
 اي لا رزاق الا الله وبعد ذلك ففي صحة العكس هنا نظر ولورد
 تمام التعريف لان اللفظ المركب الخ يطلق عليه جملة ايضا وان
 انفردت هي في المركب من كلمتين الغير المفيد وقد يطلق عليه ايضا
 كلم اذ اتركب من ثلاث كلمات وان انفردت الكلم ايضا في غير المفيد ثم
 لو كان القصر اضافا بالنسبة للكلمة لصح وهذا مبني على ان
 المقص قصر هذا المسمى على هذا الاسم كما هو المتبادر من قوله اي
 مسماه اللفظ الخ والافلا يرد بناء على ما تقدم لنا من انه توضيح

فقط اذ المعنى ان هذا التعريف مقصور على ماهية الكلام بحيث
لا يكون تعريفاً لغيرها اذ تعريف غيرها اما مبين لتعريفها أو
اعم وبعد ذلك ففي الذهن تخيل ان مسألة القصر تمامها الا ما ذكر
فيما قصد به بيان الحقيقة كما هنا بل في الاخبار الحقيقية وهذا
اخباري صوري كما افاده بعض المحققين قاله بعض الافاضل
قوله الا انهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تقيد بالكون
فيه ان ضمير الفضل يفيد حصر الخبر في المبدأ كما تقيد عبارة التسعد
في فتح الفتاح ونصير المعنى للفتاح ولما الحالة التي تقتضي الفضل
اي تعقيب المسند اليه المعرف بصيغة مرفوع منفصل مطابق له
يستمى ضمير الفضل في اذ كان مراد التكلم تخصيصه اي تخصيص
للتكلم للمسند بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه لان
معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يتجوز
الى غيره وكون ضمير الفضل لقصر المسند على المسند اليه دون
العكس مما يشهد به النقل والاستعمال وافادة التأكيد وكون
مسند خبر لا نعنا لا ينافي ذلك **قوله** فلهذا فيه تصرفان
اي فلان الحاجة فيه تصرفان احدهما النقل الى اسم المفعول ثانيهما
تخصيصه بما يطرحه اللسان من الصورت المشتمل على بعض الحرف
والحركات ثم ان المشتبه في هذه العبارة الشرحه الله في شرحه
على الازهرية وكتب عليها الامير اعلم ان هذا المقام فيه تقارير
كثيرة منها ما ذكره الله وهو غير التحقيق والتحقيق الذي يظهر
لي حسنة ان اللفظ في اللغة مصدر لفظ من باب ضرب اذ ارجو
قال في الاساس وحقيقته الرحي من الفهم واللفظ الرحي الدقيق
ولفظ البحر العبري فجاز لغوي ثم هو يطلق في اللغة بمعنى المنفرد
اطلافاً شائعاً كما خلق بمعنى المخلوق وضرب الامير اي مضروب
فهذا الاطلاق ليس تصرفاً لا يبين كما ذكر الله نفس التحويلات
تصرفاً فيه بالتخصيص فقط لان اللفظ من الفهم اعم من الصوت
وغیره فخصوه بالصوت اذ ببعض تغيير قوله فلا بد ان يحاز على

انه لو سلم البقاء على المجازية فلا ضرر لوجود القرينة المعينة اما
 المانعة فلا يتحقق الا بها فليست مرادة من قول الاستم ولا يجوز ايد
 قرينة بها تخردا كما في مواده ثم انه اشهر ان اطلاق المصدر على اسم
 كلفول مجاز مرسل علاقته التعلق والذي حققه العلامة لا غير
 انه ان اريد بالمصدر المعنى المضاف للفاعل اي فعله وتأثيره
 كان مجازا مرسل علاقه السببية لان ايجاد الضرب سببا لوجود
 كذا ان متصفة بالمضروبة فهو سبب لتحقيق المضروب من حيث
 انه مضروب وان اريد للمعنى المضاف للمفعول اي تأثره وكونه
 مضروبا الذي هو مصدر المبني للمفعول كان مجازا مرسل علاقه
 الجزئية لانه جزء معنى اسم الفعل وهو ذات انصفت بكونها
 مضروبة ولك ان تقول العلاقة الحالية لان هذا المعنى حال
 بالذات اي قائم بها والمجاورة التوحيته كما يتوهم مجاورة
 كذا للدلول فيطلق عليه وبالعكس تأمل واشكر فضل الله ولما
 قولهم علاقته التعلق بالاطلاق فلا يكتفى **قوله** ولم يدل
 اللفظ بالقول الخ محصل هذا الاشكال وجوابه كما يؤخذ من
 العطار على الازهرية ان اخذ القول في تعريف الكلام اولى لان
 القول خاص بالمستعمل خلاف اللفظ فانه يشمل المهل والمستعمل
 فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واخذ
 الجنس القريب في تعريف اولى واجيب بان القول يطلق كثيرا
 على الراي والاعتقاد حتى صار كما الحقيقة العرفية فيلحق بالمشت
 ح والمشارك لا يدخل في تعريف فما ذكر معارض هذا المانع لعدم
 بول ذلك المانع كان اخذ في تعريف اولى من اخذ اللفظ فيه
 قال العطار بعد ذلك هذا المختص قالوا هنا وقد يناقش بان
 القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على ان المراد به
 اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه
 اذ التزم قرينة تعيين المقص ولما اذا قامت قرينة فانه لا يكون
 نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه

فنقص في التعريف على كل حال فما ذكر في موضع المعارضة لا يصلح
 للمعارضة اه وهو في الامير على الازهرية ايضه والذي يظهر في فهم
 الاشكال الذي اشار له المحسن انه هلا يبدل اللفظ بالقول لان اللفظ
 يشمل الماهل وهو غير مقص بخلاف القول فلا يشمله بل هو خاص بالمقص
 وهو المستعمل وان كان هنا ما يفيد تخصيص اللفظ بالمستعمل لكن
 ما لا يحتاج لذلك اولى فكان القول اولى بالذكر والذي يظهر في
 فهم الجواب الذي اشار اليه ان القول يشمل غير المقص ايضه وهو الراي
 والاعتقاد وان كان هناك قرينة تخصيصه بغير الراي والاعتقاد
 فلم يكن اولى من اللفظ كما ادعاه المستشكل وهذا الاغبار عليه قدبر
قول وعرف اهل السنة الحق وما الفلاسفة فقد عرفته بانه
 كيفية المعلولة للقلع والفرع على قاعدتهم من القول بالتعليل
 ومحل تلك الكيفية الهوى يصل بها الى صمخ الازن فيسمع كصوت
 فقول المحسن بانه كيفية تحدث اي في الهوى وقد يقال مقتضى قيام
 الكيفية بالهوى ان يقال للهوى اللفظ لان من قام به وصف
 يشق له منه اسم وقد يقال انما لم يشق منه لان اللفظ في
 انظر من اوصاف الشخص من اوصاف الهوى وان كان في التحقيق
 من اوصاف الهوى اهل اللغة انما يلتفتون للظم والتعريف الذي
 ذكر معترض من وجه وهو انما نجد الصوت يحصل بلا فرع ولا قلع
 كما اذا هز قرطاس وريق مفرد وكصوت الالف اللينة كما ان
 قول المضري الصوت لغة هو اعم منضفت اي نجس بين قالع
 ومقارع بشرط الماسة معترض من وجهين الاول ما سمعنا في الثاني
 ان الهوى جسم لطيف والصوت عرض فمن ثم الالفاظ امر اضيق
 بمجرد النطق كما يتوخد من الامير على الازهرية وقد يقال كما في بعض
 حواشيه ان هذا تعريف لغوي فلا يناقش بقول الحكماء الصوت
 عرض ولما هز القرطاس وكصوت الالف اللينة ففيه الفرع تقدير
 يجعل الهوى والنفس صا كما **قوله** لتموج الهوى تموج الهوى
 يدفع الهوى المكيف بالصوت ما بعده وهكذا الى ان يصل المصالح

قوله أي يخرج من مخارج الحروف هذا بيان للواقع لا دخل له في التعريف فلا يقال يلزم الدور لاخذ الحرف في تعريف نفسه وقال الشنوافي الحروف جمع حرف وهي الفاظ فيلزم ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل ودفعه أن تقول المراد بالحروف اب
تث الحروف وهي بديهية من غير احتياج إلى معرفة معنى اللفظ
قوله نسبة إلى الهجا يقال هجت الحروف وهجن بها
عددتها باسمائها ومن المجاز بهجو فلاناً بعد معانيه **قوله**
الالف هو اسم مشترك بين مدح ونحو جاء وهزته بدليل الالف
ساكنة ومحركة والالف توصل تسقط درجا فالحركة لها الساكن
الف وهزته والثاني مستحدث تمييز للحركة من الساكن وكذلك
لم تذكر الهزة في التبعي بل اقتصر على الالف وذكر في موضعين
منه تنبيهها على معنيها افادته شرن **قوله** هو على حذف
مضاف لا حاجة إلى الحذف إذا الحكم وأرد على المسمي أو به كان
زيد قائم فيكون أولها خبراً مقدماً والالف مبتدأ مؤخر والعكس
قوله أي شرعاً أي الحديث ويرد بذلك كما قاله بعض الأفاضل
وقال بعضهم في النزول على آدم الألف **قوله** نعت للربك ولم
يجعل الخبره الضبتان بأن النعت لا ينعى مع وجود المنعوت
الأصلي وما ذكره المحسن من التعليل لا يفيد عدم جعله صفة
ثانية **قوله** ولم يقيد المتن بذلك القيد الخ فيه نظر
أدق منضمي **قوله** واصطلاحاً المفيد الخ أن الأسناد ليس
فيداً وإنما على معنى المفيد في الاصطلاح فيكون قول المتن لا سند
فائدة بحسن البيان للمعنى المفيد لا قيداً ثانياً عليه والأظهر
من تعريف المحسن أن يقال المفيد هو الدال بالفعل على نسبة إيجابية
أو سلبية والظن أن يراد بالأسناد في كلامه الله ضم كلمة ولو حكما
إلى أخرى كذلك وقول بعضهم أن الأسناد هو النسبة لا يصح
هنا لأن الفائدة التي في الله هي عين النسبة فيلزم كون
كسبي سبباً أوالة في افادة غيره له لأن الباء في بالأسناد لما

للسببية اولاً له **قوله** لعله انكالا في الشئ وان
 ان كان هذا القيد غير مراد المص فقريفة فاسد وان كان
 مراد له فلا بد من قرينة عليه قلت فختار الاول لافساد
 بناء على جواز التعريف بالاعم والثاني وانكالا في القرينة على
 وضوح المعنى المراد وانه معلوم عندهم وايضاً فالمفيد الفائدة
 التامة لا يكون الا مع الاسناد اه وهذا كله ان فسر الوضع
 فيما يأتي بالقصد والا فخرج بقوله بالاسناد خارج بقوله
 بالوضع **قوله** فالحيثية للتقيد الظم انها تصور عد السلك
 شكون التكلم حسناً ثم اظن ان المراد بالحسن الصحة من حيث اجزاء
 التركيب لا الحسن في باب كبللاغة اذ هو قد يتوقف على الفضل
 وقد عد الشكون عنها حسناً هنا **قوله** اي انتظارا تاما لعل
 مراده به الانتظار من حيث اجزاء الجملة وهو المعبر في تسمية
 لمركب كلاماً فلا ينافي انتظاره الفضلات بل ربما يكون انتظار
 هو الغرض الاصل **قوله** متعلق بالمفيد اي والباء سببية لكن
 يلزم على الاحتمال الاول في بقاء الاسناد تعلق حرف جر بمعنى
 واحد بعامل واحد اشهر الجواب عن مثل ذلك بالاختلاف في اللفظ
 والتقيد **قوله** والحاصل انه يشترط ان يعلم ما فيه مما تقدم
قوله بخلاف المفردات اي هذه الشئتان ونحوهما كالشئ والجميع
 لان وصفها نوعي كما يعلم من رسالة الوضع **قوله** والا
 فقريفة اعم اي الا تقيد بقولنا من حيث اعتبار الالفاظ
 بان قلنا المراد الوضع مطلقا اعتبر فيه الالفاظ اولاً فلا
 يصح لان تعريف الوضع بهذا المعنى وضع شئ بازاء شئ في
 ما في المحشة لا ما قاله الشئ لانه اخص من تعريفه كما لا يخفى
 وتعريف شئ بما هو اخص منه كقولك الحيوان جسمنا طوبى
 لكونه غير جامع هذا مراد المحشة فافهم لكن الاول ابدال وضع
 بتعريف **قوله** لقائل ان يقول لا نسلم ابتداء الخيبي هذا
 الكلام على ان الالتفات معناه الابتداء ونحن نمتنع ذلك بل

معناه فقول الشبهة التفات اى ميل لا ابتداء اى من قال دلالة
 الكلام وضعفية يناسب ان يفسر الوضع بالوضع العربى وان امكن
 ان يفسره بالقصد ومن قال عقلية يناسبه التفسير بالقصد بل
 يلزمه ان لا يمكنه التفسير بالوضع العربى وح فلا يصح قوله **وقوله**
 الخ على اننا لو سلمنا ان المراد بالالتفات لا ابتداء لا يرد ايضا قوله
 ولقائل ان معنى كلام الشرح ان التفسير الاول مبنى على القول
 بان دلالة الكلام وضعفية وتفسير الوضع بالمعنى الثانى مبنى على
 القول الثانى وهو ان دلالة الكلام عقلية وبنا الاول على الاول
 ظهرا وبنا الثانى على الثانى فذلك لانه حيث فسر الوضع بالقصد
 لزم انه سكت عن ذكر الوضع العربى في التعريف فلو كان قائدا
 بوضعية الكلام لم تعرض لذكر الوضع العربى في التعريف ولما
 ابتناؤه على ذلك ظاهرا ولا فيمكن ان الذى فسر بالتفسير
 الثانى يقول ان الدلالة وضعفية وان لم يتعرض لذلك في التعريف
 لكن المحذور منه الله تبع **فمن** الاشكال الذى قد علمت دفعه
 بهذين الجوابين العلامة المتأبى التابع فيه للعلامة الشنوبى
 افاد الجواب الاول شيئا من الشقا والثانى العلامة الشيبينى
قوله هل هنا بمعنى الهزة اى او امر منقطعة **قوله** بان هل
 لا يتوون لها بمقابل وقال العلامة الشيبينى هل هنا بمعنى الهزة
 لان هل الحقيقية لو قبلت لم تقابل الا باو كما في قوله تعالى هل
 تحسن منهم من احد وتسبح لهم **قوله** اما على انه موضوع
 بالوضع الشخصى فهى عقلية جزما فيه انه لا قائل بان الكلام
 موضوع بالوضع الشخصى ولو فرض وكان هناك قائل بذلك
 كانت دلالة وضعفية لا عقلية نعم ان فهمت ان معنى
 كلامه ان الكلام موضوع بالوضع الشخصى اى بالنظر لافراد
 التى تركيبها لا بالنظر لذاته وانه بالنظر لذاته غير موضوع اصلا
 صيما فاقاله الا انه يكون هذا القول هو القول الذى اختاره الشنوبى
 وان اوهم كلام المحذور انه قول ثالث لكن كون اجزائه موضوعا بالوضع

الشخصى بناء على ما جرى عليه سابقا من ان المفردات الحقيقية
 وضعها شخصى لكن تقدم لك تقييده بما عدا المشتقات ونحوها
 ثمرات عن ابن كمال باشا ما حاصله التحقيق ان في كل مركبة ثلاثة
 اوضاع بثلاث اعتبارات احدها وضع نوعي باعتبار هيئته
 لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وهذا الوضع يدل
 على الاخبار اولا ونشأ ثانيا واما وضع شخصى باعتبار كل مفرد من
 مفرداته وهذا الوضع يدل كل مفرد على معناه فنسبة هذه الدلالة
 الى المركب مجازنا لشيئا وضع شخصى باعتبار مجموع الكلمات من
 حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكور
 وبهكذا الوضع يدل على الهيئته المعنوية الحاصلة من اجتماع
 معاني مفرداته في الذهن وهذا هو الوضع الشخصى للمركب او واقفه
 كصيان بان كون الوضع الثاني شخصيا ليس على اطلاقه اذ قد
 يكون وضع بعض مفردات المركب او كلها نوعيا كالمشتق والمشتق
 والمجموع والمجاز المفرد وكون الوضع الثالث شخصيا بعيدا وقريب
 كونه نوعيا فالتشبيهي يبقى ان يقال اذ اريد بالوضع المقصد
 شمل التعريف التركيب الاعجمية المفيدة بالقصد معنى لم يكن
 عند السامع فلفظ المراد باللفظ في قوله اللفظ خصوصي العرف
 لا يقال على ان الدلالة عقلية اى ليس للوضع فيها مدخل بشمل
 التعريف المركب الدال على حياة المسكلم فقنضاه ان يقال له كلام
 لا نأقول لا يرد ذلك مع قول الله المفيدة بالاسناد حيث اعتبر في
 الافادة الاسناد اذ الدلالة على الحياة لا تدخل للاسناد فيها
 قول الله وهذا الحديثه رد على الفخر القائل بان امثال هذه
 كتبا ريف رسوم وقوله جماعة يفيد انه ليس لجميع النخاة وقوله
 اولا في اصطلاح النحويين يفيد انه لجميعهم فقد تضارب كلامه
 وتناقى ويدفع بامور منها ان في كتابي حذفا واولا اصل الكلام
 عند النخاة جميعا هو مفاد اللفظ المركب انما يابى عبارة فلا ينافي
 اختصاص بعضهم بهذا اللفظ وقوله الراي ان لا يتعرض للتشبه

في زيد وفي قائم وللضمير في قائم اعتبارا بالمففظ للكتوب وقوله
 الى اخرها المغيبا بالي داخل على خلاف القاعدة لوجود القرينة وهي
 بيان جميعها وقوله فيخرج بقوله اللفظ قد يقال هو جئت في
 التعريف لا يخرج به بل يخرج منه بغيره ولكن اشهر انه اذا كان بيده
 وبين فضله عموم وخصوص من وجه صح بكل اخراج ما دخل في
 الاخر وقوله النصب جمع نصبة كغرف وغرفة وهي العلامات
 كموضوعة للدلالة على المقص كالمرح ابدال على القبلة وقوله العقد
 جمع عقدة وهي كفيات بينهم في العقود لبيان قيد الثمن مثلا
 فعندهم قبض ما عدا السبابة والايهام من الاصابع الثلاثة ثم ضم
 الايهام بجانب السبابة من سببها موضوع للدلالة على ثلاثة وخمسة
 بحسب الاصابع المقبوضة بثلاثة كل واحد بواحد وكل اربعة من
 اناهل الايهام والسبابة بعشرة فبالجملة ما ذكره وقوله وقيل لا حاجة
 الى حكاية بقل لان القاعدة انه لا يستغنى بالمتاخر عن المتقدم بل
 العكس على انه لا يكتفى في التعاريف بدلالة الاثر اثاره وقوله كلام
 كتابم ونحو تسميته كلاما لعله باعتبار اللغة فلا ينافي ما
 هو بصدد من اخراجه من الكلام وقوله ما لا يقصده الاولي
 المتغير بل لا ينافي في الماضي الذي كلاما فيه **قوله** من اجزاء
 مجرور بالكسرة مع التنوين كائناء واسماء لانه بزنة افعال كشيخ
 واشياخ وبيت وابيات لا فعلا كما شياء ممنوع من الضم لانه
 كما ثبت الحمد وانه اصل اشياء عندس والخليل وهو الراجح
 من الاقوال فيها شياء وزان حمراء فاستقل وجود هذين في
 تقدير الاجتماع فتقلت الاولي الى اولا الكلمة فصارن لغواء ولا
 يصح ان يقال مثل ذلك في اجزاء لسماعه مضروفا كائناء واسماء
 وقوله احتياج الى لا يخفى انه لا يظهر ترتيب احتياج المص لذكر اجزاء
 على كون المركب متوقفا على اجزائه في الواقع الا ان يقال هناك
 ضمنية محذوفة والتقدير ولما كان كل مركب لا بد له من اجزاء وقد
 ذكر المص التركيب في الحد احتياج الى يحصل للنفس راحة من تظلمها

لما تشوق اليه عند ذكر التركيب وقوله الى ذكر اجزاء الكلمة فيه
 اشارة الى ما اختاره المحققون من ان النسبة ليست جزءا من كلام
 بل هي شرط لتحقيق كونه كلاما وقوله كما فعل الزحاجي اشارة الى ان
 الكم تابع في صنيعه لا مختص وقوله لا رابع لها لعله اخذ من
 مقام والا فلا طريق هنا من طرق المحصر المشهورة الا ان تكون
 الاضافة للمعرفة تفيد **قوله** بما ذكره المتراعي فلا ينافي ان
 مفاده للجميع كما اشرنا اليه في تقريره لانه فاعله قصد به دفع
 الاشكال **قوله** لاخراج صلة الموصول الى الاولى لاخراج
 غوصلة الموصول الى من الخوف الجملة الحالية والنسبة **قوله**
 لا يفيد في حال اعتبار مضموما غيره اي لا يستقل بالاقادة في
 صورة اعتبار مضموما غيره وفي بعض نسخ المحرر وهو في كذا ينبغي
 ايضا لا يفيد الا في حال اعتباره مضموما غيره وكل من النسختين
 صحيح عند التأمل **قوله** اي الحالية عن الاشارة اي لم يعتبر تكلم
 اشارة لها الشئ اخر لا لفظا ولا تقدير كما هو فرض كلامهم وقوله
 بخلاف الأعداد المركبة مثل هذا واحد الخ اي بان صرح بلفظ هذا
 اورداه فان الكلام لا يتوقف على التصريح بالجزئين ولعله بهذا يدفع
 ما قاله الشيبيني من قوله بعد ما ذكره المحرر هكذا قال الخواشي
 ووافقه المحقق في حاشية الاشتموني ولست معهم في نفي كونها كلاما
 اذ الم يصح ينجز هذا بل هي كلام لان مراد العاد بقوله واحد هذا واحد
 وقوله اثنان هذا مع ما حصل اثنان وهكذا غيرانه حذف للاختصار
 والسرعة وكون اللفظ محذوفا لا يضري تسمية المركبة منه ومن
 اللفظ كلاما كما صرح به هؤلاء السادة فاعرف ذلك اه وقد
 عرفته **قوله** لا طائل تحته فالاولى حذفه اي لان جميع ما
 دخل به كالمركب من حرف واسم كالرجل داخل بالكاف وقال شيخنا
 بل تحته طائل اه ولعل وجهه اعتبار افراد الذهنه باحد
 حرفي التمثيل الخارجية بالآخر بذكر **قوله** او المراد وافادة
 كفيد بالعقل كافادة الخ اعترض شيبيني هذا التقدير بان

الكلام في الإخراج عن الكلام نفسه ولا يخرج عن الكلام إفادة بل
مفيد **قوله** أي منه فسر على من لأن اللسان آلة في الكلام ولا
محل لأن محله الهواء كما تقدم فنقول جري القطع من التمكن أي نشأ
منها ولا تقول جري القطع عليها فتكذلك ما هنا فامل **قوله**
أي محاكاة بعض الطيور أي حكاية بعض الطيور **قوله** وإنما
نطق به الطائر على عادته خرج بهذا ما يقع من بعض الطيور المعلة
من الألفاظ التي يفدون بها نحو ملاكم ما وقع في غبلة ثم مثله فإن
الظم أن تلك الألفاظ تستعمل كلاماً لأن نطق بعض الطيور بتلك
الألفاظ ليس جرياً على العادة بل لأجل إفادة ما وقع في غبلة ملاكم
قال الشيبيني ولم أره منصوصاً اه لكن هو معلوم من كلام المحقق
كما علمت **قوله** أي محاكاة بعض الطيور بالفاظ بصوت مخصوص
فقطقت أنت بذلك محاكاة وتشبيهاً بما وقع من ذلك الطائر فإن
ذلك أي ما نطقت به ليس كلاماً لأنه لا يقصد للإفادة بل المحاكاة
والتشبيه **قوله** كجملته الصلة تقدم للتحته أنها خارجة بالمعنى
كجملته الشرط فلو قال ككلامه قد أو بجملة معلة لكان ظاهره
شيخنا **قوله** أي لا فرار أي لا غنى **قوله** حال من فاعله
احتاج لم يرتضه العلامة الشيبيني بل قال أما أن يكون حالاً
من الضمير المحذوف من ذكره والأصل ذكره أو حالاً من الفاعل
والأصل معبراً هو عنها ولم يرتضه من التيسر أو حالاً من فاعل فعل
محذوف والأصل فذكرها معبراً هذا على قراءة معتبر باسم كفاعل
وأما على قراءة بصيغة اسم المفعول فهو حال من المجرور **قوله**
كش معبراً لا دخل له في الاحتياج وإنما هو لبيان ما وقع من
هـ **قوله** حال من الأقسام أي أو من فاعل معتبر أو صفة
مصدر محذوف أي تعبر مجازاً أو حال من فاعل احتياج بناء على ما
للح **قوله** عطف على معبراً أو على احتياج أو على المحذوف المنقذ
قوله أي جعلها أي الصانعة بالكل وبال بعض **قوله** ويتراد
بالفظ الكلمة دفع بهذا ما أورده قال من أنه يلزم أن تكون

القسمة غير حاضرة لشمول اللفظ للمحل كدبر وجسق فروج الصبر
 للفظ غير مستقيم اه وافاد قول ايض ان رجوع الضمير للكلام بمعنى
 الكلمة غير مستقيم قال شيخنا ولعل وجهه ان الحاجة ليس في اصطلاح
 كلام بمعنى كلمة **قوله** على ان مدلول اسم الفاعل لفظ الفاعل
 اى من حيث دلالة على الطلب مثله لا من حيث انه لفظ **قوله**
 والمختار عند المحققين الخ قال العلامة الشيبيني ليس هذا
 هو المختار عندهم بل المختار هو الاول الذى افاده الشيخ كما في المحرر
 وحواشيه واشتهر ايض فكل كلام الله لا غبار عليه **قوله** ثم
 استعمل في معنى الفعل مجازا مراده بمعنى الفعل طلب الحديث
 في زمن الحال في غرضه **قوله** وليس اليهم غير اسم الاشارة
 والموصول ومعنى كون اسم الاشارة مبهما احتياجه لاشارة
 حسية ومثله الموصول لاحتياجه الى الصلة **قوله** اى
 وضع هذا تفسيره بالمال **قوله** وفي ذلك وصف للشيء الخ
 محصلها يقال في هذه العبارة ان جاء بمعنى معناه بحسب الضمير
 تحرك الى الحرف الواضع تحركا مخصوصا ولا يخفى ان الواضع لم
 يحصل منه التحرك المخصوص الى الحرف فلا بد من مجاز لغوي في
 جاء بان يراد بجاء وضع فعني جاء بمعنى وضعه الواضع لمعنى
 ثم بعد ذلك نسبت المص الجبى وبالمعنى المجازى للحرف مع ان
 حقه ان ينسب للواضع فهو مجاز عقلي من نسبة ما للفاعل
 للمفعول بعد المجاز اللغوي تأمل **قوله** قلت الفاعل وحذف
 لا لنقاء الساكنين **قوله** لا نعلم على الكلمة الحرفية كما قال
 الشيخ فشي ان لو كان علما صحيح دخول الالف واللام عليه على ان
 هذا المعنى لا ينص ارادته في كلام المص لا نعلم يكون قوله جاء
 لمعنى لا حاجة اليه ولا يصح ما قاله الشيخ من انه احسن منه عن
 حروف التهجى ان هي لم تدخل في الحرف فالمناصب لصنيع الشيخ
 ان يراد بالحرف في عبارة المص لفظ ليس اسما ولا فعلا فيستعمل
 حروف التهجى اذ يصدق عليها انها لفظ ليس اسما ولا فعلا مع

ان الكلام لا يتركب منها مباشرة اذ الكلام لا يتركب مباشرة الامر
ككلمة وهذه ليست كلمة فاخرجها عن ذلك بقوله جاد المعنى
وح المعنى هو المعنى الذي يتوقف على الغير فتم كلام الله **قوله**
ومحل كونها مشتركة للناس ان يقولوا ومحل دخولها على الاسم
قوله ان نحو هل زيد انحر فيه تسامح والمراد ان الاسم في نحو
هل زيد انحر **قوله** سواء كانت اجزا كلمة اى بالفعل **قوله**
ويجاب عن الله ان هذا الجواب عن الاعتراض الثاني المذكور
بقوله وايضا ان لا يجب عن الاعتراض الاول وقد يجاب عنه
بان معنى قول الله اذ كانت اجزاء كلمة اذ اصلحت ان تكون اجزاء
كلمة اعم من ان تكون اجزاء بالفعل كمثل الله اوله كذا
قوله فالنقييد بقوله اذ كانت اجزاء اى ان منطوق القيد وهو
حروف كتهجي التي هي اجزاء كلمة حروف تهجي حقيقية ومفهوم
القيد وهي حروف كتهجي التي هي اسماء حروف تهجي مجازية ومحصلة
ان حروف كتهجي اعم من الحقيقية والمجازية لكن الكلام على التوزيع
فمنطوق القيد من قبيل الحقيقية ومفهومه من قبيل المجازية
قال الشيبيني ولك مسلك اخر غير ما سلكه الله والخواشي وهو
ان القيد اعني قوله اذ كانت اجزاء اختاره عن بعض حروف
كتهجي اذ كانت مفردة منقطعة كواو والعطف فانها حروف
حروف كتهجي اذ لا فرق بينها وبين واو وهبني الله نعمة عظيمة
الاجزائية الكلمة في الثانية وعدم جزئيتها في الاولى وكذا
لام الابتداء فانها حروف تهجي الا انها ليست جزئية كلمة فهي اخلة
في قوله وحرف جاد المعنى فاحفظ هذا المسلك فانه شريف
انعم الله به فله الحمد وفيه ان الذي يظهر ان واو والعطف
ونحوها كلام الابتداء لا يطلق عليها حروف تهجي حقيقة اذ حروف
كتهجي الحقيقية هي الحروف الخالية عن المعاني فليست الاخرى
كما ان كما يعلم من قول المحقق والحاصل ان من قوله اول القولة
وان حروف كتهجي المذكورة لا معنى لها مطلقا وهذه هي كفو

اطلق عليها التسميات حروف تهيى اى مجازا **قوله** فلا يصح الاحتراز عنها
 اى بقوله جاء لمعنى لانها لم تدخل في الحرف وانما الاحتراز عنها
 بقول كنه اذا كانت اجزا وكلمة **قوله** اى التسميات المحتززة
 لك ان كل حكم ورد على الدال ظاهرا فهو وارد على المدلول باطنا
 فلا حاجة للتأويله شيئا **قوله** لصدقها بفرداى مع انه
 ليس المقصود تمييز فرد واحد بتلك العلامات والاظهر فى التعليل
 ان يقول لان الحقيقة والماهية لا تقبل تلك العلامات بل
 القابل لها الافراد **قوله** لان الشك فى ان يفيد ان اسم مستأق
 فى التقسيم شكة مع انه تقدم له ما يفيد انه علم حيث قال فيها
 سبق وجلة قوله جاء لمعنى فى محل نصيب حال من حرف لانه علم
 يفيد ان اسم وفعل علما ايضا اذ لا فرق فتأمل **قوله** وبذلك
 ظهر ان محضه انه اتي بالهنا التقدم الذكر والمريات بال فيما سبق
 لعدم تقدم الذكر **قوله** لان كل مجرور انما اشارة الى قياس
 من الشكل الاول تفسيره كل مجرور مجزؤه وكل مجزؤه اسم
 ينتج كل مجرور باسم فالمجرور ملزوم والاسمية لازمة ولا شك ان
 الملزوم علامة على وجود لازمه **قوله** التعريف بمطلق كونه
 اى تمييز عن اخويه وليس المراد بالتعريف ما يشرح الماهية
 كما هو **قوله** ولم تقترن بزمن وضعها عليه نحو اس
 وبكرة وقبل وبعد فانها وضعت للزمن مع انها اسماء وبجواب
 بان المراد بقوله ولم تقترن بزمن وضعها ان الزمن ليس جزء
 مدلولها وان المراد انها لم تدل على الزمن بهيئتها فقط وضعها
 بخلاف اسس ونحوه فانه دال على الزمن بهيئته ومادته وضعها
 او يقال ان الدال على الزمن فى اسس ونحوه للمادة فقط ولا دلالة
 للهيئة على شئ بل هى شرط لدلالة المادة على الزمن اذ لو غرت
 الحركات او السككات او الترتيب لم تدل المادة على الزمن بخلاف
 ضرب ويضرب واضرب فان الدلالة على الزمن بالهيئة لكن
 بشرط دلالة المادة على الحدث والا فقد توجد هذه الهيئة

ولا تدل على الزمن وإنما كان الزمن مدلولاً للهيئة دون المادة لأن
 اختلاف الزمن إنما نشأ من اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فهذا
 الاختلاف دليل على أن الهيئة هي الدالة على الزمن لا المادة والالهام
 اختلف باختلاف الهيئة والدال على الحدث هو المادة لكن بشرط
 الهيئة ولا فقد توجد المادة ولا تدل على الحدث كما إذا قلت رضب
 أو ربيض بدل ضرب وهذا أظهر من قول من قال إن الدال على الحدث
 المادة مع بعض الهيئة وعلى هذا عني قولنا أو يقال لا يحتاج
 لقولنا فقط **قوله** لا يميز الجنس لعل هذا مبني على أن تعارف
 الأمور لا ضطرورية رسومها الحق إنما حدود حقيقة ومسا
 ذكرى التعاريف ذاتية للعرف وليس هناك شيء غير ما اعتبرت
 أهل الاصطلاح وعليه فالكلمة جنس لا يميزه الجنس **قوله**
 في نفسها أي بنفسها وقد فسره بقوله أي بلا واسطة أي واسطة
 نحو العامل والمتعلق كما في حروف الجر **قوله** واسم الفعل فانه
 دال إما على اللفظ أو على نفس المصدر والزمان إنما جاء بالعرض
 كما قدمه المحقق بقوله ثم استعمل في معنى الفعل مجازاً والله أعلم
قوله أي لفظه أي المراد من الخفض لفظه وليس إشارة لتقدير
 مضاف وإلا كان المراد من الخفض معناه فلا يصح قوله بعد
 وليست اللفظ للعهد **قوله** لأنه لو لم يفهمه أي معناه بل
 كمراد لفظه والخفض السابق مراد منه مفهومه وبشرط العهد
 المذكور اتحاد المراد من اللفظين كما هو ظاهر **قوله** ونجاء بانه
 اقتصر على الكسرة لأنها الأصل إن كان معناه أن التعريف لمطلق
 الخفض الشامل للياء والفتحة وأنه اقتصر في التعريف على خصوص
 الكسرة لأنها الأصل وورد عليه أن التعاريف لا ينظر فيها المثل
 ذلك بل يشترط فيها أن تكون جامعة مانعة وإن كان معناه أن
 هذا التعريف للخفض الأصلي لا لمطلق الخفض كان جواباً صحيحاً
 لكنه خلاف الساد من لفظ المحقق **قوله** وعن الثاني بانه
 تعريف لفظي لا يبطل العلامة الصبيان والعلامة الأمير الجواب

بانه تعريف لفظي بان التعريف اللفظي يخاطب به من يعلم العرف والتعريف
ويجهل وضع لفظ العرف للتعريف كقولك البر الفصح لمن يعلم ان الفصح هو
الحج المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هذا كذلك اذ لو كان
المخاطب عالما بهذا التعريف لكان عالما بالخفض لانه مذكور فيه
فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له فالحق في الجواب كما قاله العدمية
انضتان اذ ذكر الخفض لتقييد العامل وليس جزا من التعريف ثم
انك ان اردت ببيان المعنى التعريف اللفظي وغيره والفرق بينهما
فعليك بكتب المنطق ومواد التلخيص عند قوله في بحث الانشا
قبل في طلب مما شئ الاسم كقولنا ما العنقا او ماهية المسمى كقولنا
ما الحركة اه واعترض بعضهم على المحشة بانه حيث كان الخفض العرف
مراد منه اللفظ اخذ من القولة السابقة والخفض في التعريف
مراد منه المعنى كما هو ظاهر اذ المراد به الكسرة والكسرة اخذت في
التعريف لان العرف حتى يتوقف عليه لم يكن هناك دورا
ويظهر في ان الدور باق ولا ينفك بارادة اللفظ في الاول والمعنى
في الثاني اذ مال الاول الى المعنى **قوله** كما يرشد اليه تقدير المضاف
لتقدم فيه ان ما تقدم ليس من باب تقدير المضاف ولا يصح قوله
فيما سبق وليست اللفظة بل المراد من الخفض لفظه **قوله**
والتعاريف ليست للالفاظ اي وكلام الشئ يفيد اية تعريف
لفظ فقوله عبارة جنس في التعريف يشمل كل لفظ معبر وقوله
عن الكسرة المفضل اخذ بقية الالفاظ المعبر بها ما عدا اللفظ
الخفض وفيه انه ليس المقصود تعريف اللفظ من حيث كونه لفظا بل
مقصود الشئ ببيان اللفظ من حيث معناه فالموضوع له هو المقصود من
التعريف ولذلك كتب شيخنا على قوله ثم ان تعريف الخفض الى قوله
فكان الاولى ليس لهذه الزيادة التي زادها على الدابقي معنى فم عند
استأمل والمحشة الدابقي فرع قوله فكان الاولى على ما قبل هذه
من زيادة **قوله** التي تمنع الخلوة فيه ان الاسم يخلو عنها كالحل
بال في نحو الرجل جاقني وجواب بعضهم عن المحشة بان منع الخلوة باعتبار

الصلاحية صحيح لا يرد عليه نحو نزال ودرالك لما تقدم من ان المراد
 بقوله فالاسم بعض افراده لا كلها **قوله** مجاز اي مجسما
 والا فهو الا ان حقيقة والذي في جواسي لا شئ في انفي المضل الا
 كنون او التصويت ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب على
 هذه النون تأمل **قوله** وقد يقال الجهة منفكة فيه ان معنى
 انفكاك الجهة وجود توقف كل على الاخر لكن من جهتين وفيها
 ذكره توقف التنوين وعدم توقف الاسم فلم يظهر التقدير بانفكاك
 الجهة **قوله** وبإضافة اخر الى الاسم خرج الخواي واما قوله
 اخر فخرج به نون نحو منكسر كما انه خرج بقوله وتعارفه في الخط
 نون التوكيد الخفيفة التي في اسم الفاعل والنون *
 عتاب في قوله اقل اللوم عاذل والعتاب **قوله** اي في غالب
 الأحوال لاحاجة اليه لان المراد انها لا تكتب بنفسها في الخط وان
 كتب بدلها **قوله** والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا بل ونصباً
 بالنظر لنفسه كما تقدم وقد يقال انما اقتصر على ذلك لان كلامه
 في عدم رسم البدل **قوله** اشار بتعداد الأمثلة الخ كان الاولى
 للحسن ان يذكر تعدد قوله ومثلهما وخرج اوبقول الخ ليظهر قوله اشار
 الخ لان رجل وزيد من واحد ففهما مثال واحد **قوله** وقيل ان
 تنوين رجل تنوين تنكير جمع بعضهم بين القولين بان من جعل تنوين
 تنكير للمتكلم نظر لكونه منصرفاً ومن جعله للتكثير نظر لكونه موصوفاً
 شئ لا بعينه **قوله** بال معهدة اي الحديث المعهود
 نصيح قال الصبا المناسبات اي الزيادة المعهودة اي التي هي جارية
 معين **قوله** وهو الصحيح تقدم ان المختار خلافه **قوله** اي
 علم شخصي الخ فيه ان كون اسم الفعل عليهما شخصياً على هذا
 القول جار في المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص
 فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل وتخلص
 العلامة الصبان من ذلك بان المنون اسم للفظ المراد به اي فرد
 من افراد حدثه فابن مثلاً غير منون اسم للفظ المراد به طلب

الزيادة من أي حديث كان وإن معنى كون الثاني شكرة أنه في حكم
 الشكرة ومثبه لها وإنما لم يعتبر والتعريف والتشكيك في كفعّل
 بالطريق الذي اعتبروا به التعريف والتشكيك في اسم الفعل لأنه
 لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك في كفعّل بخلاف اسم الفعل فإنه من
 الأسماء فأجروه مجراها ومثل ذلك يقال في اسم كصوت ففاق بلا
 تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية
 صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص **قوله** والتعدد بتعدد
 تدقيق فلسفي الخ فيه أن هذا ليس من باب التدقيق الفلسفي
 وإن اشتهر أنه بدليل تعدد اللفظ في آن واحد بخلاف زيد في
 كدار غيره في الشوق فإنه لا يجمع مع نفسه في الشوق في آن
 واحد فتعدده تدقيق فلسفي إلا أنها أمثال وكونها أمثالا لا يجب
 أنها شيء واحد اختلف محله فقط فالتدقيق الفلسفي لا يكون
 إلا فيما إذا لم يختلف الشخص هذا هو الظاهر لكن في الصبان على مختصر
 استعمل ما يفيد أنه تدقيق فلسفي ولو اختلف الشخص كما هنا
 وعبارته وعمود القرآن علم شخص أن قلنا بقدم اختلاف الكلام
 باختلاف المتكلم وإن لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف علم فقط
 كما هو عرف أهل العربية بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم
 جنس أن لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام في
 سائر الكتب والتراجم وكذا أسماء العلوم لأن اختلافها باختلاف
 المتعقل كاختلاف الألفاظ باختلاف التلفظ **قوله** قال في
 الحاشية الخ مقابل لقوله علم شخصي إذ هو على هذا علم جنسي كما
 قاله فتدبر **قوله** وغرضه الخ ما نقلناه عن الصبان أولي
 في تحصيل هذا الغرض **قوله** يدفع توهم الخ علة للزائد
قوله لذلك أي للمقابلة **قوله** والفرع هو جمع المذكر
 كسالم الخ اعتبر الفرعية والاصالة من حيث الأعراب وبعضهم
 اعتبرها من حيث الذات فجعل الفرع هو جمع المؤنث والأصل هو
 جمع المذكر فقال في التعليل لتلايل من مزية الفرع وهو جمع المؤنث

لوجعل من غير تنوين على أصله وهو جمع المذكور السالم لأن زيادته
 تنوين نقص فيه **قوله** من إضافة الأعمى أن اعتبر تقييداً أن بما
 نضاف إليه وأن لم يعتبر كان من إضافة أحد المترادفين إلى الآخر
 لكن هذا ظن أن أريد باليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع
 إطلاقه من تقييدها بالزمن الماضي أو كان المراد منه ما بين طلوع
 الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه كذلك فإن
 كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت أباقية على تقييدها
 بالزمن الماضي فالأضافة للبيان مطلقاً لعموم المضاف وخصوص
 المضاف إليه مطلقاً وإن كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب
 الشمس وكان الوقت المستعمل فيه أقصر من هذا القدر في إضافة
 الكل إلى الجزء ولما حاز فاضافته كإضافة يومئذ إلى اليوم مطلق
 الوقت فافهم **أصيان قوله** الثاني عوض عن كلمة الجزاء التحقيق أن
 تنوين كل وبعض تنوين يمكن كما شمله تعريفه السابق قال بعضهم
 ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا شك
 وللممكن لأن قد خوله معرب منصرف **قوله** في حالتي الرفع
 والجر أما في حالة النصب فلا تنوين أصلاً لظهور الفتح على الياء
 مع عدم التنوين **قوله** الأقصى لا حاجة إليه بعد منتهى **قوله**
 كما تشهد به لغة من أثبت الياء الجزاء وجه هذه الشهادة أنه لو كان
 إلا علل مقدماً على منع الصرف لم تنبأت هذه اللغة لأن أصل جواز
 في حال الجرح جوارى بكسر الياء والتنوين ولا شك في استئصال
 كسرة على الياء وحذفها لذلك ثم حذف الياء لا لثقلها ساكنة
 ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرها ولم يثبت
 اثبات كسرة مفتوحة حال الجر على هذا القول بخلافه على القول
 بتقديم منع الصرف على الإعلال فإن أصل جوارح في حال الجر
 جوارى بفتح الياء من غير تنوين والفتحة لا تستقل على الياء
 نظر الحذف مع قطع النظر عن ثباتها عن ثقل وهو الكسر ولذلك
 أبقيت الفتحة ولم تحذف على هذه اللغة فعلم أن هذه اللغة لا تثبت

الاعلى القول بتقديم منع الصرف فهي شاهدة له **قوله** وبذلك صرح
 المبرد الخ اي بكونه عوضا عن حركة الخ والحاصل ان مذهب الجمهور
 وسرانه عوض عن حرف وهل كلام الجمهور وسر مبنى على ان الاعلال
 مقدم على منع الصرف او بالعكس قولان واما مذهب المبرد والزجاج
 فهو انه عوض حركة ولا ينبغي الاعلى ان منع الصرف مقدم على الاعلال
قوله مزيد ثقل اي زيادة ثقل على الثقل الحاصل من صيغة
 منتهى الجموع فانها ثقيلة بدليل انها تمنع الصرف **قوله** انكون
 ياء مكسورا ما قبلها الخ تعليل للزيادة ومحصل هذا التعليل ان
 صيغة منتهى الجموع ثقيلة وزاد ثقلها هنا بكون اخرها ياء
 والياء ثقيلة وكون ما قبل الاخر كسرة والكسرة ثقيلة في ذاتها
 وان كانت مناسبة للياء الثقيلة والحال انهم قد حذفوا من هذه
 الصيغة الياء اذا كان فيها ال او كانت مضافة في حال الرفع او الجر
 واما في حال النصب فلا تحذف الياء ويظهر الاعراب آخ عليها مثال
 حذف كياء مع ال المحذف في قوله تعالى ومن اياته الجوارى بحسب
 كالا علام ومثال حذفها مع الاضافة حذفها في قولك جاني جوارك
 بلا ياء والاعراب آخ فتقدم على كياء المحذوفة لكن الظاهر حذف
 كياء آخ جائز لا واجب ان يجوز لك ان تباينها ولذلك قرئ قوله
 تعالى ومن اياته الجوارى في البحر كالا علام بانباء كياء وحذفها
 فاذا لم تكن في هذه الصيغة ال ولا الاضافة وجب حذف كياء
 وتعويض التنوين عن الياء بخلافه مع ال والاضافة فانه لا يمكن
 تعويض التنوين فقوله وقد اعل اي بحذف الياء وقوله مع ال اي
 او الاضافة بدليل قوله فاذا خلا من ال والاضافة وقوله بتقدير
 اعرابه استشفالة الياء لللازمة او بمعنى مع ويجعل ان الباء والنون
 الاعلال والمعنى على هذا الاحتمال الاخير والحال انه قد اعل مع ال
 والاضافة في حال الرفع والجر اعلا لا مضورا بتقدير اعرابه استشفالة
 فليس المراد بالااعلال حذف كياء بخلافه على ما قبل هذا الاحتمال لكن
 هذا الاحتمال الاخير غير مناسب كما نعلم بالتأمل وقوله فطر اليه

التعبير اي وجوبها كما ان قوله وقد اعل اي جواز ابناء على ما قبل الاحتمال
 الاخير ويحتمل ايضاً انه قول وقد اعل معناه انه اتى فيه بحرف العلة ولم
 يحذف والباء في قوله بتقدير للملابسة او بمعنى مع وهذا هو الظاهر
 من كلام المحقق هذا ما ظهر في فهم هذا التعليل **قوله** الاول
 ودخول ال الحذف ان هذا ظ ان قلنا ان ال ثنائية وضعا مقيدة بحذفها
 للتعريف وتكون هنئها هنئة قطع لكن لما كثرت استعمالها حذفت
 او قلنا ان المفيد للتعريف الجملة ايضاً لكن الهرة هنئة وصل تحذف
 في الدرج لكن معتد بها في الوضع بحيث تعديها الكلمة ثنائية واما
 ان قلنا ان المفيد للتعريف هو اللام فقط والهمزة للوصل غير معتد
 بها في الوضع فالعبر بما ذكره المصنف ان الهمزة واللام ليسا كلمة
 واحدة حتى ترد تلك القاعدة اه شيبيني لكن المنقول اننا ان
 جرينا على انها زائدة معتد بها في الوضع فذلك فيها الامر ان التعبير
 بال نظر الة عتداد وهو الاقنيس والتعبير بالالف واللام نظراً
 لزيادتها وقد استعملت في العبارتين كما افاده المرادى تأمل **قوله**
 وظاهر الوجه الظهور ان معنى قول المصنف فالاسم يعرف بالحفظ
 والتنوين ودخول الالف واللام ان كل اسم يعرف بذلك فان
 لم يتبادر ان اللام في الاسم للاستغراق او العهد على ما قاله المحقق
 فيما سبق وكون القضية كلية على الاول ظ واما على الثاني فلان
 المتبادر ان المفهوم الاسم السابق من حيث وجوده في جميع الامور
 واذ كان كل اسم يعرف بدخول الالف واللام افاد ان كل اسم
 تدخل عليه الالف واللام مع انه ليس كذلك ومحصل الجواب
 الاول اننا لا نسلم ان المراد كل اسم على الاطلاق حتى يكون
 الاستغراق حقيقياً بل المراد ان كل اسم صالح للالف واللام تعرف
 اسميته بتلك الصلابة فالاستغراق عرفي اي لا فراد نوع
 محض وهو الاسم الصالح ومحصل الجواب الثاني اناسلمنا كون
 الاستغراق حقيقياً وان المراد كل اسم سواء كان صلحاً ام لا لكن
 نقول بدخول الالف واللام علامة على الاسمية والعلامة قد

يوجد العلم بدونها فوجود بعض الاسماء بلا تلك العلامة لا يضرق
كونها علامة على اسمية كل الاسماء كما ان هذا الخلق علامة على وجود
الله سبحانه وتعالى مع ان هذا الخلق منفك عن الله لوجود الله في
الآثر بلا عالم لكن في هذا الجواب الثاني شيء اذ لمعنى لكونها علامة
على ما لا يصلح لها راسا **قوله** مقول فيه نام صاحبه لا حاجة
لتقدير القول لان نام صاحبه خبر وانما يقدر القول في الإنشاء
نحو والله ما هي بنعم الولد ونعم السيد على بشى غير **قوله** لان
عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه اى وتأخير ما يطول الكلام
عليه لكن لا يخفى ان هذا التمايز عدم تقديم الحروف ولما عدم
تقديم ال فلا فعل النكبة في تأخيرها مناسبتها للحروف وقد
وجد مقنضي تأخير الحروف فكأنها قد وجد لها مقنضي اه شيبيني
قوله ويكون المراد بالطبيعي الخ على انه يمكن هنا الترتيب
الطبيعي بان يكون الترتيب للعلامات من حيث محالها واولا
شك ان الحفظ والتسوية من حيث محالها متوقفان على حروف
الحفظ والالف واللام من حيث محالها لان وجود اخر كلمة متوقف
على وجود اولها **قوله** هو ان يكون الخ فيه ان هذا ليس معنى
الترتيب الطبيعي الذي هو التقديم بالطبع بل هو تفسير للتقديم
بالعلة ولو سلمنا جدلا انه تفسير له لا يصح تمثيله بقوله كنوق
الابن الخ والحاصل ان التقديم بالطبع هو ان يتوقف وجود المتأخر
على وجود المتقدم لكن من غير تأثير من المتقدم في المتأخر نحو
تقدم الواحد على الاثنين فان اثر المتقدم في المتأخر في التقديم
تقدم علة كما في تقدم حركة الاضبع على حركة الحائض ولما تقدم
الاب على الابن فهو تقدم بالزمان هكذا نص اهل المنطق وما في
الحث تبعاً لما ينبغي فهو تحصيل اه شيبيني **قوله** نعم هو
صادق بذلك اى لان الراى يطلق الجمع الصادق بالمعينة وغير
وقال العلامة الشيبيني الاشعار بحقق من حيث اختيارها
على اولى التي هي المناسبة في مقام التفصيل والاشعار بالدلالة

قوله هذا يعني عنه قوله في الجملة اى لانه صادق
بعدم اجتماع هذا البعض الذي ثبت له الاجتماع في حال صدادق
بعدم الاجتماع اصلا كالبعض الاخر وقال العلامة الشيبيني
انه اتي بقوله في الجملة ليصدق الكلام بحالة نصب النون كرايت
زيدا ورفعه كجاء زيد فانه وجب التنوين من غير خفض واجتماع
تنوين مع الخفض انما يكون في حالة جر المنون وليصدق بحالة
نصب المحلى باللام ورفعه فانه وجد دخول الالف واللام من غير
خفض وانما يجتمعان في حالة الجر واتى بقوله وقد لا يجامع لمقابلة
قوله وقد يجامع والضمير في لا يجامع عائد على بعض اخر فان المراد
هنا بعض لا يجامع ابدا كاللام مع التنوين والمراد بالبعض السابق
بعض يجتمع تارة ولا يجتمع اخرى كما هو قضية قوله في الجملة فليس
هذا مقابلا لقوله في الجملة هذا مراد الله وعليه فلا اعتراض **قوله**
ولا يجتمعان في مادة ما احسن قول بعضهم

لي عند كرمين ولكن هل له	من طالب وفؤادى الموهون
فكأننى الف ولام فى كهوا	وكان موعد وصدك التنوين

قوله وفي كون ذلك استطراد اوقفه الى الاوقفه والتعليل
الذى ذكره هو عين دعوى المناسبة التى يتوقف عليها مفهوم
الاستطراد فهذا التعليل لا يفيد وقفة اه شيبيني **قوله**
فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد الخ ثمران العلامة للداعى استطراد
اشكاله على هذا التركيب ودفعه ومحصل الاشكال ان هي جمعة
حروف الخفض وهو جمع مضاف لمعرفة ودلالته كدلالة العلم
اى محكوم فيها على كل فرد فيصير المعنى كل حرف من حروف الجميع
ما ياتي اعنى من وما عطف عليه وليس كذلك ومثل هذا قول
حقها فمن الرضوة ستة واركان الصلاة ثلاثة عشر ومحصل
كدفع ان هذه القاعدة اغلبيّة وقد يراد المجموع على غير الغالب كما
في هذا التركيب ونحو رجال البلد يحلون الصخرة العظيمة وقال
العلامة الشيبيني رحمه الله هذا اخذ من الكلام بحسب الظاهر وعند

لا يرد اشكال بالكلية فان القاعدة مفروضة فيما اذا كان هناك
حكم حقيقي كقولك حروف الجز تميز الاسم الصالح اذ لا شك في ان
المعنى ان كل حرف من حروف الجز يميز ولما قولهم فروض الوضوء ستة
واركان الصلاة ثلاثة عشر وحروف الجز من والى الخ لا حكم فيه
حقيقي لان الجز عين المبدأ لا يرد شئ فالكلام في الحقيقة على
حذف اى التفسيرية كانه قبل فروض الوضوء اى السنة المجلة النية
وغسل الوجه الخ واركان الصلاة اى الثلاثة عشر كذا وكذا
وحروف الحذف اى التى هي من والى الخ ولذلك لوقلت فروض الوضوء
تتوقف عليها صحة الصلاة لصح وكان حكما على كل فرد لان التوقف
خارج عن ذات الفروض فاحفظه فانه نفيس جدا يجب شكر عليه
قله مزيد الجز على جميع نعمه وقد يقال لا نسلم انه ليس بما ذكر
حكم حقيقي بل فيه حكم حقيقي وهو اثبات هذا العدد المخصوص
للفروض والاركان او حروف الحذف وليس على حذف اى
التفسيرية انما ذلك في المعرف مع التعريف لان المراد من المعروف
الماهية وهى عين التعريف تامل **قوله** زمانا الخ اى وقد يكون
غيرها كانه من سليمان وقد يقال هو مكان اعتبارى وتقابل
من بالى كما هو ظ ونما يفيد معناها كالبناء في نحو اعوذ بالله من
الشیطان فان للمعنى الخ الى الله من الشيطان **قوله** من اطلاق
الجزء واردة الكل اى اسم الجز اى مجازا لكنه مبني على مجاز
اخر اقلنا ان غاية الشئ الجزء للملاصقة الخارج عنه ثم
اطلق على اخر الشئ والمجاورة **قوله** اى انتهاء الغاية وبقى بمعنى
مع كما في قوله عز وجل الى الكعبين اى معهما فان غسلها واجب
ويحتمل ان الى في الآية لا نهى او انما دخل ما بعدها في حكم ما قبلها
للقرينة التى هي فعل النبي عليه افضل الصلاة واتم التسليم
وان كانت القاعدة ان ما بعد الى خارج عن الحكم لا داخل بخلاف
حتى فبالعكس لان محل ذلك لم توجد قرينة وقال بعضهم ان
كراد بالرجل ما يشمل الركبة والى داخله في حيز الترتيب المقدور والاصل

وانزكوا من الركبة الى الكعبين فالمغيبا بال داخل في الغسل فصح المقص
ولما فيه بحث وجيه يدركه الفقيه النبيه اه شيبيني ووجه البحث
ان الامر بالتزك اما للوجوب او للندب فيفيد ان غسل ما فوق الكعبين
الى الركبة منهى عنه نهى عما هو نهى كراهة خفيفة مع ان المقرر
في الفقه طلب غسل ذلك لانه سنة لانه ودر انتم الغرض المجاوز
للمغيبات من اثار الوضوء فكيف يصح الامر بالتزك ويمكن دفع البحث
بانه يحل الامر بالتزك على ما اذا تحقق الضرر لذلك او توجهه على ان هذه
مسئلة خلافية لقول المالكية بكراهة ما زاد على الفرض فتأمل
قوله بواسطة ايجاد مصدر اى بواسطة التأثير **قوله** وتكون
حقيقة في الاجسام اى ان المجاوزة الاصطلاحية للقسمة بالتفسير
متأبوق تكون حقيقة في الاجسام اى بان كان كل من الشئين من
قبيل الاجسام **قوله** كرميت كسهم عن القوس اى فان الشهم
والقوس من قبيل الاجسام **قوله** مجازا في المعاني اى مجازا ان كان
من الشئين او احدهما من قبيل المعاني وظه كلامه ان عن موضوع
للمجاوزة الاصطلاحية المنقسمة الى القسمين فاستعمال عن في
تقسيم الثاني على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز انما المجاز في الالفاظ
لفظ مجاوزة على القسم الثاني بان يقال شبه مباعدة المعنى عن الجسم
او مباعدة الجسم عن المعنى او مباعدة المعنى عن المعنى بواسطة
ايجاد مصدر الفعل بمباعدة الجسم عن الجسم بواسطة ايجاد
مصدر الفعل بجامع مطلق للمباعدة في كل واستعمل اللفظ الدال
على المشبه به وهو مجاوزة للتشبه لكن ظاهرة ان المجاوزة الشاملة
للقسمين لا بد فيها من الانفصال وكذا يقال في نظائره في موضع
للتطرفية الشاملة للحقيقة والمجازية فهي حقيقة في القسمين
انما المجاز في الالفاظ لفظ ظرفية على تقسيم **قوله** كاخذ
اعلم عن زيد وكقولك في عالم سلب الله الجهد عن فلان **قوله**
لان المعنى اى المجازى **قوله** وهذا لا يصح اى لعدم انفصال
اعلم عن زيد الذي يفيد لفظ البعد **قوله** وانما المعنى اى على

سبيل المجاز في عن عدم وجود الامر كمال القسم الى قسمين الموصولة عن فيقال شبه مطلق
 حصول شئ في مكان لا على وجه الانفصال عن مكان اخر بمطلق حصول شئ في
 مكان على وجه الانفصال عن مكان اخر في التشبيه من الكليين الى الجزئيات
 فتستعار عن من جزئ من تشبه بجزئ من تشبه **قوله** والمعنى في رضى الله
 عنهم المخصص له على طبق ما سبق ان المجاوزة هنا مجازية لكونها في العا
 وعن ايضا مجاز لعدم وجود الانفصال الذي هو شرط في الامر الكلي النعم
 الى القسمين لعدم انفصال الرضى عنهم والشئ الاول هو الرضى لكن
 بمعنى الاثر والشئ الثاني هو المؤمنون الرضى عنهم والواسطة هي
 ايجاد الرضى اعني لتاثير وانما احتيج لهذا التأويل لاجل ان يوجد
 ضابط المجاوزة السابق لكن لا لم يوجد الانفصال الذي هو شرط في
 مطلق المجاوزة الاصطلاحية التي وضع لها عن احتيج الى المجاز في
 عن بان يقال شبه مطلق حصول شئ في مكان على وجه العموم
 والغيضان بمحصل شئ في مكان على وجه التجاوز والانفصال
 واستعير عن من جزئ من جزئيات التشبيه بجزئ من من جزئيات
 تشبه ثمانية يحتمل ان مراده ان عن موضوعه للقسم الاول وهو
 القسم الحقيقي من قسمي المجاوزة ويقال نظيره في ظرفية ويؤيد
 هذا الاحتمال قول الصبان فان قلت الظرفية في قوله تعالى ان
 كنتين في جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية
 بالنسبة للعيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجازا فافوجه
 عند ما منع ذلك اجيب بانه من عموم المجاز بان تستعمل في مطلق
 كدبسة اه فانه صريح في ان في انما تكون حقيقة في الظرفية الحقيقية
 وعلى الاحتمال الاول لا يرد سؤال الصبان وعلى هذا الاحتمال الاخير
 يكون في عن في اخذت العلم عن زيد ورضى الله عنهم مجاز ان المجاز
 الاول من حيث كون احد الشئين معني من المعاني وهذا ما افاده
 المحنة في القرلة الاولى المجاز الثاني من حيث عدم الانفصال وهذا
 ما افاده المحنة في القرلة الثانية ثمانية يرد على المحنة على الاحتمال
 الاول امور الاول ان العلامة ابن قاسم وتبعه صب لم يشترط

في المجاوزة الحقيقية ان تكون في الاجسام بل قد تكون في المعاني الامر
 الثاني على تسليم انها خاصة بالاجسام لا نسلم ان في عن في اخذت
 العلم عن زيد مجاز لعدم الانفصال بل عن حقيقة وانما المجاز في اللفظ
 لفظ مجاوزة على ما لا انفصال فيه كما ان اللفظ لفظ مجاوزة على ما
 كان في غير الاجسام مجاز فلا وجه لتخصيص المجاز في المجازية بما
 كانت في المعاني مع حصول الانفصال كما هو ظاهر كلامه بل المجازية
 ما كانت في المعاني وجد انفصال ام لا وانما تكون عن مجاز فاما
 اذا خرجت عن المجازية فجميع صورها واستعملت في معنى اخر كالسبية
 والاستعلاء الامر الثالث اننا لا نسلم ان المجاوزة في رضى الله
 عنهم مجازية ولا نسلم ان عن مجاز اما الاول فلما علمت من ان المجاز في
 الحقيقة لا يختص بالاجسام واما الثاني فلان احد الشئيين ليس
 هو الرضى حتى يحثي عدم الانفصال فيحتاج للمجاز في عن بل احد
 الشئيين غير مصرح به وهو المأخوذة والاصل باعد الله عنهم
 المأخوذة بواسطة الرضى على ان الاتصال غير معتبر في المجاوزة كما عند
 ومن نص على ان هذا المثال من قبيل الحقيقة العلامة سم وتبعه صيد
 ورد على المحنة على الاحتمال الثاني الامر الاول والامر الثالث فقط
 والذي ارتضيه هو الاحتمال الاول وان خالف ما يفيد الصنعة
 وانما في الصنعة ان مخالف لفظه الاستغنى كما يعلم بالتأمل في الكلام
 والله الموفق وعبارة العلامة الشيبيني قوله المجاوزة هي بعد
 شئ عن شئ لغة واصطلاحاً بعد شئ ومصرح به او غير مصرح به
 عن مدخولها بواسطة حذف المعامل فيها والاول نحو رمت كسهم
 عن القوس فالشهم بعد عن مدخولها وهو القوس بواسطة الرمي
 والثاني نحو رضى الله عن الائمة والمعنى جاوزت المأخوذة الائمة
 بسبب الرضى وهذه المجاوزة حقيقة فيهما ومن المجازية نحو اخذت
 العلم عن زيد فان العلم لم يجاوز زيداً ولكن لما تعلقت منه كما تفرقة
 هكذا قال المحقق في حاشية الاستغنى واقر الـ ما المانع من تقدير
 في الكلام كرضى الله عن الائمة والاصل هنا جاوزة عدم التعليم

زيدا بسبب اخذ العلم عنه ولعل الامر لكون ذلك غير مقصود وفيما
 فيه فالظاهر حمل الحقيقي على خصوص غور ميت عن نفوس **قوله**
 بتكثير العين قيل او يفتحها لكن لم يذكر في المصباح والقاموس الفتح
قوله او مجازا نحو عليه دين جعله بعضهم من الاستعلاء المعنوي
 نحو فضلنا بعض النبيين على بعض وجعل المعنوي من الحقيقي
 وخص المجازي بما اذا كان الاستعلاء فيه على قريب مجرور بها نحو
 او اجد على كذا رهندي اى اجد هاديا قرب النار فان الهادي قريب
 منها لا عليها **قوله** اى على قلة والتكثير على كثرة وقيل بعكس
 هذا ايضا **قوله** وقيل لم توضع لواحد منهما لانه ان كان المعنى
 انها لم توضع لشيء منهما بل وضعت لمعنى اخر غيرهما كان الامر
 ظاهرا الا انه ينظر ما هو وان كان للمعنى انها لم توضع لشيء منهما
 ولا لغيرهما من المعاني كانت حرف جر زائد الا تشبيهها بالزائد لان
 التشبيه بالزائد لا يبدله من معنى الا ان يقال هى تشبيه بالزائد
 وتبدل على معنى بالتقريبه ولا يلزم في التشبيه بالزائد ان يكون
 المعنى موضوعا له اللفظ **قوله** ونصديرها شرط المراد بتقدير
 ان لا يتقدم عليها شيء من اجزاء الجملة بعدها وهذا لا ينافي تقدم
 شيء من غير جملتها نحو انى رب رجل كريم لقيت كما في شرح المعنى
قوله وتأخير عامل اى العامل في مجرورها ان كان هناك عامل
 لفظي وفيه انه ان كان المراد تأخير العامل عن رب بمعنى ان لا يتقدم
 عليها لم يكن لهذا الشرط فائدة للاستغناء عنه بالنصديروان
 كان المراد بتأخير العامل ان لا يتقدم على المجرور بها بحيث يفصل
 بينها وبين المجرور بها كرب لقيت رجل كريم كان هذا الشرط غير
 خاص بها ازغبية حروف الجر كذلك **قوله** وتكثير مجرورها
 يكون اسما ظاهرا منكرة فخرج بالاسم الظاهر الضمير وخرج بكون
 منكرة ببقية العارفين لكن هذا الشرط للغالب والا فقد جرح الضمير
 قليلا كما سيأتى وعبارة المعنى وتكثير مجرورها ان كان اسما
 ظاهرا او عليه فالشرطية لزومية لا غالبية نعم يقتصر في كتاب

الذي يؤول الى التكبر ان يكون معرفة مخرب رجل وليخلفه الاصل
واخ له بخلاف رب رجل وزيد ولا يلزم وصف مجرورها وما وقع
في المعنى من اشتراط ذلك مبنى على ضعف **قوله** ان يكون
عاملها فعلا ما ضيا اى عامل مجرورها لكن هذا باعتبار الغالب
او يقال مراده انه اذا كان عاملها فعلا بشرط ان يكون ما ضيا والا
فقد لا يقع بعدها فعل اضلا كما في الحشة الا ان وهو رب رجل عنده
وبعضهم لم يعد شرط انظر الانفساكة ولذلك قال الاشعري وغيره
ولا غلب ان يقع بعدها فعل ماض والحاصل ان رب اذا لم يكن مكفوفة بما
كان الغالب ان يقع بعدها فعل ماض لا على وجه مباشرة لها وقد
لا يقع بعدها نحو قوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة واذا كانت مكفوفة بما كان الغالب ان يقع
ان يقع بعدها الفعل الماضى لكن مباشرة كقوله ان بما اوفيت في
علم اى نزلت على جبل وتدخل على المضارع لتتبركه منزلة لماض
لتحقق وقوعه نحو ما يورد الذين كفروا وندرجوها على الجملة
الاسمية كقوله

نما الجامل المؤبل فرم وعناجيج بينهن كمهار

والجامل القطيع من الابل والمؤبل المتخذ للقبية والساجج جمع
عجيج جباد الخيل والمهار صغار الخيل **قوله** وحذفت رب
فجرت بعد بل اى الى اخر البيت وتماه والفاو بعد الواشع
ذا العمل ومثال حذفها بعد بل قوله

بل بلد ملا الفحاح قومه لا يشتري كنانه وجهه

والفحاح بكسر الفاء جمع فخ وهو الطريق الواسع والقمة بفتح
وبفتح فسكون والقتام كسحاب كغبار وقوله وجهه
اى وجهه بفتح الجيم يحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط للنسب
الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس ومثاله بعد الفاء ومثاله رجل
قد طرفت ومريض وخض الحبل والمريض لانها من احدى النساء
في الرجال والطروق الاتيان ليلا ومثاله بعد الواو ويل كوخ كجر

ارجى سدوله والتشبيه في الكفاة والظلة والسدول السطور
قوله وهي العاقبة للهمزة ان هذا تفسير للتعدية الخاصة **قوله**
 والاولى حمل الخاى والقرينة على هذا ان المقصود بيان المعنى المختص
 قوله لكن يعكس عليه المثال الى لانه محتمل للخاصة وغيرها وفيه ان
 كمال لا يضريه الاحتمال وكانه فهم ان المثال قرينة على تخصيص
 التعدية في كلام الشب بالخاصة فاعترض بان المثال لا يصلح قرينة
 لاحتماله وقد علمت ان القرينة شئ اخر فلا يضري الاحتمال وان تكون
 للتعدية الخاصة الخاصة الخ اذا تأملت بعين معتبر لم تجد من قيل التعدية
 الخاصة مثل ذهبت بزيد اذا الوادى لم يكن فاعلا بان يقال مر كذا
 فتصيره مفعولا بواسطة الباء وتقول مررت بالوادى اي جعلت
 الوادى ما را فقول الحشم اي صيرت الوادى ممر وراه لا يناسب التعدية
 الخاصة نعم ان جعل الوادى فاعلا على الاسناد المجازى وحمل
 تفسير الحشم على المعنى المراد اندفع اليراد ويجا بياض عن الشبان
 تمثيل للباء الحارة بقطع النظر عن معنى التعدية المقدمة **قوله**
 التصق به داء وان كان المراد بالداء العلة المحسوسة نحو سحابة
 مثلا كان كل من الملتصق والملصق به حسيما وان كان المراد بالداء
 امر معنويا قائما بالبدن كان الملتصق معنويا فيفيد ان الالتصاق
 كعنوي من الحقيقي فيؤيد ما سبق من جعل الاستعلاء المعنوي
 من الحقيقي لامن المجازى خلا فالماضيه هو فاما سبق **قوله**
 وفي الاصطلاح الخاق ناقص الخا غريب بعضهم وادعى ان
 الكاف للبادرة كقوله سلم كما تدخل اى تجرد دخولك وصل كما
 يدخل الوقت اى تجرد دخوله واجيب عنه بان الكاف زائدة
 ومازمانية والاصل سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت
قوله وضابطها ان تقع بين زاتين الخ في قول انها الداخلة
 على من يملك ولم يقيد بكون ما قبلها ذاتا وبه يتجه صحة كون لام
 لله في الحمد لله الملك لكن ما في الحشم هو ما في الاشتمون وغير
قوله ويكون من ذكر الخاص بعد العام راجع للاحتمال

الثاني فقط وهو العطف على الالف واللام لان حروف تقسيم داخلية
 في قوله وحروف المخفض المعطوف ايضا على الالف واللام **قوله**
 في قسم السؤال اى الطلب **قوله** وقد جمع بعضهم هو الشيخ
 حمد ابني خلافا لما يوجهه كلامه كما قيل **قوله** اى تبدل كنه
 على قلة هاء كلام المحسن والشيخ يعيدان الهاء واللام بدل عن التاء ولما
 انشبت في ذلك اختصاصا صريحا بلفظ الجلالة كالتاء وكلام شرن
 في شرحه يعيدانها بدل عن الواو التي هي اصل التاء فكل من هاء
 واللام والتاء بدل عن الواو مختص بلفظ الجلالة ولما كان كل
 فرعا عن الواو ضعف فيقصر على لفظ واحد وجير ضعفها بكون اللفظ
 الواحد لفظ الجلالة **قوله** ونقل فتحها مع جميع المظهرات ليس
 مراد ان اللام المعوضة عن حرف تقسيم نقل فتحها مع كل اسم ظاهر
 لما تقدم من ان اللام المعوضة عن حرف التقسيم لا تدخل الا على لفظ
 الجلالة بل هذا النقل انما هو في اللام الجارة من حيث هي فكانت
 تناسب كتابة هذا فيما سبق والحاصل ان اللام الجارة مكسورة
 حتى مع الضمير كما هو لغة فزاعة او الامع الضمير فتفتح معه كالضمير
 وبما فتحت قبل ان المضمر نحو لنعلم ونقل فتحها مع جميع المظهرات
 وحق الكلمات التي على حرف واحد الفتح لثقل الكسرة والفتحة على
 الكلمة الخفيفة غاية الخفة بكونها على حرف واحد كالواو والفاء
 والام الابتداء وكسرت باء الجر ولا ممة لموافقة معمولها ولم تكسر
 ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما فجرها غير اصلي بل قيل لها
 مقام الحرف وابقيت اللام الجارة للضمير على اصلها وهو فتحة بعد
 الالتباس اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غيره لا التفت
 بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذن ما كان الظاهر مبني او
 موقوفا عليه افاده شرن فراجع فان فيه نقاش وهذا اللام
 معوضة عن حرف تقسيم لا تستعمل الا في الامر العظيم الذي يستجبر
 منه فمضي مفيدة للبحث فلا يقال به قد قام زيد افاده المحشور
 قول الشيخ على ما في بعض النسخ الله اقسام به الظم لي ان هذه الباء

ليست بأقسام لان معنى كونها للقسم ان استفادة القسم منها نحو
 بالله وبك لا فعلين بخلاف مثال الله شيبيني لكن هذا يؤدي
 الى انه لا يذكّر فعل القسم مع حرف من حروفه اصلا وهو خلاف
 ما تقدم تأمل **قوله** ثم استعملت غالبا في معنى الفعل اي
 مجازا كما صرح به المحقق فيما سبق **قوله** وعدم التصرف اي
 بحيث لا يجي منها مضارع ولا امر ولا بحقها علامة تثنية
 ولا جمع **قوله** لانه لم يثبت في عسّي الح نقل الروداني ان
 كسب يدكر في العباب ان عسّي زيدان يخرج معناه الاضلي
 قارب زيد الحزج ثم صار انشاء للرجاء ونقل عنه ايضا انه
 ذكر فيه ان ليس عند من جعلها فعلا معناه ثابت انشأوه اي
 انشأ وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بانها
 للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد **قوله** لفعل
 يفعل اي المتعدي المفتوح العين يقال فعلت شيئا الفلاني
 لكن احد المصدرين قياسي والاخر سماعي لان فعلا بفتح الفاء
 وسكون العين يكون مصدرا قياسيا للفعل المتعدي
 سواء كان مفتوح العين نحو اكل اكلا وضرب ضربا وقتل قتلا
 او مكسورا كقولهما فمنما ومن لنا وشرب شربا ولقم لقمًا
 ولتم لثما كما قال في الخلاصة

فعل قياس مصدرا للتعدي	من ذي ثلاثة كدردا
وفعلا بكسر الفاء وسكون العين مصدر سماعي سواء كان تاما ضي مفتوح العين كما في هذه المادة او مكسورا كقوله قوله بقبوله دخول قد الحرفية وتختص بالفعل المنصرف الحزبي المثبت الجرم من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معة كالحزء فلا تفصل منه بشي الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطأت عشق	
وسمع قد لعمرى بت ساها وقد والله احسنت كذا في المعنى واعترض العلامة الشيبيني على انقييد بالثبت بان كظم انه	

يجوز كل من قولك قد يقوم وقد لا يقوم وقد يقال لعله احترزا
 بالمشية عن المنفى بغير لا كالمنفى بما اوبان **قوله** فلا اعتبر
 عليه اى بان قد صارت بالاسمية والحرفية فتقدم حيث
 هي لا تميز الفعل عن غيره بل تدخل على الاسم اذا كانت اسما
قوله انصرف الاسم وهو قد اى متى اطلقت قد انصرف لفظ
 الحرفية وهذا كلام في غاية المتانة وقال شيخنا قوله فلا اعتبر
 عليه اى بان دخول كبا على قد دليل على اسميتها والى هي علامة
 الفعل قد الحرفية لكن قوله انصرف الاسم لقول انصرف
 الوصف اى الحرفية لكان اولاه فنامله فانه لا يستلزم **قوله**
 اى للتحقيق في غالب الاحوال الخ قال الرضى قد تدخل على الماضي
 والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
 المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع
 اى يكون مصدرا متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب ومنه
 قول المغيرة قد قامت كصلة ففيه اذن ثلاث معان التحقيق
 والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو
 قد ركب لمن لم يكن متوقعا الركوب اه فيفيد ان التحقيق لان
 لا غالب **قوله** والتقريب الحال نحو قد قامت كصلة حاصل
 ما يقال في هذا المثال انه ان كان معنى قامت كصلة تحققت
 ووجدت كما يقال الكل يتقوم باجزائه اى يتحقق ويوجد كانت
 قد لتقريب المستقبل من الحال لان الشهود في تقدير الاشياء
 وذكره الدماميني ان التقريب كذا هو معنى قد يشتمل تقريبا
 كحاض من الحال وهو تقريب المستقبل من الحال وقال صاحب
 كغنى ان قد في هذا المثال للتحقيق على وجه البالغة لانه لما
 قرب كتحقق جدا نزل منزلة المحقق بالغة لا للتقريب لان
 التقريب الذى وضعت له قد انما هو تقريب الماضي من الحال
 تقول قام زيد فيجمل الماضي القريب والماضى البعيد فاذا
 قلت قد قام زيد اختص بالقوب ومن هذا المعنى اعنى التقريب

الواجب قرن الجملة الحالية للماضوية بها اه هنا كله اذا كان قامت
 الصلاة بمعنى تحققت ووجدت كما تقدم اما اذا كان بمعنى قام كما مر
 لا جملها وترسيوها والاسناد الى الصلاة مجاز عقلي فلا شك ان
 القيام والنهي لها سابق على قول المقيم قد قامت الصلاة فيصح
 كون قد لتقريب الماضوي من الحال لان القيام بهذا المعنى تحقق
 قريبا ولو اطلع صاحب كفاي على هذا المعنى لاثبت لتقريب
 في هذا المثال واما اذا كان قامت الصلاة بمعنى قرب قيامها
 مجاز الغويا فقد للتحقيق لان قرب قيامها حاصل محقق الآن
 هذا حاصل ما يؤخذ من الامير على الغنى مع زيادة **قوله** ولا
 يكون الا في غير كلام الله قال العلامة الشيبيني اقول الظم
 انه لا مانع من وقوعها في كلام الله تعالى بهذا المعنى اذا كان
 مدخولها غير مأخوذ من صفة دائمة واجبة الثبوت لله والا
 فلا يجوز بل يتعين التحقيق بالنظر للفعل نحو قد يعلم ما انتم عليه
 ان ابقى الكلام على ظاهره فان اريد بيلم ما انتم عليه مجازي
 على ما انتم عليه صح كونها للتقليل بالنظر للفعل وعدم المجازاة
 يكون بالعنف فما قاله المحرر غير ظاهري وظاهر كلام المحرر انها
 لا تكون للتكثير لكن اثبت كونها للتكثير في قول كذا في قد
 انترك القرن مصفرا انا مله والزم تحشري في قوله تعالى قد نرى
 تقلب وجهك فقال ان قد هنا للتكثير الروية كما في المعنى **قوله**
 وتستعمل مبنية ويقال قد زيد درهم بسكون الدال وقد
 بالنون حرصا على بقاء التكون لانه الاصل فيما يبنون **قوله**
 لتبهرها بقيد الحرفية في لفظها فيه ان هذا لا يوجب كسها
 الا يرى ان الى بمعنى كسمة مفردة الا لا تشبهة بلفظ الى
 المجازة ومع ذلك معرفة وجواب كسني بمعنى كسابة
 تكون التي بمعنى كسمة مفردة ففيه ان التوبين انما جاء
 للاعراب ولو بنيت كذا في فهذا اجواب بما فيه النزاع وهو
 من المصادر التي لا تشع وقوله ولا كثير من الحروف في

وضعها فيه ان الذي اعتمدوه ان لتسبه الا سم للحرف في الوضع
 اى في عدد الحروف لا يوجب البناء الا اذا كان ثانيا الاسم لينا
 كما الذي هو ضمير المتكلم وحده ومع غيره ويكون هاتين الكلمتين
 يجوز البناء لا لوجوبه ينافيه قول المحقق بعد وتستعمل معرفة
 لا ضافتها المانعة من تختم البناء وقوله ويوصف الاضافة
 الخ فان ظاهر ان البناء واجب لولا الاضافة وكون الموجب
 مجموع العلتين لا كل واحد على حدتها فيه مافيه **قوله**
 وتستعمل معرفة ويقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسيه
 درهم بالرفع وقد يغيرنون كما يقال حسي **قوله** وقد
 تكون اسم فعل الخ المناسب تاخير هذا عن قوله ويوصف
 الاضافة الخ وعلى هذا فهي مبنيّة وجوباً لنباتها عن الفعل
 بلا تاخير ومتى اتصل بها ياء المتكلم يؤن بالنون وجوباً فنقول
 قدني درهم كما نقول يكفيني درهم كذا في المعنى **قوله** وسير
 كضيرة اى الستين التي لها دخل في الضيرة والا فالدال
 على الضيرة الستين والتاء **قوله** علم جنس الظم انه علم
 شخص نظير ما تقدم في اسم كفعل **قوله** لعدم تغير
 الصورة هذه العلة انما تنبع جواز البناء لا وجوبه كما تقدم
 فلعل مراده مبني جوازا وكذا على الاعراب بعين الحكمة **قوله**
 اذا سكتا الاولى مطلقا لان الكلام فيها قبل القيد اعني
 السكينة **قوله** نحو قالت اخرج الخ عدد الاشارة
 الى انه لا فرق بين التحريك لعارض بالكسر او بالضم او بالفتح
 وهي في الامثلة على هذا الترتيب لكن على احد وجهين في الاولى
 وجعله غيره من التحريك بالضم على الوجه الاخر والاولى التمثيل
 بقالت امرأة العزيز فتدبر **قوله** كفاضة اى من قولك حات
 فاطمة لا أجل ان تكون التاء دالة على تأنيث للسند اليه لا من
 قولك هذه فاطمة لكنهما مسند لا مسند اليه **قوله**
 دخلت الثلاثة هذا لا يشترع بعد قوله اى الدالة على تأنيث

المسند اليه ازالتاء في ربت وثبت ليست كذلك وكذا التاء في
 قوة فانها ليست لثانيه المسند اليه الا ان يقال انه مسند
 اليه بحسب الاصل لان اسم لا اصله المسند وهو مسند اليه
 وعلى هذا لا ينحصر المسند اليه الذي تدل التاء على ثابته في تفاعل
 ونائبه واسم كان **قوله** المثبت تقدم لك ما فيه **قوله**
 فلا تدخل على الانشاء لم يتقدم ما يتفرع عليه نعم لو ان
 اولا بالحزب لظهر ولعله سقط من قلم كذا نسخ **قوله**
 قوله مركبة من شيئين خرج بالدلالة على الطلب نحو اخضرين
 يا هند ولا تضرين يا زبد فانه فعل مضارع وخرج بقوله
 ياو المجاطبة اسم الفعل كزال وصفه والمراد بالدلالة على
 الطلب بالنفس ليجز الدال على الطلب بواسطة لام الامر
قوله لغة الطرفين **قوله** من الناس من يعبد الله على حرف
 اي طرف وجانب **قوله** ذكر التعلق اراد به الجور اخذا
 من كلامه بعد والمشهور انه يشترط في دلالة على معناه
 ذكر الطرفين العامل والجور **قوله** ويقولنا ولم يكن الجور
 الحاصل ان بعض الاسماء يدل على معنى في نفسه فقط كزيد وبعضها
 يدل على معنى في نفسه ومعنى في غيره كمن الشرطية والاستفهامية فهو
 دالة على الشخص كما قل مع الاستفهام والشرطية والاستفهام في شرط اي تعلق
 غير مستقلين لانه لا بد من ذكر متعلقهما ولذا كان حقهما
 ان لا يؤد يا الا بالحرف كالهمزة وان وح يصدق على من
 انهارد على معنى في غيرها فتدخل في تعريف الحرف لولا زيادة
 ولم يكن احد جزى الجملة وبعضهم اخرج ذلك بقيد فقط بدلك
 هذا القيد وبعضهم اخرج به بالحصر حيث قال ما لا يدل على معنى
 الا في غيره وهذا تعلم اندفاع ما يرد على ظاهر عبارة من ان
 هذه دالة على معنى في غيرها فلا تدخل في تعريف الاسم كسابق
 بانه كلمة دلت على معنى في نفسها اذ هي دلت على معنى في غيرها
 فيصير تعريف الاسم غير جامع وحاصل الدفع انها دالة على

معنى في نفسها كما انها دالة على معنى في غيرها ودخولها في الاسم
 باعتبار الاول ودخولها هنا باعتبار الثاني فاحتجنا لافتراسها
 بما تقدم ولذلك ان تقول لا يحتاج الى هذا كله اذ الكلام في المعنى
 الموضوعي فالمعنى ان الحرف دل على معنى في غيره وضعا وهذه
 دلت على معنى في نفسها وضعا ومادلت عليه في غيرها طارعا
 بحسب تضمنها معاني الحروف هذا كله بالنسبة لغیر الوصول
 افاده شيئا ويقال في الوصول انه موضوع للجزئيات المعنى
 المستحضرة بامر كل بعمها فالتعيين جزء من الموضوع له وتعيين
 الذي هو جزء من الموضوع له جزئي غير مستقل حقه ان يثوب
 بالحرف ولا يفهم هذا التعيين الا من الصلة فالوصول داخل
 في تعريف الاسم باعتبار دلالة على الذات ودخل في تعريف
 الحرف باعتبار دلالة على التعيين فحتاج لما يخرج من
 تعريف الحرف وقول بعضهم كونه هذا القيد محتاجا اليه
 لاجراي الوصول وغيره غفلة عن معنى دلالة الحرف بغيره
 وهي توقف دلالة على المعنى الموضوع له الحرف على ذكر غيره
 فمن مثله معناها الموضوعي على ما قيل ابتداء جزئين خصوص نحو
 السير والبصرة وهذا لا يستفاد الا بذكر البصرة واسم
 الوصول ونحوه وضع لذن مبهم ولا شك في دلالة على
 هذه الذات المبهمه واما الصلة فهي لتعيينها وتوقف كغير
 على الصلة لا يمنع من افادة اسم الوصول معناه الوضعي
 وكذا يقال في اسم الاستفهام **قوله** مردود بان الوصول
 من المعارف وهي موضوعات للجزئ المعين الا ان التعيين
 نارة يكون مستفاد من جوهر اللفظ كما في العلم ونارة يكون
 مستفاد من قرينة خارجية كالان في المعرف بها والصلة في
 الوصول والامارة في اسم الامارة فان قلت ان هذا كله
 جهاد في غير عدولان معنى دلالة الحرف على معنى في غيره
 ان معناه نسبة جزئية لحظ الواضع انها دالة لتعرف حال

شيئين المنسوب والمنسوب اليه متروكة على المنسوب
 والمنسوب اليه في تلك النسبة بهذا الوجه لا يدل عليها إلا
 الحرف وأما أن كانت تلك النسبة الجزئية ملحوظة بذاتها
 ولم يلاحظ كونها الة لتعرف حال شيئين عبر عنها بالأشياء
 فتقول هذه النسبة كيت وكيت فالاستفهام أو الشرط الذي
 في من وإن كان نسبة بين شيئين فهو مستقل لأنه لم يلاحظ
 من حيث كونه الة لتعرف حال شيئين بخلاف الاستفهام الذي
 في الهمة والشرط الذي في أن فانه ملحوظ من حيث كونه الة لتعرف
 حال شيئين فلذلك كان غير مستقل والحاصل أن النسبة
 الجزئية أن كانت ملحوظة من حيث كونها الة ومرتبة لتعرف حال
 الغير كانت غير مستقلة وأدبت بالحروف وإن كانت ملحوظة من
 حيث ذاتها ولم يلاحظ كونها الة لتعرف حال الغير كانت مستقلة
 وأدبت بالأشياء فعملت من هذا أن النسبة الجزئية ليست
 غير مستقلة على الإطلاق وإن معنى دلالة الحرف على معنى
 في غيره تروقه على الغير بسبب أنه لوحظ كونه الة لتعرف
 حال هذا الغير قلت إن هذا مردود بقوله منيت من الاستفهام
 مثلا لضمها معنى الهمة فإن هذا يقتضي أن الاستفهام الذات
 هو مدلول من هو عين الاستفهام الذي هو مدلول كهمة
قوله وبإيقاع ما على كلمة الحرف القرينة عليه كون الحرف
 من أقسام الكلمة **قوله** فكان حق التعبير أن لا
 كرجع مؤنث لأجل أن يكونا قرينة على أن المراد من ما كلمة
 لأن تانيث كضمير غاية ما يفيد أن المدلول مؤنث وهل هو
 كلمة أو جملة فلا يصلح قرينة على ذلك بل القرينة هي
 ما تقدم ولأن الجواب لا يصحح وهذا يندفع ما قيل من أن
 قول المحقق فكان حق التعبير أن ليس حقا لأنه مع تانيث
 كضمير تكون ما محتملة لا يبقاها على الجملة كما هي محتملة
 لا يبقاها على الكلمة فتذكر الضمير وتانيثه على حدس

وليس التانيث دافعا لارادة الجملة اه ومحصل دفعه ان
 الدافع لارادة الجملة انما هو ايقاع ما على كلمة بقرينة ان الحرف
 من اقسام الكلمة وانما التانيث لاجل ان يطابق كراجه جميع
 تامل **قوله** اجيب بان لنا ان نختار الاول ان هذا هو الذي
 ارتضاه الشيخ حيث قال اي ما يعرف به الاسم من الحفص
 وما يعرف به الفعل من قد الح وارتضاه لما يلزم على كثافي
 من انه لا يحكم على كلمة بالحرفية حتى يستقصى جميع كلماتها
 وهو متعسر بل متعذر فيفوت المقصود عليه لا يقال يلزم على
 ما ارتضاه انه يحكم بالحرفية على ما ليس بحرف فهو ممنوع كالجملة
 لا نأمنقول الخطا في الأقل مع معرفة حكم الاكثر اخذت من عدم
 الحكم على الجميع فتأمل بل لا يبعث تغيير ثمران الحرف له جهتان
 جهة كونه لفظا معلوما وجهة كونه حرفا ومن الاولى يكون
 عدمه علامة للحرف فاندفع ما يقال علاماته الاسم والفعل
 حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور والمص لم
 يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف الا في حروف الحفص
 بل عين الفاظها مكن معرفتها ومعرفة ما يقبلها وما لا يقبلها
 بدون معرفة كونها حرفا وان كانت كذلك في الواقع فالالف
 واللام وقد مثلا يعرفان بدون حرفيتهما ويعرفان انهما لا يقبلان
 حرف ومن جملة ذلك هما اذ لا يقبلان نفسهما ولا غيرهما من
 كلمات التي معهما وكذلك غيرهما لا يقبلان ولا غيرهما مما ذكر
 معهما من الكلمات ولا محذور في قولك قد حرف لانها لا تقبل
 قد اي هذا اللفظ فافهم افاده شرن **قوله** والمراد هنا الدلالة
 الظنية اي لان الامور الاضطلاحية بل والاحكام الشرعية
 كلها ظنية لاحتمال انها تخالف ما في علم الله سبحانه وتعالى
قوله ليعيد اشراط العبة الحاصلة ان قولك مسا
 جاني زيد وعمر والبتا درسته ان الواو لطلق الجمع في كنف
 اي الا شتر الكفة فيكون المعنى ان زيدا وعمر اشتركا في

نق المجيء ويحتمل على بعد ان الواو للجمع في الجمع والنقي طارعا على
الاشياء فيكون لنقي هذا الجمع والمعنى ان اشتراك زيد وعمر في
المجيء معنى فيصدق بجيء زيد وعدم مجيء عمر ومثلا فلما
كانت ليست هنالك لا اشتراك في النقي زاد لا فقد علمت من
هذا ان المراد بالمعنى في كلام المحنة الجمع في الحكم الذي وضعت
له الواو لا المعنى المتعاقبة للترتيب وان كان المشهور ان
كواو موضوع للجمع المطلق من غير تعرض لمعنى او ترتيب
الا انها ظاهرة في المعنى المتعاقبة للترتيب ثم ان في قوله
رونا او نظرا ان اوفى النقي او النهى تضيد نقي الامر من
او النهى عنهما قال تعالى ولا تطع منهم اثما او كثورا اي
لا هذا ولا هذا

باب الاعراب

قوله لان اسم كفعل انما لا كعلامة التثنية قلت
لا اسم هذا ان صح كقول بان اسم كفعل ثابت عن لفظ
كفعل المراد منه مدلوله اذ الفعل يعمل محذوفا اما على قول
بان دال على مصدر فيصح منعه ان يعمل محذوفا لان كسر
لا يعمل محذوفا فكذلك ما باب عنه ودل عليه ولكنهم نظروا
الى ضعف اسم كفعل بالنيابة لكن لا يخفى انه ليس كل ثابت
ضعيف وفيه انه هذا ضعيف بسبب دلالة على معنى
كفعل بالواسطة **قوله** واصطلاح الفاظ مخصوصة
الى ان قال واصافته الى الاعراب الخ مقتضاه ان الترجمة
هي لفظ باب فقط والاعراب مدلول للالفاظ التي هي
مدلول لفظ باب ومقتضى قوله اولا هذه ترجمة وهي كذا ان
ان الترجمة مجموع باب والاعراب فيكون مدلول للجمع هو
الالفاظ المختصة بالدالة على المعاني المختصة بكل واحد
منها ليس له معنى على انفراد لان جزء علم وجزء العلم لا يقع
له باعتبار حال كعملية فيخالف للاحق الكلام سابقه والجزء
ان جعل العلم وحده اسما للالفاظ والاعراب مدلوله اثما

هو بحسب الأصل فلا ينافي أن الترجمة هو المجموع بحسب الآن والحاصل
 أن الباب لغة كل ما يوصل ثم أطلق اصطلاحاً على الالفاظ المخصوصة
 الدالة على المعاني المخصوصة لأن تلك الالفاظ توصل إلى معانيها
 أو إلى غيرها مما يتوقف عليها ثم اضيف جباب إلى الأعراب إضافة
 الدال للدلول ثم جعل المجموع ترجمة وقوله من إضافة الدال
 للدلول للدال هو الالفاظ التي هي مدلول باب والدلول هو الأعراب
 لأن المراد منه المعاني أعني الحقيقة والاقسام فقوله من إضافة
 كدال أي اللفظ الدال مسماه ولك أن تقول لا حاجة لهذا اللفظ
 لأن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الالقرينة أو المراد
 كدال بواسطة إما أن أريد بالأعراب الالفاظ الدالة على الحقيقة
 والاقسام كان المراد بالدال هو لفظ باب والدلول هو الالفاظ
 كسماء بالأعراب تأمل **قوله** أي على حقيقة واقسامه زاد
 تشبيهي ومجمله وصفته وعنده ذلك قال فذكر المصالح بقوله
 أو آخر الكلام وذكر الصفة بقوله لفظاً أو تقدير أو مراد أي بغير
 ذلك قوله فلا أسماء من ذلك الخ وقد يدعى شمول المحل لذلك
 أه والمحملة ربه الله أدرج المحل والصفة في بيان الحقيقة
 لأنها من جملة التعريف وتعرض للمص في جميع هذا الكتاب
 للأعراب دون البناء إلا في باب كندا وإن ذكر البناء كالضمائر
 لكن لا من حيث أنها مبنية بل من حيث أنها ضمائر تعبر عن
 من تعريف الأعراب هنا بانه التفسير المذكور مع قوله فيما يأتي
 ولما مضى مفتوح الآخر أبدأ والآخر مخزوم أبدأ أن البناء هو
 لزوم الآخر حالة واحدة وأصل النكبة في الألفاظ على الأعراب
 أنه أصل في الأسماء التي هي أشرف من غيرها **قوله** فخذ ما
 جرى به لسان الخ هذا التعريف يقتضي إيراد وجوه الثلاثة
 أعني المقتضي والأعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك
 بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو لم يضرب زيداً
 صبيان ولو قيل بأن المقتضي هو الرفع وكنصب والجر

والخفص والاعراب هو خصوص كسفة البنية للرفع من تبين
 كعام بالخاص والواو المبنية للرفع وهكذا كان مطرد **قوله**
 او سكون او حذف قال كرودا في كونهما لفظين انما هو من حيث
 اشعار اللفظ بهما لان من سمعه بنقص حركة او حرف علم بهما
 او من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما **قوله** والاضافة
 اى كنسبة العامة لما في الحرف **قوله** من شبه الاعراب
 بكسر فسكون او مفتحين اى مشابهة في كون كل حركة او
 سكونا او حرفا او حذف **قوله** حكاية اى كما في من زيد
 حكاية لمن قال رابت زيدا وكنتقل كما في من اوتى بنقل ضمة الهزرة
 الى الكفون والاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر
 اللام والتخلص من التقاء الشاكنين كما في اضرب
 لرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء
 مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات وكان على المحنة ان يقول
 ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ومثال ما فيه
 كمناسبة جاء غلامى والتخفيف فتقربا الى بارئكم بسكون
 الهزرة والادغام وترى الناس سكارى باسكان سين الناس
 مدغمة في سين سكارى والوقوف جاء زيد بسكون الدال
 ولكن دج على جواز التعريف بالاعم **قوله** والحركات دلائل
 عليه اى وجودا وعدما وكان الامسح ان يزيد والحروف اى
 وجودا وعدما ليدخل الحذف **قوله** لزوم اخر الحكمة كانت
 الاولى اسقاط اخر لان البنى قد يكون حرفا واحدا كما لا تفعل
 والمراد بالزوم عدم التغيير يعامل فلا يرد ان في اخر حيث
 لغات كضم والفتح والكسر **قوله** فخرج كفتى ونحو او لم
 عليه ان المراد الزوم لفظا او تقدير او كفتى غير لازم تقدير
 بل هو مستغنى تقدير لغير خارج عن قولنا لزوم فلا حاجة
 لنقله ولا اعتلال لاخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بانه
 لما كان لازما بحسب لفظه وخلا بحسبه في الزوم اني بما

يخرج صريحا **قوله** على صفة اى حال والجار والمجرور حال من
 وضع واحتذر بقوله على صفة الجاء عن الوضع لا على تلك
 الصفة فلا يستعمل بناء لغة كوضع ثوب على ثوب **قوله**
 الثبوت اى مدة طويلة قال للعهد ولم يعبر بالشبات المشهور
 استعماله في الدوام لا بهامه الدوام الحقيقي فازقلت التقيد
 بالثبوت يوم ان المراد به ما قابل الانقضاء قلت القريبة
 كظاهرة مانعة من ذلك وهي لزوم عدم كفاية في قوله على
 صفة الى اخره لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانقضاء من قوله
 وضع شئ على شئ افاده المحقق في حاشية الهمشي **قوله**
 والقصد تفسير الاعراب الجاء الى لان المراد من الاعراب صفة
 اللفظ لا صفة الشخص بدليل انهم ضموا مقابله وهو كناية
 بلزوم اخر الكلمة الذي هو وصف للكلمة قطعاً فيكون الجاء
 كذلك لا بالزام اخر الكلمة حالة واحدة وعلى هذا يكون الاعراب
 والبناء منقولين في الاصطلاح من وصف كفاعل الى وصف
 الكلمة ويكون المعنى المضطرب من بابنا المعنى اللغوي
 على خلاف كغالب ويكون قولهم مغرب ومبني مشتق من
 الاعراب والبناء باعتبار ما قبل النقل **قوله** واجبة
 اجبت ايضا بان التغيير مصدر المبني للفعول اى يكون الاخر
 مغيرة لان المصدر كما يكون للمبني للفاعل يكون للمبني للفعول
 كالضرب بمعنى الكون ضارياً او بمعنى الكون مضرباً راجع
 ش **قوله** اعترض هذا المذهب الجاهل ان المراد
 بالاختلاف الوجود من اطلاق اللزوم وازالة اللازم وان
 ال في العوامل الخمس وعليه فيندفع هذا الاعتراض **قوله**
 كان المشق والجمع الجاء اى فان البناء فيها ما يدل عن الواو واللام
 الموجودين في حالة الرفع والرفع فقد تغيرت الذات حقيقة
 وقوله كما فيهما حالة الرفع اى فان الواو والالف فيهما حالة
 الرفع هما عين الواو والالف الموجودين فيهما حالة الوقف فلم

تغير الذات حقيقة بل حكما من حيث هي ان الواو والالف كانا
 شيئا واحدا في حالة الوقف ثم صار الشئين بعد التركيب
 مع العاقل قال المحقق في حشاشي وفي اما حكما كما في الانتقال
 من النصب الى الجر في المثني والجمع وهو لا ينصف فيه
 بخلاف ما سلكه المحقق كما في زيد حال نصبه وجره اي فان
 الانتقال فيه من السكون الوجود حالة الوقف او من الرفع
 الذي جلبه عامله الى النصب والجر او من النصب الى الجر **قوله**
 كما في غير المنصرف اي بجمع المؤنث السالم في حال الانتقال من
 نصبه الى جره **قوله** ويمكن ان يحاب الخ هذا الجواب مبني على
 تسليم ان المتغير هو الآخر المبني على ان اخر المثني والجمع الالف
 والواو والياء والنون فيهما كالمتغيرين في المفرد نحو زيد فما
 لا يمنع التثنية في زيد **قوله** كونه الآخر هو الدال كذلك
 لا يمنع النون في المثني والجمع كونه الآخر هو الواو والياء وكلاهما
 والياء ولك ان يجيب بمتبع كونه المتغير هو الآخر بل للغير
 انما هو الحرف اللامحق للاسم الذي هو علامة الاعراب وتكون
 الآخر هو الدال في نحو الزيد بن ويكون المراد بالاحوال غلبة
 الاعراب سواء كانت حركات او حروف ارجع قال وشرا
قوله وكلاهما في الخمسة الخمسة الخ محصلة ان من الآخر الحكم
 النون في الافعال الخمسة كيفعلون لانه لقوة اتصال
 كفاعل وتزيله منزلة الخ فضع عدد النون اذ تكون من
 قبل ما يتغير فيه نفس الآخر لا حال الآخر وفيه ان ما ذكره
 الخ بقبوله لكن لما كان كفاعل الخ لا ينتج الا ان كفاعل
 هو الآخر والمتغير غير الآخر فلم يتم المقصود وهو ان المتغير
 هو الآخر فالظن كما قال شيخنا ان معنى قولك كش او حكما ان
 يحذف الآخر كيد فان العلامة فيه لحقت الآخر حكما او
 يكون هناك شيء بعد الآخر كيفعلون فان كعلامة وهي
 كنون لحقت الآخر حكما لانها هنا وقعت بعد كراشد على

الآخر الذي هو في حكم الآخر من حيث انه كالجزم من الكلمة او يكون
 اولاً بان دخل الكلمة القلب كحادي فالعلامة لحقت كيا وهي آخر
 حكماً اذ هي في التحقيق اول واصله واحد فترحلت فاوّه الى موضع
 لامه فصار بعد نقل الفه اشر عينه لتعدياً لا مبتداً بالشا كجادو
 ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها **قوله** راجع للاخر
 باعتبار الكلمة اي ان المراد من الاخر الكلمة بينهما مجازاً من
 اطلاق اسم الجز على الكل ولك ان تقول هو راجع للاخر باعتبار
 نفسه الا انه من قبيل وصف الجز بوصف الكل مجازاً عقلياً
 قال الشيبيني والظن انه لا مانع من وصف الاخر نفسه بأحد
 هذه الثلاث اذ كان الاعراب بالحركات اذ التغيير قائم به
قوله اقتصر في البيان على اعطراب الاسم اي على الاعراب
 الجاري في الاسم كخاص به اذ الظن ان قوله مرفوعاً ومنصوباً
 شامل للمرفع والنصب في كل من الاسم والفعل ومحصل
 الجواب على هذا الوجه انه سكت عن الجزم لاختصاصه كفعل
 به وهو مفصول عن الاسم فاقصر على الجاري في كل منهما
 وعلى الخاص بالاسم **قوله** وهذا تخم اي يقال لم يحصل
 الانتقال من حالة الوقف الى غيرها اعراباً ولم يحصل الانتقال
 من كرفع الى النصب مثلاً اعراباً **قوله** اي المعرب قال
 ابو حيان في العناية الاحسان الاسم المتمكن هو الذي
 ليس فيه علة تقتضي البناء نحو زيداه وتفسيره بالمعرب
 فيه دوولاً لا مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته
 اذ فيه معنى المشتق منه وزيادة ويمكن الجواب بان المراد
 بالمعرب ذاته بقطع النظر عن وصفه بالاعراب وبيان الاعراب
 المعرف صفة اللفظ وهو الحاصل بالمصدر والعبر في
 المشتق بالمعنى المصدرى وانه تعريف لفظي بخاطب به
 من عرف تغيير او اخر الكلم الخ وجهل وضع اعراباً زائده
 فلا دوراً لم يقصد شرح معنى الاعراب وتحصيله في هذه

كساع وبان معنى العرب ما لم يشبه الحرف وتصور هذا المعنى
 لا يتوقف على تصور الأعراب أفاده الشيناني لكن تقدم الاعتراض
 على الجواب الثالث في مثل ما يخوفه **قوله** أي النسوة
 الأولى حذف هذا التفسير لأن عبارة النسوة تشمل نون من يعقل
 كقولك النسوة يقمن وما لا يعقل كقولك الكتب نظا العنق وتز
 يركبن ولو فسرت الإناث بالنسوة خرجت نون ما لا يعقل
 والقصد الشمول ويجاب بان المراد ان النون في الأصل موضوع
 للنسوة وإن استعملت في غيرها كالأناث التي لا تعقل وكالأناث
 الأخست فقول المحسن وإن استعملت في الذكوري أي في الإناث
 التي لا تعقل حتى يكون قوله والمراد الخ فيه إشارة لدفع هذا
 أيضا تأمل **قوله** أي لفظا أو تقدير أحتمل أنه راجع للنفي
 وأما نفعه فخلو الجح وح يصدق النفي بثلاث صور
 انشفا المباشرة في اللفظ وفي التقدير بخوليتلون انشفاوها
 في التقدير وفي اللفظ بخولا يصدقك انشفاؤها في اللفظ
 دون التقدير بخولا تزيين كالفقير ويكون مفهوما كنفى ح صورة
 واحدة وهي وجود المباشرة في اللفظ والتقدير بخولا تزيين
 وح برد عليه ان الصورة الأخيرة من صور المنطوق من صور
 كسنا لا من صور الأعراب ويحتمل أنه راجع للنفي فيكون
 المنطوق صورة واحدة والمفهوم ثلاث صور مع أن إحدى
 صور المفهوم من صور الأعراب لا من صور كسنا وح يح
 على الأول قصر المنطوق على صورتين ليكون المفهوم
 صورتين وعلى الثاني قصر المفهوم على صورتين ليكون المنطوق
 أيضا صورتين **قوله** ونحوه يصدقك إذا أصل بصلتك
 فالنون إنما حقت بعد الحجز وهو الواو والنون وسبق ذلك
 جعل المحسن النون في الأفعال الخمسة أخراتن بلا فلونزل
 هنا ليعمل بالبناء مع أنه لم يقل به فإن باشرت كنون لفظا
 وتقدر أو تقدير فقط فانه يبنى ومن الأخير قوله لا تزيين

القدير يفتح النون واشتات الياء والا صل لا تهين ولذلك تحرك
 النون مع لا الناهية فتبع تحرك النون ثبت الياء والمحل باق
 له مع البناء نصبا وجزما وكذا رفعاً على ما ذكره ليس تبعاً للعلو
 كعبادى ونقل الشيخ المدائني عن قول ان الفعل حال الرفع لا
 محل له مع كل من التوكيد افاده صلب في اعراب الفعل قوله
 فتي وجداً خلافاً لخرأى لانه يلزم من وجود العلة وجود المعلول
 ويلزم من عدمها عدم المعلول قوله واجيب عن الاول ان
 يراد على هذا التقدير انه ان ارد بقول المصنف اختلاف الفعل
 الاختلاف في العمل كما هو الجواب الاول يخرج التغير الاول من جالته
 كوقوف الى وجه من اوجه الاعراب عن تعريف الاعراب وان ارد
 بالاختلاف الوجود ولو من العدم اى من حالة الوقف والمراد
 بالعوامل الجنس كما هو الجواب الثاني لو ردد الاشكال الا والى
 وهوان العوامل اختلفت مع عدم وجود تغيير في ضرب زيد
 ولان زيدا ورايت زيدا لانه وجد كعامل فيه وتغير في الكون بالنسبة
 الى الوقف ولا تعتبر الانشغال من ضرب زيد الى ان زيداً ثم الى
 رايت زيدا فالصواب في تقدير المقام ان يقال ان المراد بالاختلاف
 الوجود ولو من العدم ولا شك انه متى وجد العامل تغير المعلول
 ولو من كوقف فاندفع اليراد الثاني وهو ان لا نسلم انه متى انعدم
 الاختلاف انعدم التغيير لانه قد يوجد تغيير ولا يوجد الاختلاف
 كما في المعرب استاء المنقول من الوقف الى وجه من اوجه الاعراب
 ثم يقال ان المتبادر اذن ان كل عامل يتغير معه الاخر تغييراً غير
 تغيير الاول فيرد عليه ضرب زيد وان زيدا ورايت زيدا
 فيجاب بان اختلاف التغيير انما ينشأ من اختلاف العامل فتعدله
 ان الاختلاف في العمل لا مطلقاً وعلى كل ففيها تغير ولو من كوقف
 فالعوامل المتحد في العمل كالعامل الواحد لا يتغير فاقول
 لا احتمال ان يجاب كيجوز في التعاقب ان يتغير قول كثر واحداً
 بعد واحد قوله لان جميع ما لا يقبل الاختلاف

وجمع كثره لما لا يعقل | | الافصح الافراد فيه يافل
قوله والضمير في عليها راجع الى الحكم الظاهر راجع الى اواخر
 لان كغالب عوده كضمير على المضارع ودخول العامل عليها بمعنى
 طلبه العمل فيها **قوله** مفعول مطلق اي بقوله الداخلة اخذ
 مما بعده والظن انه مفعول للتعاقب اي تعاقب واحد بعد واحد
قوله او على الحال اي من ضمير في الداخلة العائد الى العامل
 ولما كان في الحالية شيئا اذ لا يقال حال كون العامل واحد امتاخر
 عن واحد لان العوامل مجموع السابق والمتأخر لا خصوص المتأخر
 عن غيره اشار المحسن رحمه الله بقوله اي حال كونها مرتبة في الدخول
 الى دفعه فالمراد من قوله واحدا بعد واحد انها مرتبة في الدخول
 والمعنى الاصل ليس بمبدأ **قوله** لان محل ذلك في غير مسائل
 النحو لا حاجة لهذا لان امتناع جمع فاعل على فواعل اذ كان فاعل
 صفة لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك ونقلوا ان سيبويه على ان
 طواع في نجم طالع ولك ان تقول انه جمع عاملة وهو مطرد
 كما قال فواعل لفعول وفاعلة اه شرن **قوله** اي بسبب
 الحركات والسكنات اي والحروف والاول حذف بيات
 والمقصود تفسير الاعراب بالحركات والسكنات والحروف
 دفع ما اورد على تعريف من لزوم الدور حيث اخذ العامل
 في تعريف الاعراب وقد اخذ هنا الاعراب في تعريف العامل
 ومحصل الدفع ان الاعراب المأخوذة فيه العامل هو المعنوي
 والاعراب المأخوذة في العامل هو اللفظي فلا دور مشدائد
 اعترض تعريف العامل بما ذكره بانه غير مانع وغير جامع اما
 الاول فليست له الاستناد والفاعل والتكلم لان قولهم
 ما به اي شيء بسببه ولا شك ان كلا من ذلك سبب
 وحاصل الجواب ان المراد بالسبب الذي افادته الباء كسب
 في عرفهم والمذكور ليس سببا في عرفهم ولما الثاني فذكره
 لا يشمل محله ولن والابتداء والتجديد فان لم يمتد له يتقدم

والفون وهو مبني على ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله كزيد
 في البرية وفي المسجد لكن فيه نظر لان هذا ليس من قبيل
 زيد في البرية وفي المسجد بل التعدد في ما نحن فيه حقيقي
 بدليل ان ضمة زيد وضمه عمرو وضمه بكر وهكذا توجب
 ان واحدا لا ان يقال المراد بالفرد الصنف كالزنج بالنسبة
 للانسان لكن تقدم عن الصبيان انه وان كان حقيقيا لا
 تعتبره ارباب العربية تدبر **قوله** واقول في قولك كثر الخ
 بحاج بان قولك كثر حجاز اتي به بعد بيان ما ظهر لبيان حال
 تلك التسمية في الواقع لانه اتي به على انه مما ظهر كما تقدمت
 الاشارة اليه تدبر **قوله** لا بخصوص كونه ضمة مثلا لعل
 الاولي رفعا مثلا لان هذا هو احد الاقسام قوله وهذا
 الاقسام اقسام الخ قال العلامة الشيلبي هي وان كانت
 في الواقع اقساما للاعراب على كلا القولين لكنه مقصور
 هنا على المعنوي فلا حاجة الى ادخال غيره ويقال لهذا
 الاربعة القاب الاعراب والمراد القاب انواعه واقسامه او
 القاب موزعة على الاقسام فكل قسم له لقب لانها جميعها
 القاب للاعراب اذ القاب المتعددة لشيء واحد تدل على
 شيء واحد ومدلول الرفع غير مدلول النصب هكذا افاضة كصفا
 وبه يعلم ما في المداني هنا **قوله** العلو والارتفاع فيه
 ان الرفع مصدر كفعل المتعدي فالانصب تفسيره يجعل
 كشيء مرتفعا وكذا الانصب تفسير النصب يجعل كشيء
 منخفا وكذا الخفض يجعل كشيء منخفض لانها مصدران
 للفعل المتعدي ايضا **قوله** في سائر هذه التعاريف ينبغي
 ان يراعى ان يرفع على القول بان الاعراب اعطى لا مطلقا والا
 فلفظ مخصوص الواقع صفة لتعريف عن ذلك كما هو
 ظ **قوله** للتقاريل معناه ان الارتفاع المنخفض اذا انضم
 اليه الخفض الثقيل كان معادلا لوزن الفعل الثقيل

المنضم اليه المحرم الخفيف فحقة كل واحد تجزئ ثقل الاخر فتحصل
 معادلة بين الاسم والفعل وليس المراد التقاديل بين الاسم
 وبين ما اعطى له وبين الفعل وبين ما اعطى له لان هذا
 لا يحصل الا اذا اعطى الاسم المحرم الخفيف والفعل الخفيف
 كتحليل تدبر **قوله** بدليل اطلاقه لا دلالة في ذلك
 بل تقييده الافعال لكون الاصل فيها البناء واللاق في الإجماع
 لكون الاصل فيها الاعراب فاستغنى عن التقييد احوالاً على
 فهمه من كونه الاصل فيها وايضاً السياق يعين والتقييد
 في الافعال للتنبيه على كونه خلاف الاصل فيها **قوله**
 او محله مبني على ما تقدم من عدم تقييد الاسماء بالمعربة
 وانها شاملة للمبينة وقد علمت ما فيه
باب معرفة علامات الاعراب
قوله من اضافة الدال للدلول اي بناء على استدراك
 لفظ معرفة كانه عليه بعد **قوله** اي هذا الدال معرفة الخ
 اي ولفظ معرفة مستدرك **قوله** والمراد بالمعرفة الادراك
 اي وان لم يكن عن دليل وهذا مرفوع لما يقال ان المعرفة هي
 الادراك الخازم عن دليل مع انه لا دليل هنا وقد تبقى المعرفة
 على حالها والدليل من الموقف كالشواهد الخارجية **قوله**
 وان لفظ المعرفة مستدرك قد يقال لا يستدرك ويجعل
 لمعرفة مصدرها بمعنى اسم المفعول واصنافها لما بعد
 من اضافة الصفة للموصوف اي باب علامات الاعراب
 المعروفة عندهم **قوله** واجب الحق وقد حجب ايضاً بان
 الكلام على حذف مضاف اي معرفة جزئيات العدميات
 الواقعة في التركيب يادراك كليتها وتعلمه اثر المعرفة
 على العلم لما اشتهر من استدراكها سبق الجهل وهو مناسب
 كحال المستدعي **قوله** ثم ان كلامه يخص معرفة من الخ
 المراد بالمعرفة التعريف وفيه انه لو ذكر تعريف كعلامات

وان تلك الاحوال تسمى انواع الاعراب لكن على سبيل النشر على غير
ترتيب اللفظ لقوله واقتسامه راجع لقوله تسمى انواع الاعراب
وقوله فللاسماء من ذلك الخ راجع لقوله ان لاخر كل الخ والمجازية
ليست داخلة في البيان كما انها ليست داخلة في التفرع اذ لم
يتعرض لها المصنف فلا تكن اسير التقليد **قوله** اي ظهر لك ان فيه انه
لم يظهر من كلامه فيها سبق الا ان الانتقال من الوقف الى غير هو
الاعراب كما سبق في قوله بعد ان كان موقوفا الا ان يقال ان
اطلاق الاعراب على النصب بعد الرفع مثلا مفهوما بالاولى
على ما قاله هناك وقد علمت من هذا ان قول النيب وان الانتقال
من الوقف الى الرفع اي مثلا اذا مثل الرفع غيره **قوله** واجمع
اي فالمراد بالانتقال ما يترتب عليه وهو التغير المحض من التسمية
بالرفع وغيره قال العلامة الشلبيني اقول لا يتكرر قوله وان
الانتقال الخ مع قوله بعد وان تلك الاحوال الخ الا ان يقال
المقصود من قوله وان تلك الخ التسمية بالانواع وان كان يلزم
من كون تلك الاحوال اعرابا انها انواع اي كل واحد منها نوع اه
وقوله وان تلك الاحوال الخ ظهور هذا اليس بالعبارة بل
بالزوم والاشارة كما علمت **قوله** وان نفس الرفع وما بعده
هو الاعراب اي ان الاعراب موضوع لكل من الرفع والنصب
والخفض والحزم من قبيل المشترك اللفظي وقوله وذلك لانها
لم تندرج اي وبيان كونها مجازا انها لم تندرج الخ ومحصله انه
على القول بان الاعراب لفظي هو نفس الرفع وما بعده من موضوع
لكل واحد منها على سبيل الاشتراك اللفظي وتحت الرفع مثلا
امور مختلفة بالحقيقة لان الضمة حقيقة غير حقيقة
الواو وغير حقيقة النون في الافعال الخمسة فالرفع مثلا
ليس نوعا حقيقة لانها فوقه وهو الاعراب ليس كل ما يندرج
تحت الرفع مثلا لما علمت من انه من قبيل المشترك اللفظي
لا المعنوي وليس تحت الرفع افراد مشتقة بالحقيقة بل مختلفة

فلذلك كان الرفع مثلاً نزعاً مجازياً شاملاً كون الأعراب من قبيل
 مشترك اللفظي غير ظن بل الظاهر أنه من قبيل المشترك المعنوي
 ويدل له ما يأتي في كلام المحسن من أن هذه الأقسام الاربعة
 جنسيات للأعراب سواء جري على القول بأنه لفظي أو معنوي
 وتحصل ما يقال في المقام كما افلده العلامة الشيبيني أن
 الأعراب على القول بأنه معنوي جنس تحت أنواع حقيقة فإن
 كرفع مثلاً تغيراً تقتضيه الفاعلية بصدق على التغير للدول
 عليه بالحركة في قام زيد وقعد بكر وهكذا وعلى التغير للدول
 عليه بالواو أو بالالف أو بالنون وكذا يقال في أخوات الرفع
 فإن جرياً على أن الأعراب لفظي وهو ما جرى به لسان مفتحي
 كعامل على ما قالوه كان جنساً لما تحته وتحتة اثر جليته كفاعلية
 واثر جليته للمفعولية واثر جليته الاضافة واثر جليته عاملي
 الجزم والاثر الذي جليته الفاعلية المسمى بالرفع تحته افراد
 كالحركة في زيد من قام زيد والواو في ابوك من جاء ابوك والالف
 في الزيدان من جاء الزيدان والنون في تفعلون فإن كانت حقيقة
 الصفة هي حقيقة الواو مثلاً وتميزها عنه بمشخصات خارجة
 عن الحقيقة كمشخص زيد المميز به عن عمر بن عبد الله عن الصفة
 بأنها اثر جليته الفاعلية وعن الواو بأنها اثر جليته الفاعلية
 لكن لكل مشخصات تتميز به عن الآخر صدق على الرفع
 واخواته ضابط النوع الحقيقي وإن كانت حقيقة الصفة
 غير حقيقة الواو مثلاً بان عبرت عن الصفة بأنها حركة مخصوصة
 جليتها الفاعلية والواو حرك مخصوص جليته الفاعلية وهكذا
 لم يصدق على الرفع واخواته ضابط النوع من حيث كون
 ما تحته ليس افراداً متصفة بالحقيقة بل بمختلفة وإن
 كان فرقها جنس وهو لا عراب هذا هو تحقيق المقام شمه
 كون الصفة من افراد الرفع يقتضي أن صفة زيد من جاء
 زيد هي صفة عمر من جاء عمر وهكذا وكذا يقال في الواو

بها معنى يقتضى الجزم والابتداء هورين للمعنى كطالب للرفع
 لا شئ اخر يتقدم به القضى وكذا التجرد الا ان يقال هذا التفرغ
 منظور فيه للغالب ولوفر العامل بالطالب اصطلاح لا شر
 مخصوص لسلم من هذا كلة **قوله** اصحابها هو مذهب كبيرين
 واختلف قول الكوفيين فقال هشام المناصب له الفاعل
 وقال الفرما وقال خلف الاحمر معنى كفعولية ولكل حجة
 فحجة البصريين ان اصل العمل للدفع والوجه هشام ان نصبه
 يندرج الفاعل وجود او عدمه وان يدور ان يفيد كفعولية ووجه
 كفر ان كفعول والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض ككلة
 دون بعضها الاخر ووجه خلف ان للمفعولية صفة قائمة
 بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائمة واستناد الحكم
 الى العلة القائمة بذات شئ اولي من غيرها وورد البصريون
 بما يطول ذكره اه نصريح **قوله** اوفى حكم الفاعل اى
 كرفع النواسخ قول الشئ ام حذف لا يظهر في جميع ما تقدم
 لان عامل الجرح حذفه مع بقاء عمله شاذ الا في موضعين وقوله
 ام تاخرت لا يظهر في عامل الجرح اذ لا يمتنع جرحه وحذفه
 لا يظهر في العامل في الفاعل اذ لا يتقدم الفاعل خلافا
 للحكاى **قوله** بحسب مرتبة لعل الاولى ولو بحسب
 المرتبة ليستظم قوله وعلى هذا الجرح **قوله** كان الاولى
 الجرح هذا التماسا من ارجاع اسم الاشارة الى مثله ولما راجع
 لقوله تارة يكون في اللفظ الجرح ولقوله وتارة يكون على سبيل
 كفرض والتقدير الجرح الصم وان دفع هذا الاعتراض وفي بعض
 نسخ الشئ وهذا هو المراد بقوله وتقديره عليه فيكون مرجع
 اسم الاشارة لقوله وتارة يكون على سبيل كفرض **قوله**
 ليس منحصر الجرح اذ منه الا غراب المقدور في كصاف المياه للشك
 او بدلا لها كالا لفي نحو استا يا غلاما وفي المحكي كمن زيد
 حكاية لزيد النضوب في نحو رايت زيدا وفي المدغم نحو قتل

داود جالوت على قراءة من ارغم الدال في الجيم الى غير ذلك **قوله**
 على القوا عند كيفية سواء كانت تلك كقوا عند متعلقة ببيان
 الاعراب او ببيان البناء او ببيان الفعل كضارع مثلاً عن غير
 او ببيان العلامات وهكذا وانما قلنا ذلك لاجل ان يتضح جميع
 ما ذكره الله في بيان كيفية العلم وان اقتصر المحنة على دفع امراد
 كبنيات فقط **قوله** اي الذي تكون يغيد ان الة عراب
 في قول كنه وكيفية الة عراب معناه تغييرا وآخر الكلام **قوله**
 مخالف لما قدمه في القولة قبل الا ان يحاج بان الكلام على ان
 مضافين اي الذي يكون علامة صفة متعلقة به وذلك
 لان متعلقات الاعراب بمعنى التطبيق المذكور هي الكليات
 وصفها الة عراب والبناء والعلامات لتلك الصفة **قوله**
 وهو مخالف وهو مخالف ايضا لقوله تعالى ودخل معه كسبي فبيان
 لان المتشبهة ترد الاشياء الى اصولها قيل ان في الحكي على الازهرية
 ما يقتضي انه واي وبائي حيث نقل عن القاموس انه يقال في تنقيح
 فبيان وفنون **قوله** لم يظهر منه احوال الفعل المنقوص نحو
 بدعو ويرمي اي واذا لم يظهر منه ذلك لم يظهر منه الحال الذي قد
 فيه الحركة للاستتقال في الفعل بل الذي ظهر منه بالنسبة للفعل
 الحال الذي يقدر فيه الحركة للتعذر نحو نحشي والحال الذي ظهر
 فيه الحركة نحو يضرب في لم يصح ان يراد ما لحوال الثلاثة ما ذكر
 فالمتعين ان يراد بها الرفع والنصب والجر في الاسم والاولاد
 مع الجز في الفعل ولا تسلم ما قاله المدعي في الحجة من انه يلزم
 على هذا التكرار مع قول المصطلك لاسماء من ذلك **قوله** لان مثل هذا
 لا يعد تكرارا بل معنى عبارة الله انه استنتج مما سبق ان لآخر
 كل ثلاثة احوال كما بينها المص بقوله فللا سماءا وثلاثين الاوضاع
 التي ظهرت مما سبق بقوله واقسامه **قوله** في قول الله وقد بينها
 بقوله الخ العنيد المنصوب فيه راجع لجميع ما تقدم من قوله
 ان لآخر كل من الاسم والفعل المصيرين ثلاثة احوال ومن قوله

لقال الضمة حركة تحصل بأعمال العضلتين أي الشفتين في
 تمام من العضلة بفم العين والصاد للجمعة كل عصبية
 معها الحماه والفتحة حركة تحصل بانتصابهما والكسرة
 حركة تحصل بكسر الشفة السفلى والسيكون عدم الحركة
 والحذف صفوظ حرف كعلة أو النون **قوله** والجواب
 محصله أن الترجمة إنما هي في الحقيقة للعلامات وهي
 مذكورة فقد ترجم لشيء ذكره إلا أنه أضاف الباب للمعرفة
 إضافة سبب السبب لأنها تنشأ عن هذا الباب لأن من
 طالعه وفهم مسأله حصلت له معرفة علامات العرب
 والمراد المعرفة ولو بوجه إجمالي لا بخصوص تعريف المحض
قوله واللامادلت الضمة الخ أي لا يلزم من حصول الضمة
 مثلاً حصول الأعراب المطلق المتحقق في نحو الكسرة **قوله**
 كما يدل الخ أي حيث لم يضاف العلامات المطلق الأعراب
 بل لمخصوص الرفع والمخفض الجرم وهكذا **قوله** فالإضافة
 بانية الخ أي وتسميتها بعلامات على هذا القول من جهة
 أن الجرمة علامة على حصول الكلي تأمل **قوله** ولا يقتضد
 كونه فيهما لأن علاماته خمسة فيه نظير لما قاله
 بالنسبة للاسم والفعل أي مجموعهما على وإنما ما سبق
 عند قوله وأقسامه أربعة لضع ابيض ولا يقتضي أنها خمسة
 واللاماصح قوله سابقاً أربعة بل كان عليه أن يقول ستة
قوله لئلا يلزم الخ فيه أنه لا تقسيم هنا فكان المناسب
 أن يقول لئلا يلزم تعليم الشيء بعلامة غيره ولكلامه
 صحة على أن الأعراب لفظي تأمل **قوله** والصفة لبيان
 الواقع الخ يعني أن أصل علامته الضمة وغيرها فثبت
 عنها فكرة أصلية أي في العلامات وهذا التعليل تبع
 فيه الشئ الخ فيه أن هذا التعليل لا يقتضي أن الواو حركة
 من ضميتين حتى يقال إنه جار على مذهب ضعيف وقال شيخنا

قال بعضهم الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لأن الحرف
له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا يعمق لفظ من قال
انه مجتمع من حركتين لأن الحركة اذا اشبهت نشأ الحرف الخامس
لها لا نك اذا اشبهت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة
قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين لم يتبق الحركة اه وكان يرد
على ابن جني افاده شين وبه تعلم ان من قال بيساطة الحركة
لا يشكر مدشاها منها كما في كلامه حيث قال نشأ منها حرف
تام الخ وبذلك استقام تعليل التمام حتى على قول غير ابن جني وعلى
فرض ان التمام ليس ناشئا لا يسوغ ما علق به الخشن تشبيهه بالواو
من انها فرع في النيابة لكون غير الواو كذلك اه فغير قول
عطف عام على خاص قد يقال لامحاجة لذكره لاستلزام الخ
للعام الا ان يقال الواو في جمع المذكور قد يخرج عن المدح
كظم الى خصوص اللين كما في مصطفىون المفتوح الفاعلان
كواولا ضم قبلها في ظم اللفظ وان كان قبلها الفتحة
بحسب الأصل فصع التعبير باللين هذه الاشارة قول
فهو يقيد ان حروف تفعلة فيه غنة ظاهرة وهو كذلك
مع ان الواقع ليس كذلك لأن الغنة هي صوت يخرج من
الخشنوم كصوت الرياح في الاشجار الملتفة والغنة
لا تكون الا في التنوين او التنوين المدغم كل منهما في احد
حروف اربعة وهي الياء والواو والنون والميم في لا يصح
ان يكون قول كثر في الغنة بما فالوجه الشبه لانه مستقيم في
كثرتيه وهو النون الساكنة فانها تقن اذا ادغمت في احد
الحروف الاربعة غير مسلم في المشبه به لان الالف لا تدغم
وضده عن كونها تقن والواو والياء يدغمان في غيرهما من
غير غنة كما هو معلوم من فتنه فاشكل كلام التمام خلافا
لفظ الخشن من انه مستقيم وقد يحايل عن كثر بوجوهها
الوجه الاول ان المراد بحروف تفعلة بعضها وهو الواو

والياء وقوله في الغنة متعلق يشبهها على انه الجامع المحقق
 في كل من المشبه والمشب به كما هو الغالب في مدخول في وقوله
 عند سكنها أي عند سكن ما قبل كل من النون وحروف العلة
 فالإضافة لا دني ملائمة والمراد بما قبل كل من النون وحروف
 العلة هو خصوص التنوين والنون الجاورة المدغم كل منهما في
 هذه الحروف والمراد بقوله في الغنة أي في أن كلا يغن عنه
 الحرف الذي ادغم فيه لا أن كلا هو المغن بنفسه والمعنى آخر
 كمن لضعف مشابهاها للواو والياء في أن كلا يغن أي
 يظهر عند غنة إذا سكن قبلها نون أو تنوين مدغم فيهما
 أو راد أن كلا من حروف العلة والنون الشاكي ما قبلهما
 من النون والتنوين هو للمغن نفسه بناء على أن الغنة في
 المدغم فيه ولو على سبيل المجاز الوجه الثاني أن في في وقوله
 في الغنة للشببية وقوله عند سكنها أي النون ووجه
 كسبه محذوف والتقدير لضعف شبيهها بحروف العلة
 في أن كلا يمد بسبب أن النون عند سكنها يحصل لها غنة
 والغنة فيها مد وهذا الوجه الثاني ظ خلافا للمداني وماتل
 به الشتم نقلا عن محاسن وتبعه المحسن لا يظهر إلا بما قرئنا
 به كلام الشتم في الوجه الأول ثم اعلم أن مشابها النون
 للياء لا يحتاج إليها هنا ويمكن دفعه بأن المراد بحروف
 العلة خصوص الواو واعلم أيضا أنه لا حاجة لقول الشتم وختم
 بالنون إذا لا حاجة لالتمايز بين كمة لتأخرها لأنها لا يروى
 لها مرتبة إلا التأخر فامل قوله وهذا شبه ضعيف
 أي لأن النون لا تشبه حروف العلة إلا في صفة خاصة
 والشبه لا يكون قويا إلا إذا كان في سائر الصفات
 وقوله وبأن المراد أن هذا الجواب لا يصح مع التصحيح
 بقوله واحدة إذ هو يفيد أن الحكم على كل فرد فهو كل جمعي
 لا يجوزي نعم يظهر على نسخة ولكل من هذه بدون واحدة

لكنه صرح بواحدة في اول مقولة **قوله** ويمكن ان توجهه
 كعمامة الشنوا في ايض بان يراد بالمواضع او اخر الكلمات ولا شك
 ان او اخر الكلمات مطروقة فيها ظرفية الجز في الكل وهو نفيس الا
 انه بعيد بالنظر للثبوت وحده لان قوله في الاسم المفرد الخ بالنظر
 وحده يدل من اربعة مواضع فليس عليه ح انه يدل كل من بعض
 على **حده** * رحم الله اعظماء دفنوها بسجستان طحمة الطحين
 وهو نادرا و ممنوع وان كان يمكن دفعه بان قوله في الاسم المفرد
 الخ متعلق بمحذوف صفة للمواضع فتدبر **قوله** ولو مركبا
 اي اوجعا في المعنى كقولهم ورهط فترما من قبيل الاسم المفرد
قوله جمع اسير اي فاعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر
 والمؤنث ان قلت حيث كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث
 فلا معنى لجعل التثنية مثالا للمذكر قلت مراد الله بالمذكر ما
 ليس لفظية يستعمل للاناث فقط اه شيبني **قوله** فلما
 بالمفرد فيه ما قابل المركب اي زيادة على كونها مبني ولا يجوز
 ولا من الاسماء الخمسة ووجه كون المراد ما قابل المركب ان
 مركب لا يجمع جمع تكسير **قوله** مخوقا صون اصله فاضون
 استثقلت الحزمة على اليد فحذفت فالتقاسا كانا حذفت
 كياء للتقاء الساكنين ثعلبي بضمه المياسية او نقلت الى ما
 قبلها لا اشتغالها بعد سلب حركتها **قوله** مصطفىون
 اصله مصطفىون تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت القاء
 وحذفت للتقاء الساكنين وهذا يثبت على ان اصله الواو نظرا
 لكونه ما خروا من الضمومة وقيل ان اصله الياء نظر القوله
 تعالى اني اصطفىك على الناس كسبون وارضون اي فائنا
 وان كانا من جميع التفسير لكنهما معر بان بالحروف وكلام
 القص الا ان في جمع التفسير المغرب بالحركات فلذلك احتج
 لهذا القيد لاخراج جمع التفسير المغرب بالحروف ثم انه
 لا حاجة لما اطال به المحقق من هذه القيود الثلاثة لاخراج

ما ذكر بل يعني عنها واحد بان يقال تغير تغير ليس معه علامة
 جمع فلا يرد جمع المنكر السالم والمؤنث ولا مصطفون وقاؤون
 وسنئون وارضون **قوله** او تغير كماله والداعي الى جعلهم
 فلما اجعلوا ما يستوي فيه الواحد وغيره كجنس سماعهم
 من العرب فلما كان بالتثنية فدل ذلك على ان فلما مفرد الا
 ان قلت الفلاني سيرة من فهو جمع افاده الا شمولي والتشويش
 وفيه نظار لا يلزم من تثنية اللفظ عدم استواء الواحد
 وغيره فيه الا ترى ان خصما يستوي فيه الواحد وغيره مع
 انه شئ بدليل خصمان وقيل ان فلما ليس جمعا بل هو اسم
 جمع **قوله** والافري ثمانية فيه نظرا لان عدم كغير
 بشيء لا بزيادة ولا بنقص ولا بتغير شكل لا يصح عدم
 من الامور العقلية لان فرض المسألة التفسير فلا تدخل صورة
 عدم التغير فيه ولذلك قال المحقق في حاشية الا شمولي
 بقى سابع فقد التغير بالزيادة والنقص فقط من غير تغير شكل
 ولعل عدم التغير ضرورة لعدم وجوده **قوله** فيخ الشجرة
 وهو واحد من مخلوقات على اصل واحد **قوله** ونحو جمع فلس
 اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحد بالسادس عشر وقد
قوله ولم يصح **قوله** الا في انه ينصب بالكسرة اي كان
 يصح الاخبار بها ايضا ان لا يصح ان يقال هو اي اسم مفرد
قوله اجيب باختيار الثاني اجاب نعم اي باختبار الاول
 اي بطريق المعنى مفرد انصف بذلك بحيث صار بالفعل جمعا
قوله اي كان لهما دخل الحاء ليس من جملة الحواب بل الحاء
 ثم قبله **قوله** لان ما خرج به وهو قضية واييات **قوله**
 يخرج جعل الباء التثنية أي فان الذي تسببت في الجمعية
 وشك في الجمعية منه هو الالف فقط في الثاني والسادس فقط
 في الاول لان مفرد واييات فيه الباء فلم يرد الجمع اليها لالف
 والالف قضية هي الباء في المفرد فلم يرد الجمع اليها بالباء على

ان لك ان تقول اخر قضاة هاء لاء لاء اصطلاحهم على ان التا
 هي التي لا تغلب في الوقت هاء وقضاة تاءه ليست كذلك
قوله او غيرا كقرفان اي وازرعان مسماهما على احد
 الاحزاب المشهورة واعلم ان قول المص السائل الاول فيه
 ان يكون صفة للمؤث اي السائل اوله لان الذي يقال فيه
 سلم انما هو بناء المفرد وقد يوصف الجمع بالسلامة بمعنى
 انه سلم من مخالفة مفردة فعول الشئ وتقييد الجمع بالتانيث
 وكسامة اي تانيث مفردة وسدسة مفردة فلا يقال لا يظهر
 ان المص قيد الجمع بما ذكره الا لوقال الجمع المؤنث السائل قوله
 لكن هذا الجواب ان لا يخفى ان هذا من كشم بالنظر لكلام المص
 في حد ذاته لانه لا يصدق على ما ذكره بالنظر للتعريف المذكور
 ولك دفعه ايضا بان معنى كلام المص ان جمع للمؤنث كسالم وان
 كان شاملا لما ذكر على هذا التفسير الا ان التسمية منظورة فيها
 لغالب افراد المستفي **قوله** نعم ان قد يقال ان اولات ليس
 جمع مؤنث سالم حقيقة حتى يدخل في التعريف بل هو ملحوظ
 وعرفان جمع مؤنث سالم بحسب الأصل لانه جمع عرفة
 وان كان الاثنان على انهما اخل بالنظر لاصله **قوله** بقوله
 الف المفرد الخ اي كما يغلب في التثنية فتقول جيليان وقد
 يقال تقدم ان جمع التكسير هو الذي تغير تغير الين معه
 علامة جمع فوصف جمع المؤنث بالسلامة بهذا المعنى صحيح
 ولو بالنظر لجليات فلا حاجة لاعتبار الغالب بالنسبة
 للتقييد بالسلامة **قوله** على ما ينقل اعرابه اي من الحركة
 المحرقة **قوله** وهي الموجهة للبناء وكذلك المباشرة بتقدير
 لا لفظا نحو قوله لا تهين الفقير عليك ان تراكم يوما والذهب
 قد دفعه كما تقدم وكان الاول ذكر هذا القسم ايضا لتسم
 الاقسام الاربعة وليندفع ما في كلامه من الإيهام **قوله**
 نحو لتبلون الخ مثال المنفصلة لفظا وتقدير وتر و مثال

المباشرة لفظا المنفصلة تقدير على ما في بعض النسخ ومثالها
 نحو ولا يصدتك بضم الدال واعلم انه قد تقدم ان للفعل مجازا
 مع نون النسوة والتوكيد ان دخل عليه ناصب او جازم ولا
 محل له معهما عند التجرد على ما تقدم عن قول الخالف ليس لاف
 في الاصل مصدر اي معناه مطلق ضم شيء لشيء **قوله**
 ومعناه هم اسم الخا اي معناه اصطلاحا بالمعنى المصدرى
 ضم الخ فله في الاصطلاح معنيان احدهما بالمعنى المصدرى
 وهو هذا والاخر بالمعنى الاسمي **قوله** ضم اسم الى مثليه
 اي ضم مدلول اسم الى مدلول مثليه في لفظ واحد **قوله**
 بزيادة في اخره اي بسبب زيادة في اخر الاسم **قوله**
 صالح للتجريد اي صالح هذا الاسم الذي حصلت كزيادة فيه
 لتجريد من تلك كزيادة **قوله** وعطف مثله عليه اي
 وصالح لعطف مثله عليه بعد تجريد لان المعطوف هو
 كقوله الحم والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع
 كعدول عن الجمع اليه الالفة كقصد كثير في تلك
 كافرا وكافرا وكافرا وكفضل ظاهر نحو زيد القصير وزيد
 الطويل وزيد العالم او مقدر كقريته كما اذا قلت زيد وزيد
 وزيد ما توافي يوم واحد اي زيد اخي وزيد ابني وزيد
 عمي مثلا وقد يتوهم انه احسن بقوله صالح للتجريد وعطف
 مثله عليه عن نحو عشرين فانه ليس صالحا للتجريد عن الزيادة
 حتى يصح عطف مثله عليه اذ لا يقال عشرين لان العشرين
 اسم موضوع للعدد المخصوص وفيه ان هذا خارج بقوله
 بزيادة في اخره ثم ان هذا التعريف يشمل بعض افراد جمع
 كتكسير نحو صنوان ويدفع بان المراد زيادة مخصوصة **قوله**
 تركبا اسنادا يا لا يخرجها خرج المركب الاضافي كعبد الله
 علما يجمع صدره وبضاق لجزءه والكوفيين يجوزون
 جمع الجزين اعلم ان لم يكن الثاني لفظ الجلالة ونحو ذكره

مواد الازهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن بل يقال
ان كان المضاف اليه واحدا والمضاف هو المقدر جمع كصدد
فقط نحو عبيد وزيد اما اذا كان كل منهما متعدرا بان كان
عبد زيد المصري وعبد زيد المكي وعبد زيد كشتامي والوجه
جمعهما نحو عبيد الزيد بن اده امير وقد يقال هذا لا يظهر
الا اذا لوحظ المعنى الاصنافي وهو غير مقص بل المقص تقدم
لمعنى العلي ندبر قوله ولا معربا بحرفين فيه تسامح لان
الاعراب انما هو بحرف واحد وهو الواو والياء او الالف او الياء
نظرا لاراء بالحرفين الواو والياء او الالف والياء على التوزيع
ان دفعت المسامحة المذكورة فان اعرب المشي او الجمع بعد
عملية بالحركات جاز جمعه وذلك لما قيل من ان المتكلم من
جمعه انما هو لزوم اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وهو مفقود
فيما اذا اعرب بعد العملية بالحركات قوله افعل فعلا
ولا فعلا ن فعلي بحرفين وفعلين بالكسرة لا ضافتهما
الى ما بعدهما واما فعلا وفعل بفخ الغاء فيهما فبما جروا في
بالفتحة للالف المدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة
لا دني ملائمة اي افعل الذي مؤنثه فعلا كما جروا
وفعلان الذي مؤنثه فعلي كسكران وسكران وكتبتهما
على قوله ولا فعلا ن فعلا على ما في بعض النسخ الضراب
فعلي كما يأتي وان كان هكذا يحط المؤلف كما كتب على قوله
كسابق كالمضطوفون ضبطه الاصل بضم الغاء وهو هو
قوله فوجود العملية شرط للاقدام الخ لا حاجة لهذا
كله لان اشتراط العملية ليس لذاتها حتى تنافي الجمع بل
لاجل تحصيل الوصفية تأويلا وذلك لا نهم فالوان دلالة
كواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها
فيه فلا يجمع بها الا ما يشابه الفعل معنى وصحة واعزلا
وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا

كتابه بالمسمى دون باقي الاسماء العلمية لم يشترط الامر حيث
 كون العلم وصفاتاً وادبياً والوصفية التاويلية موجودة لم
 تنزل وهي المشروطة في الحقيقة تأمل **قوله** والتثنية فيه
 انه لا يشترط ذلك في المثنى بل يثنى غير العلم والصفة نحو
 قوله مثل عدة اصله وعدة نقلت كسرة الواو في كسرة
 عليها مع اعتلال فعلها وحذفت الواو فقيـل عدة على وزن
 صئلة وقيل الاصل وعد وحذفت الواو ثم زيدت كـ تاء عوضاً
 عنها قال السعد على تصريف القري وعلى الثاني فالمتعدي
 وعلى الاول يقال قصد كـ تعويض **قوله** وثبة بضم كـ
 وهي الجماعة قال تعالى فانفروا ثباته اي جماعات متفرقات
 واصلها شبر وحذفت كـ واو عوضاً عنها التاء وفي العاموس
 النية وسط الحوض والجماعة كـ لا ثنية او القصبة من كـ
 ونجم لبيان وثبون بضمهم **قوله** بخلاف ما كان مؤنث
 غير معلا اي بخلاف ما ليس من هذين كتابين اصلهما
 وما هو منهما ما لا مؤنث له كالحجر الكبير تحرة الذكر والحـاء
 لطول النية **قوله** كـ لا افضل اي فان مؤنثه فضله
 بضم كفاء **قوله** وحاصل الجواب الخ فيه ان هذا ليس
 حاصل الجواب الذي اشار اليه اولاً بل هو جواب آخر يحصل
 الجواب الذي اشار اليه اولاً ان المراد بجمع المذكر السالم
 فجمع احسن من المذكر الذي جمع جمع سلامة وما حمل عليه
 الا ان يقال معق قول المحقق والمراد به هنا اسم المفعول
 ان المراد المص هذين احسن من الـ انه اقصر في الذكر على الامر
 الاول تأمل **قوله** ووجه قطع النظر الخ ووجه ايض
 من ان كلا من واو الجمع واثباته لما كان معرضاً للتثنية
 لم يلتفت اليه وقطع النظر عنه وكذا انون الجمع فانها تنزل
 بالاضافة بخلاف الف صنوان ونون **قوله** والذي
 حصل على الاثنون الخ قصد بـ نقله الا عثر عن المذابح من

انه لا يصح اطلاقه لتشمل اطلاقه لفرد بلا ميم وذى وافادة
 انها تجمع جمع مؤنث سالما ايضا لكن العلامة صبب والشيدى
 موافقان للمدائنى من صحة الجمع حتى فى ذى وفرد بلا ميم فتأمل
قوله الى اسم جنس المراد به ما وضع لضعى كل واحد ولو كان معرقا
 بال كما افاده بقوله سواء كان اسم الجنس **قوله** كما علمت
 انه لم يعلم هذا من كلامه سابقا **قوله** عن اسماء الاجناس الاولى
 حذف اسمها لان ما ذكرناه من الاجناس نفسها الى ان يقال ان
 بمعنى بالبدل **قوله** سواء اجمع الى تنثينه او الى الاسماء غير
 اى فانه ان اجمع الى تنثينه افاد حصر كون الالف علامة فى
 كثنى والكسر صحيح له مفهوم محقق **قوله** بكل اسم اى
 معرب بدليل ان الكلام فى المعرب فلا يرد انما **قوله** نابغ
 اثنين اى سواء كانا مفردين كرجلين او جمعيين كمالين او اسمي
 جمع كرجلين او اسمي جنس كخفين والمراد نابغتهما فى الحالة
 كراهنة لان زمن كفعول غير معتبر فى التعاريف فلا يرد ان
 كتعريف غير مانع لدخول المشى المسمى به والمراد النيابة عنهما
 بطريق الوضع فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج شواجم
 كبصر كرتين مما استعمل فى الكثرة لان نيابته عن اكثر من اثنين
 ليست بطريق الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمشى لا
 مشى حقيقة **قوله** اغت الح اى وان امتنع العبدول عن
 كتنثينه الا لشكته نظير ما تقدم فى الجمع فلا تقفل **قوله**
 فخرج بالقييد الاول الخ صريحه ان جعل مجموع قوله اسم
 ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق
 جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا اول محرر حامدا لى
 اقل من اثنين ولو كانت صورته كصورة المشى كما لو علم على
 مكان فليس مشى وان اعرب باعرابه ورجل ان اى ما يشى وما
 دل على اكثر من اثنين كرجال وصفان جمع صنف **قوله**
 ويد وبالتالى الخ اى وخرج ايضا بالتثاني فقط نحو الزيد

في تشية زيد وعمر و قوله وبالثالث كلا وكلاهما في فان هذه
 وان صدق عليها انها اسم باب عن اثنين اي اسمين اثنين كواحد
 وواحد اتفاقا في الوزن والحروف الا انها ليس فيها زيادة على
 كغز اذا لم يسمع لها مفرد من لفظها قوله ولما نحو الاخوان
 الخ فيه انه اختلف المعنى ايضا قوله فمن باب المجاز عبارة
 كصيان فمن باب كقلب وقد يقال لا هنا فان بناء على ان
 كقلب مجاز قوله قد يثنى المشترك كهيئ مراد بها
 الباصرة وعين مراد بها الذهب مثلا واجازة ابن مالك واخذه
 في المثني اذ لم يخف ليس كقولك عندي عيانتان باصرة ومنقوبة
 قوله ستوا كانت الالف اسما الخ هذا التعميم لا يناسب
 لظاهرة المص حيث قال ضمير تشية لانه حيث كانت لا حقة
 حرفا لم يكن ضميرا فالظجرية على الطريقة آحادا ولم يحرك
 على لغة الكلوي البراعيث وكذا يقال فيما بعد لكن عذره
 نية لاصلة توسيعا في الكلام وما اللفظ قولون ل بعد
 ذكر الالف وقد يخرج الى العلامة فلم يجعل الكلام من باب
 كتعميم وكذا فعل فيما بعد قوله هذا القيد لبيان
 كواقم الخ هو قيد للاختراز عن ضمير كفعل في نحو هذ تضر
 فهد الفعل لا تشك في اتصال ضمير المؤنثة به ولا يعرب
 بالحرف لكونه كضمير ليس ضمير الخطاب فاقاله المحترجة
 الله تعالى للعلامة المدايقي غير صحيح اه شيبيني قوله
 اي التحريك لعل مراده بالتحريك الكون حركة كما هو الظن من قوله
 فلا يردان وصفها بالتحريك لانه لا يكون وصفها الا اذا
 كان معناه الكون حركة قوله اي لضعف المشابهة
 اي جدا لان مشابهة حذف النون للفتحة انما هو في ان كلا
 علامة نصب بخلاف ما تقدم فان مشابهة النون للواو
 في امر خاص وهو الفتحة زيادة على الامر تعام وهو ان كلا علامة
 رفع فلهذا لا غير هنا بالبعد وفي ما تقدم بالضعف وقال

العلامة الشيبيني قال فيما تقدم لضعف وهذا البعد ولعله
 لكونها هناك موجودة ثابتة لكونها علامة رفع وهذا بخلاف
 لكونها علامة نصب وفي ثبوتها قد يدعى قرب المشابهة وإن
 كانت ضعيفة بخلاف الحذف اه وهذا لا يظهر إلا لو كان
 كمثبه ووجه الشبه هنا وهناك واحد غاية الأمر حصل
 الاختلاف في الذكر والحذف وليس كذلك كما علمت **قوله**
 ومثله أي مثل هذا البعض **قوله** ويعم فيه مثل ما تقدم
 أي ويعم فيه أيضا بانه لا فرق بين المذكر والمؤنث لظاهر
 حكمة تعداد الأمثلة فانه مثل الزيد والهنود للإشارة
 إلى أنه لا فرق بين المؤنث والمذكر فيما أعراه ثم وكذلك
 هم بين العذاري والإساري للإشارة إلى أنه لا فرق
 بين المذكر والمؤنث فيما أعراه فقد رتب **قوله**
 وكان يتصل به نون النسوة أي أو نون التوكيد
 ندير **قوله** قد يقال لا فائدة له مع **قوله** نحو قد
 يقال إن قول المص نحو رأيت أباك وأخاك أي من كل تركيب
 فيه ناصب للأب والآخر كضربت أباك وأخاك وأكرممت
 أباك وأخاك و**قوله** وما أشبه ذلك اسم الإشارة راجع
 للمذكور من الأب والآخر والذي أشبههما هو الثلاثة التي
 ذكرها ثم و**قوله** الثم من نحو رأيت حماك أي من كل
 تركيب فيه ناصب للثلاثة أو أحدها كزعمك وقيل
 فأك وكنت زامال وهذا التوجيه لا يتوجه على المص وكنت
 اعتراض ولا يحتاج لتكلف في الجواب **قوله**
 أو بالعكس هذا لا يناسب بيان الثم ما أشبه ذلك **قوله**
 من نحو رأيت الخ فانه بينه بالافراد الخارجية لا الذهنية
 هذا إن أريد بالذهنية الفرضية التي لا وجود لها في الخارج
 وأما إن أريد بالذهنية ما اعتبر وجودها في الذهن أعم
 من أن تكون موجودة في الخارج أم لا نعم مع كلام المحقق

قول وقسه في ذي التا الح استثنى مما فيه الخامسة الفاظ
 لا يجمع بالالف والتاء وهي امرأة وأمة وشاة وشقة وقلت زاد الروا
 وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل يجمع شقة على شفها ت او
 شفوة وأمة على اموات واميات ومما فيه الف التانيث فعلا افعل
 وفعلا فعلا ون غير مستقرين الى العلية لانه لما لم يجمع مذكرها
 بالواو والنون لم يجمع مؤنثها بالالف والتاء واختلف في فعلا
 الذي لا افعل له كجئنا ورتقي فقال ابن مالك يجمع بالالف
 وتاء لان المنع في جمرا جاع لمنع جمع التصحيح وهو يفتقروا
 ومنعه غيره ومن المثنى الذي لا علامة له باب حلام في لغة
 من بناء قاله الروداني وغيره افاده المحقق **قول** له اي لا اجل
 ان المثنى الخ صنفه يفيد ان الضمير في انه راجع للمثنى وضيم
 اخوه راجع لجمع المذكر السالم والمناسب العكس كما هو ظاهر **قول**
 اللام بمعنى على لا حاجة لنا ويلها بعلى لان الجار والمفعول
 مجذوق خبرا ي ثلاث علامات ثابتة للخفض ولما يحتاج
 للتا ويل في نحو قوله الات فاما الكسرة فتكون علامة للتحقيق
 فان اللام بمعنى على متعلقة بعلامة لا تراستعدي بعلى **قول**
 من اطلاق اسم السبب على السبب فيه ان السبب عن التحريك
 هو التحريك لا بمعنى الكون حركة كما تقول حركة الحرف فتحرك
 واما التحريك بمعنى الكون حركة الذي هو المراد هنا كما تقدم
 فهو امر ذاتي للفتحة ونحوها الا ان يقال انه من اطلاق اسم
 كسبب على السبب ثم بعد ذلك يراد بالتحريك الكون
 حركة فيكون مجازا اخر تأمل **قول** له بناء على انه باق على
 منعه من الظراي ان بقى فيه العلتان كما فصلتكم والا فصل
 فان زالت علة فهو مصروف كمررت باحمدكم لزوال العملية للسوء
 للزيادة وهذا مختار ابن مالك وارضاه العلامة النصاب
قول له الاول ان يقول للحرف تنوين الصرف له هذا القليل
 قاصرا التنوين الذي في نحو مسلمات تنوين المقابلة على ما

ذكروه لكن تقدم لك انه يقال له تسعين صرف ايض والمعاد المحرك
 ولو بالصلاحيه ليدخل ما فيه ال او اضعف من الاسماء المصروف
 اه شيبيني **قوله** فجعل نصبه بالكسرة اي وجزه بالكسر
 ايض بزهذا هو المناسب لما نحن فيه لان الكلام في الخفض
قوله انهم يصرفونه اي قطعاً لفقد العلة الثانية وهذه
 القضية مسئلة **قوله** واصله فوه بفتح الفاء حذف الفاء
 اعتباراً بالشبه بها بحرف العلة في الحذف وقولاً بانه في المخرج
 شغارة يعوض عن واوه اليم لانها من مخزجها واحذف من الباء واوا
 لا فتقل حركة ال اعراب الى الواو وحركة الفاء بحركة الواو
 اتباعاً لها تنفي حال الرفع حذف ضمة الواو للشغل وفي حالة
 النصب قلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما فيه
 وفي حالة الجر حذف كسرة الواو للشغل فوقعت الواو منطرفة
 اثر كسرة فقلبت ياء **قوله** فرعيتين احراز عن الاصيلتين
 كالتي ذكرها الموصوفية في زيد من جاز زيد كما قل **قوله** وشعب
 ابن قاسم نقلا عن الدفوشري الخ يمكن دفع هذا التعقيب ان
 كعلة اللفظية عند الكوفيين هي شبه تركيب المحقق
 ذلك الشبه في المادة والهيئة وانما اعتبرند كبر اللفظ
 من المادة والهيئة في الفعل بخلاف نحو زيد فان لفظه لم يغير
 فيه التركيب من ذلك بل عد شئاً واحداً لان المادة في الفعل
 دلالة على معنى هو الحدث والهيئة فيه دلالة على معنى هو
 كزمن والنسبة على القول بدلالة الفعل عليها ولا شك ان
 شبه التركيب في المادة والهيئة متعلق باللفظ لا بالمعنى
 فقول الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب اي في المادة
 والهيئة وقوله لان الفعل يدل على الحدث الخ اي بما دلت
 على الاول وبعيثة على الثاني والثالث وهذا بيان لمنشأ
 شبه التركيب في المادة والهيئة وليس المقصود بيان شبه
 التركيب في المعنى كما فهم العلامة الدفوشري فتعقب

وتبعه المحشيان رحم الله الجميع رحمة واسعة وقد وجد في صلب
 كحيت في بعض كمنع ما يفيد هذا الجواب والله اعلم بالصواب
 قوله وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه اي المحتاج الى شئ فرع
 عن ذلك كشيء الذي احتاج الشئ الاول اليه قوله فاذا
 شابهه الخ اذا شرطية جوابها قوله منع منه شيئا فان قوله
 نحو اجمال الخ تعقب علامة ليس الجماعة في جعل التصغير
 في اجمال علامة لفظية وكذا في جعلهم لزوم التانيث علامة
 معنوية في نحو وايض وكذا في جعلهم الدلالة على الجمعية
 امرا رجعا الى المعنى وكونه اقصى امرا رجعا الى اللفظ بان
 الضمير يتبع المعنى من الضمير في كلام العرب فوجدوا
 علته الرجعة الى المعنى هي العلمية او الوصفية والراجعة
 الى اللفظ بقية التسعة المنظومة في قوله

اجمع وزن عادلا انت بمعرفة | ركب وزدجة فالوصف قد كمل

فلو وجد في الاسم علمتان غير ما ذكر لم يمنع الضرف وكذا الو
 وجد فيه اثنان من جهة اللفظ كترتيب وزيادة العرفون
 ولايتا في اجتماعهما من جهة المعنى لا يخصر المعنوية
 عندهم في العلمية والوصفية وهما متافيان وكذا لا يمنع
 لوجوده علامة واحدة من العلل المذكورة ولذلك صرف
 نحو زيد وان كان فيه العلمية الا انه يستثنى من ذلك
 الجمعية الخارجة عن صيغة الاحاد والالف التانيث فانها
 مستقلان بل منع وان لم توجد معهما غيرهما من العلل الثلاثة
 ولا يحتاج الى ارجاع كل واحدة منهما الى علمتين كما فعل الجماعة
 الا ان يقال ان كلامهم توسعة في الدائرة على فرض ان التصغير
 ونحوه من علل المنع وان احتياج ارجاع كل منهما الى علمتين
 لتتم المشابهة بالفعل حتى يمنع من الصرف فامل قوله
 نحو وايض وطلعت الخ كما قاله حتى تبعا لذكر الكسرية
 ان التانيث من العلل الرجعة الى اللفظ والا حسن ان

يقال لزوم التانيث بدلا للتانيث على ما فيه وصرح حنف عند
 قول المصنف كذا معونتها مطلقا انما بان التانيث مطلقا من العلل
 لفظية ووجهه ان المؤنث تانيثا معنوا فيه تلو التانيث مقدر
 لا يقال اذا كان التانيث من العلل الراجعة الى اللفظ فهلا منع
 صرف جانش ووجهه للعلتين الفرعيتين اللفظية والمعنوية
 لا مانعول لا عبرة بالتانيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجرد
 كوصف غيرها بخلاف العلم افاده صوب ويكون التانيث للفظ
 بناء مقدر على لفظية سقط استشكال ينفي ان العطار
 في حواشي لا نهية منع صرفا غور ينسب بانه لم يوجد فيه علة
 لفظية ضم اجاب عنه واطال فر اجعنا ان شئت اه شيخنا
فقول ويجعل ذي الاضافة واللام غير المنصرف
 الا معناه ان الاضافة واللام اذا طرا احدهما على الاسم
 كمنوع من الضرف صيره في حكم المنصرف فكيف يقال ان
 وجد احدهما مع علة اخرى منع الاسم من تصرف ثوانه بجعل ان
 ذي بمعنى صاحب موصوفها المرف محذوفا وغير المنصرف
 بالجر وضافة جعل لذي من اضافة المصدر المفعول الاول
 اى ويجعل الخفين المرف صاحب الاضافة لانه ويجعل ان
 ذي اسم اشارة والاضافة وما عطف عليها بدل من ذي
 او عطف بيان او بمعنى صاحب موصوفها التعريف محذوفا
 وعلى هذين فاضافة جعل لذي من اضافة المصدر لفاعله
 وغير المنصرف بالنصب هو المفعول الاول فتأمل **قوله**
 فلا نه كونه جمعا لانه لا يخفى ان الجمعية علة لفظية كما
 قدمه في اجمال فان قلت للمعتبر هنا الدلالة على الجمعية
 لا نفس صيغة الجمع قلت هلا اعتبر هناك ايضا وفي
 قول ان خروجه عن صيغ الاحاد علة لفظية ولزوم هذا
 الجمع بحيث لم ينتقل منه الى جمع اخر علة معنوية وهو
 موافق لما هنا بالنظر للفظية مخالفه بالنظر للمعنوية

حراشي شيخنا العطار على الازهرية بعد كلام مانصبه فالاول
 ما قاله بعضهم في علة ذلك ان صبغة الجمع علة ترجع الى
 اللفظ وعدم نظير هذه الصبغة في الاتحاد وعدم مجازة
 الحذف والنهاية عندها علة ترجع للمعنى اه وهو عكس ما
 في المحنة وهو الظن وان كان ما في المحنة هنا في الاستقوى واقره
 صب تامله شيخنا **قوله** ولزوم علامته الخفيه
 انه غير مسلم بالنسبة للمعدودة لقول المتن والفتايت
 حيث مد او تاء منفصلين عدا اه صب على الاستقوى اه
 شيخنا وفيه نظر فقدر **قوله** المشتمل على علة الا صرح
 ان الضمير راجع الى خصوص منتهى الجمع والمختم بالفتايت
 وليس كذلك بل هو راجع الى ما لا ينصرف مطلقا لا بقوله
 مشتملا على علة يقوم مقام عليتين كيف يفيد غطف
 الحملات تامل **قوله** اى اقصى الجمع اى اقصى اوزان
 الجمع ان قلنا الاضافة على معنى من فان قلنا ان المعنى
 الذي تنتهى اليه الجمع لم يحج لما ذكره شيبيني **قوله**
 وضابطه عندهم اى ضابط ما كان على صبغة منتهى
 الجمع **قوله** وبني منها في الخفيه انه لا حاجة لهذا
 كشرط لاخراج نحو ما ذكره خارج بالجمع لان ظاهرا مفرد
 لا جمع وكذا ما ذكره وكذا نحو عمان وثمان خارجان
 بالجمع لكن يلزم على نقض المحنة بالجمع ان الضابط لا يشمل
 سدا ويل فانه مفرد لا جمع سرولة خلا فالتنوع عم ذلك
 مستندا لقول القائل عليه من اللوم سرولة فان هذا
 مصنوع فالاحسن ان ما في قول الش وهو ما كان الا واقعة
 على لفظ يشمل الجمع كمثل الش والمفرد كسراويل والاه ولو
 للمحنة ان يسلك في ضابط ما سلكه الاستقوى وحواسيه
 فيقول وضابطه عندهم كل لفظ اوله مفتوح لا نحو عدا فدر
 وثالثه الف ليست اعوضا لا نحو تاني وثمان وينصرفان

لكون الفهما عوضا عن أصله بالنسبة المحذوفة فان الأصل بمعنى نحو
 وبعد تلك الالف كسرة أصلية ولو تقديرا فدخله وابتدأ ونحوه
 وغذاري فانه مكسور الراء في الأصل وقال بعض انه ممنوع
 لالف التانيث لا تصيغة مشتملة على الجمع وقد يقال لامنا فاة
 وخرج بتقييد الكسرة بالاصالة نحو تداني وتواني وان شاذ في
 كظم مساحدا لانه في الأصل مضمون للفن كبقية مصار
 لتفاعل وانما كسرت الفن لأجل الياء وتلك الكسرة على اول
 حرفين ولو تقديرا نحو حوار وعواش او ثلاثة احرف او سطرا
 ساكنين لا نحو كراهية وطواعية ومدافكة ولا بدلي هذا
 كساكن وما بعد من اصالتها لخرج ياء النسب نحو ظفاري
 بفتح الظاء نسبة لظفار كذلك بلد يجلب منها بعض طيب
 وحواري نسبة لحوار وان لم ينطق به **قوله** وان لم
 يكن منسوبا حقيقة اعلم عدم وجود المنسوب اليه اذ لم
 يسم حوار ولا حوار **قوله** الف بعدها الف نحو الاولى
 كما في الاشموني الف قبلها الف وهو كذلك في بعض نسخ
قوله وهي تمتع مطلقا نحو الضمير راجع لالف التانيث
 وخرج باضافتها للتانيث الف الاحاق وهي الداخلة لاحاق
 اسم باسم في عدد الحروف فلا تمتع الا اذا كانت مع العلية
 ولم تكن محدودة بل كانت كالقار على اسم شجر الاحاق
 بجمعها وكذلك خرجت الف التكميل اي كثير حروف الكلمة
 كالف قبعتري اسم للجدل على احد التقاسير فلا تمتع الا
 مع العلية والفرق بين الف التانيث والف غيره ان الف
 كالتانيث لا تلحقها تاء بخلاف غيرها فقد قيل اربعة وقبعتري
 والفرق بين الف الاحاق والتكميل ان ما تحقته الف التكميل
 ليس من اوزان الاسم الاصلية ما عدد حروفه كمعددة
 حروف مدخولها فان غاية احرق الاسم الاصلية خمسة
 وقبعتري احرف ستة فليس ملحقا به شديدي **قوله**

والتركيب جعل الخاى التركيب من حيث هو ولما التركيب المنجى
 فهو كل اسمين جعل اسميا واحدا من الخاينين هما من الأول
 منزلة تاء التانيث مما قبلها واعتراض اللقاني هذا الحد
 بانه لا يشمل نحو معدى تحرب ولا نحو سيبويه وملتساوه
 جعل وجه التنزيل فتح ما قبل كل وجريان الاعراب اللفظ
 عليه ولو جعل وجهه لزوم ما قبل كل حالة واحدة في احوال
 الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولم يخلو عليه لم
 يتجه هذا الاعتراض وقد يرد ما قلنا التفسير بانه التانيث
 التي قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت واخت دون هاء الله
 وعلى هذا فالعددي من المرجح لشمول التبريد لما علمت من
 ان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحل اذ صرح **قوله**
 من الصرف اى ان لم يكن هناك علة اخرى زائدة على العلة
 كخدم زيد علما **قوله** وعدمه اى ان كان هناك علة
 اخرى زائدة على العلة كالتانيث في ابى هرة **قوله**
 ولما قل ان يقول الخ في حقه على الا شمول في باب العلم ما حاصله
 انه اختلف في المركب الا سنادى المجموع علما فقال الرضا
 انه لا معرب ولا مبتنى بل هو مركب وذهب بعضهم وهو المشهور
 الى انه مبتنى والحق انه معرب بحركات مقدرة في آخر كالف
 في شاب قرباها واليه ذهب كسند وذكر في كنهه ان ربما
 الضيف صددى الاسناد الى غنجه ان كان ظاهرا نحو جاء
 برق غنجه واحتراز عن الضم غنجه بفت وخرجت مسمى بما فلا
 يجوز الا الحكاية واجاز بعضهم اعرابه بالحركات الثلاثة
 على التا والتعريف فنقول هذا ثبت وكذا ثبت قضا ومررت بفت
 اذ ما لم يمتنى اه والظن ان الجملة قبل جعلها علما لا تصرف
 باعراب ولا بناء لانها من حقائق المفردات ومازلة منزلتها
 كما يجل الحالة محل المفردات وبهذا تعلم ما في الحاشية **قوله**
 ويمكن ان يقال ان محصله ان المركب الاسنادى المجموع علما

لما اعتبرت فيه صورة الجملة التي ليس لها دخل في باب التصرف
 وعدله لم يحكم بالانصراف ولا بعده **قوله** فانه مبني
 على فتح الجزئين فيه ليس اهل لانه فتحة الجزء الاول فتحة
 بنسبة لانه فتحة بناء **قوله** فانه مبني على الصحيح اي على
 المحذور قبل معرفه غير متصرف كالمختص بغيره وقيل مبني
 على الفتح كخمسة عشر **قوله** متعدي كرب بكسر الدال
 على غير قياس ان كان مصدرا مبنيًا اذ القياس فتحها كمرعى
 وكرب معناه الفساد او الحزن او الكربة والمراد عداه وعلوه
 الفساد وهذا في الاصل والا فهو علم لا يفهم منه الا المعنى
 المعلى **قوله** وحضر موت حضر يفتح الحاء وسكون الصاد
 كجمعة اسم حضر بالوصل كانت فيه قبائل من قصاعة
 والموت ضد الحياة ثم جعل اسما واحدا للملك من ملوك حمير
قوله وبعلبك بعل اسم صنم وبك اسم شخص كان
 بعينه ثم جعل اسما واحدا **قوله** ويجوز فيه الصرف
 والبنا الذي في الاشتمول وحاشية العلامة الضب عليه
 ان المركب تركيب مزج غير الخلق مبنو به فيه اربعة اوجه
 الاول انه يعرب الجز والثاني اعراب مالا ينصرف والجزء
 الاول يبقى على ما كان عليه من فتح او سكون الثاني فتح
 الجزين مالا يمكن الجزء الاول معتلا كمعدى كرب والا
 فيبقى على سكونه كخمسة عشر فيكون مبنيًا على فتح اخر
 الجزء الثاني الثالث انه يضاهى صدره الى تجزئه ويخفف من
 ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف او غيره ويمنع من
 التصرف للعلوية والجمعة نحو مررت برام همز ونحو كسر
 بوجوه الاعراب الا ان الفتحة لا تظهر في المعتل نحو معتلا
 كرب الرابع انه يمنع الجز من الصرف مطلقا مع جريان
 كصدد بوجوه الاعراب فقول المحش ويجوز فيه الصرف
 لم يوافق واحدا من هذه الاربعة ولعل تصواب منع صرف

ويكون مراده منع الصرف في الجزء الثاني مع اضافة الجزء الاول
 اليه وحيث ان الاعراب عليه او يقال ان كلاد منه محمول على القول
 كالثاني ان يكون الجزء الثاني مضموعا ان لم يوجد فيه علتان
 والاعراب على الجزء الاول للمضاف للثاني وتجب شيئا ما نفسه
 قوله ويجوز فيه الصرف والبناء عبارة قل ويجوز فيه اضافة
 الجزء الاول الى الثاني فيمن بالكسرة ما لم يوجد ما يمنع صرفه
 ويجوز ايضا بناء الجزئين بخمسة عشرة وقوله ما يوجد
 من جملة ما وجد فيه ذلك هو من رام هر من لانه وجد فيه مع
 تعريف من حيث انه جزء العلم للمعرفة العجبة فيمنع من الصرف
 وما لم يوجد فيه ذلك يكون من حضريوت فانه ليس فيه مع
 تعريف سبب ثان فيجوز بالكسرة وينفون والجزء الاول منهما
 بحسب كوازل وكر من معدى كرب كهر من عند من قدر
 اسما للذكورية وكهر من عند من قدره اسما للجن ان افاده صبيح
 ش الاشموني ولما رافيهما مع ما معى من مواد الكتاب ما قاله
 المحنة هتامن جواز الصرف الا ان يكون اراد الاضافة فتدبر
 اه اى اضافة الجزء الاول للثاني مع صرف الثاني **قوله**
 اسم بلدين ينبغي ان يقول اسم بلدين ليكونا معا في رافيه
 اذ كانا اسمي بلدين فيكونان مذكورين كفوح ولوط اه صب وما
 يذل على كون البلد مذكرا قوله تعالى لا اقسم بهذا البلد
 اه شيئا **قوله** وان كان الثاني معنويا الجزء فيه ان المعنوي
 فيما جرد من كملامة كان اول القولة وفي الاشموني ان اللفظ
 رافيه التاء والمعنوي ما خلا منها فافهم اه شيئا الا ان يقال
 ان ما تقدم تعريف المعنوي فقط لا للمعنوي الشامل لبعض
 صور اللفظي لانه اعم مما سبق **قوله** وشرطها ايضا ان هذا
 يفيد خروج ابراهيم على مذهبه من اشترط تحريك الوسط اذ
 وسطه ساكن مع عدم صرفه اتفاقا من المذهبين لوروده في العزل
 فلما نسب تقرير المذهبين بما في الالفية وشرحها للاشموني

من ان الزيادة على ثلاثة احرف تمنع الصرف اتفاقا وحمل هي شرط
 فيخرج الثلاث في مطلقا والشرط هو او تحرك وسط وسطح
 الثلاث في فتمنع التحريك الوسط منه او شيئا اى فعلى القول
 الاول لا يمنع الثلاث في مطلقا وعلى الثاني لا يمنع الثلاث في الساكن
 الوسط اى لا يجب منه بل يجوز او يمنع فالقول الثاني تحمة
 قولان بالنظر للمفهوم تأمل **قول** امثالها خبر عن عنوان
 وما بعده والصغير في امثالها راجع لهور وشعيب وما بعدهما
 قال العلامة الشيبيني الظم ان يحكى ليس انجى وانه منقول
 من كقول المضارع كاجد وكذا ادم على القول باشتقاقه وكذا
 ذوالكفل ثم رايت في البصاوى وغيره في تفسير سورة مريم
 ان الاظهر ان يحكى اسم انجى ويحتمل انه منقول عن الفعل كيعمر
 ويعيش وفي نسخة الهزنية لابن حجر صحيحا قال عريثة ادم على القول
 باشتقاقه واعلم انهم فروا ان الهمزة راجعة الى اللفظ وانها
 فرع عن العربية لكن قد يتوقف في فرعية الهمزة اى فرعية
 كون اللفظ انجى مع انه العربية متأخرة الا ان يقال ان
 فرعيتها بالنظر لاستعمال العرب اذا اصل ان يعقد العرب
 بمعنى بالفاظ عربية وفيه ما لا يخفى اذ لا يظهر الا لو جعله
 العربي على غير ما وضع له في لغة الجحيم وذلك ليس بلان
 واعلم ان اسماء العباد والامكنة ونحوها ان لو حلتا وابل
 معناها مذكروا صرفا او بمؤنث منعت فالتذكير باعتبار
 المكان مثلا والثاني باعتبار البقعة مثلا ومن ذلك قوله
 تعالى اهبطوا مصر امع قوله تعالى ادخلوا مصر نعم ان وركب
 عن العرب تذكير فقط او ثاني فقط اتبع ومن الثاني مشتق
 هكذا قيل قلت لا ما ينفع من التأويل فان حمل على الاولى فقد
 يسلم اه فتأمل **قول** اى وزن يختص بالجر وذلك
 كصفة الماصى المفتوح بناء للمطوعة كتعلم او همزة
 وصل كانطلق واستخرج اعلا ما لكن بعد التسمية تكون

همزة قطع وكصيفة الماضي المبني للجھول علما وكصيفة الامر
 من غير فاعل ومن غير المتلاقي كا نطلق ويخرج وانما ما صبح
 للامر من فاعل كضارب بكسر الراء امر من ضارب بفتحها فليس
 من المختص ولا مما به الفعل اولى بل به الاسم اولى وانما ما صبح
 من التلاقي فهو مما به الفعل به اولى **قول** على وزن المحمّل
 اعي واملح وزن كعلو فليس من المختص ولا مما به الفعل اولى
قول ولما دخل اى اسم لفع دويبة تشبهه بنت عرس
قول فان لم يكن الوزن الحرفية قصير فكان الامور ان
 يقول فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرط ان يكون
 الفعل به اولى اما كونه غالبا فيه كا نخذ بكسر الهمزة والميم حجر
 كحل واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع والميم
 بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة في ضعف الفعل حال
 كون التلاقي اعلما فان موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم
 كالغمر من ضرب فانه موازن التمد والامر من ذهب فانه موازن
 اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ايلم واما كونه
 مبداً وان زيادة تدل على معنى في الفعل كا نخذ ونخذ وتغلب
 ونغشكر اعلما فهذه مبدؤة بحروف تدل على معنى في الفعل
 كالنكلم والغيبة والخطاب ولا تدل على معنى في الاسم
 كافكل بفتح الهمزة وسكون كغاب بينهما وهو الرعدة
 واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام فان نظائرهما
 تكثر في الاسماء والافعال لا يمكن الهمزة من افعل
 وافعل فتدل على معنى في الفعل كجور هب واكتب ولا
 تدل على معنى في الاسم فكان المفتحة بهمزة احداهما من الهمزة
 اصلا للمفتحة بهمزة احداهما من الاسماء ومن نظائر افعل من
 الاسماء ابين واسود واخضر ومن الافعال اذهب واعلم
 واسمع ومن نظائر اكلب من الاسماء اجبر واجه واعين
 ومن الافعال انصر وادخل واخرج وقد تجتمع الغلبة والبناء

بالزيادة نحو برغ بحتية فراء فيم فعين معجمة بوزن يضو
اسم مجازة ببض دقاق نلم وتنضب بفوقية فنون فصاد
معجمة فوحدة بوزن تنصر اسم شجي وانما يختص بالاسم
او يكون الاسم به اولى او يكون فيها على حد سوى فلا يمنع
كضرب في الوزن المختص بالاسم فعل يسكون العين
كضرب وضخم ومن الوزن الذي به الاسم اولى فاعل نحو
كاهل فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا
ان الاسم به اولى لكونه فيه اكثر ومن الوزن المستويات
فيه فعل يفتح العين وفعل فان الصيغة الاولى توجد في
الاسم كضرب وجعل وفي الفعل كضرب والضعيفة كناية
توجد في الاسم كضرب وفي الفعل كضرب كخرج قوله فانظر
في الحاشية قال شيخنا محضله انه يشترط في تأثير وزن
كفعل عدم قبول الاسم التاء بحسب الاصل او العملية
اذ لم يحرقها يخرج عن وزن كفعل فاسود لا يقبل التاء
بحسب الاصل اذ مؤنثه سواد وقبوله التاء في اسودة
اسم للنخلة الا نفي السواد ليس بحسب الاصل فهو ممنوع لوزن
كفعل والصفة لغو من الحوق كالتاء بعد الاسمية واحمد
كاسود الا انه لا يقبل منه احمرة ويحمل وصفا للطوع على الفعل
يقال في مؤنثه يعللة للمناقاة البخسة المطبوعة على العمل قال
يا زيدا العملات غير ممنوع لقبوله التاء فاذا سمي به صار
لا يقبل التاء فان منع للعملية ووزن الفعل وجد فيه
كشرط وهو عدم قبوله التاء للعملية ويشترط لزوم كون
هيئة واحدة فلو تغير كأمرا وانما فانها في حال كرفع كخرج
وفي حال كضرب كعلم وفي حال الجر كضرب في لغة من اتبع
حركة ما قبل الاخيرة لم يبق في منع كضرب فاعلم وانهم
عليهم مصروفان ويشترط ان لا يخرج بالتغير الى وزن
يخص الاسم فان خرج اليه كرد وقيل عليان فان اصلهما

رد وقول ولكن الاعلال والاوغام اخرجهما الى المشابهة
 برد وديك لم يبق شرمع الصرف فاما اذن مصرو فان فلور دخل
 كتنغير ولم يخرجها الى ما ذكر امتنع صرفه كيزيد والتغير العارض
 كالا ضلي عند سن وابن مالك خلا فاللبرد والمازني وموافيقها
 فلور سميت بضرب المبني للفعل ثم سكنت رآه تخفيفا بعد
 التسمية صرفته على رأي سن وصاحبه ومنعته على رأي غيرهما
 ولو كان محققا قبل التسمية انصرف قوله واحداه لكن كشرط
 الاول جار مع الوصفية ايضا بخلاف الاخيرين فانها خاصان
 بالعلمية التي الكلام فيها **قوله** ومثل ذلك حسان من الحسر
 بفتح الحاء وهو القتل يقال حس الحسد الجراد قتله **قوله**
 من كعفة الح ومن شرفا لبعض قولك لشخص سمي عفانا
 انصرف عفان لم لا فاجابه بانه ان اعتنى به الملك لا ينصرف
 والا انصرف **قوله** وله الحاق اي ولا قلب ولا تخفيف
 ولا لامادة معني رائد فخرج بقولنا ولا قلب اس مقلوب
 ياس وخرج بقولنا ولا تخفيف فخذ يسكون الحاء مخففت
 مكسورة ما وخرج بقولنا ولا لامادة معني رائد رجل صغير
 رجل والمعنى الرائد هو التحقير **قوله** دليل غير منع الصرف
 وذلك الدليل هو ما اشار اليه في ما سأتى من ان الاصل
 تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وحيث لم يتعدد اللفظ علم
 انه معدول عن متعدده **قوله** وهذا غير صحيح الخ قد
 يقال الوصف في كذا مضمصدر المبني للفعل فيرجع
 للوصفية ولو سلم ان المراد به الاسم كما قال فليس عدم
 صحته لما قاله ان الاسم اعم من الوصف بل لكونه ليس احد
 كعلمين **قوله** وان غلبت اسميته بعد ذلك اي كما في
 ادم الوصف اصالة استعمل بعد اسما كما في قول الحجاج
 لا تحللك على الادم **قوله** بخلاف كعكر وذلك كما في
 اربع في قولك حررت بنسوة اربع فان من اسماء العدد لكن

كعرب وصفت به فهو منصرف نظر الواصل ولا نظرا عرض له
من الوصفية **قوله** ناظره المار به القلب بدليل كشرط وان
كان يطلق كثيرا على انسان العين **قوله** رايت كولد الخلد
كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متبركا مولى لعايا الشر
والغنى جبارا عنيدا تغافل يوما في المصحف فخرج له واستغفر
وجاب كل جبار عنيد فزق المصحف وانشد

تهدد لكل جبار عنيد	وها انا ذاك جبار عنيد
از اما جئت ربك يوم حشر	فقل يا رب من قتي كولد

فلم يلبث الا اياما حتى نجا وعلق رأسه على قصرة ثم عمل على صوم
يلزم نساء الله السلامة من شرور انفسنا اه صب **قوله**
ان شئت الخ يحتمل ان تكون ان مصدرة حذف قلبها
لام التحليل وان تكون شرطية اني يجوز انهما مرفوعا لات
فعل الشرط ماض والاشتهام للتقدير وثمت بكسر
كشيق العجة اي نظرت وبريقا تصغير بريق والتلق لمع
والاولق الجنون وجملة اعتاد اولقا حال من المضاف اليه
او نفت له لانه شكر في المعنى كمثل الحمار يحمل اسفارا كذا
قوله العيني وتبعه غيره وفي الحالة نظرت عدم شرط مجيبي
الحال من المضاف اليه صب **قوله** ثلاثة افعال في وجه
التحلاق اشكال ولعل المراد بالصرف التسوية وهو موجود
تقدرا على القولين الاعميرين مع الاضافة اوال شراف
لمن ترك التقييد بعدم الاضافة اوال التلوال لوصف وجه
اولا نزار على مذهب من يقول انه عند ال او الاضافة
منصرف كما هو احد المذاهب التي ساقها المحشر **قوله** واصطفا
قطع الحركة الخ هذا مبني على ان الاعراب لغظي كما ياتي قريبا
قوله الاسقاط يقال حذف الحرف اسقطه **قوله**
وكقطع يقال حذف رأسه قطعا **قوله** والوصل
يقال حذفه بجاثرة وصله بها **قوله** اي منه الحاجة

لتأويل في بمن بل الظن ان الحذف من الكلمة في حال الخط الا ان
يراد بالخط المخطوط قوله حال من الواو فساد ظ للمتنبيه
فالصواب ان تبعا لعل لقوله حذف في الخط قوله حذف
ضمة الواو الاولى لا اويقال تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
الفاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين الخ وهو اولي كما افاده
المحشيون قوله وانما لم يحذف واو الضمير الخ قال
العلامة الشيبيني ولك ان تقول حذف واو الضمير للبقاء
الساكنين ولا يضر في الحذف كونها كلمة لشبوت مثل هذا
الحذف في الفعل الصحيح كتصيرن بضم الراء خطا بالجماعة
الذكر مؤكدا بالنون وهذا الوجه هو الظاهر ويشهد له
كلام النحاة في مواضع حذف الفاء وعليه درج العلامة
السيوطي في تفسير الآية واعتراض محشييه عليه لا وجه
له كما الحقناه بالهامش هناك وان بلغني ان بعضا انكر
على فلا حول ولا قوة الا بالله قوله خلافا للشيخ الشنوافي
قد يقال الحق ما سلكه لان لا يرد ان الكلام في المعربات
كما تقدم ذلك فالاعتراض عليه في اقتضاره على ناقل الاعراب
سببه الغفلة كما تقدم والاستناد الى ان المبني في محل جزم
لا يجوز ولا يصلح الاراد على المعترض فتأمل اه شيبيني
قوله لو اسقط الخ اشهر الجواب عن مثل ذلك بان المراد
بالاخر ما ليس اولا فيصدق بالالف مثلا وما قبلها من
حروف الكلمة فالظرفية من ظرفية الجز في الكل ولكن
ربما يقال ان الكلام يصدق بالالف يخاف اذهي مطروفة
في غير الاول فيقتضي خروجه من الصحيح الاخر وليس كذلك
الا ان تقيد الالف وما بعدها بالمتطرفة فاحتفظ عليه
اه شيبيني اويقال الظرفية من ظرفية الخاص في العام
فتأمل قوله اويقرأ بضم حرف المضارعة وقوله من اقرا
الضيوف المناسب ان يقول من اقرا القرآن لا يقال اقرا غيره

القرآن يقرئ اقرأ ويقال قرئ الضيف يقرئ بفتح حرف المضارعة
 قرئ ولا يقال اقرأ الضيف يقرئ اقرأ قوله ويوضو بفتح
 الياء وضم الصاد مضارع وضو بمعنى حسن وجمل قوله ثم
 دخل الجاهز الخ اي بعد الابدال واما اذا دخل الجاهز قبل
 قلب الهزة فسكنها ثم قلبت الهزة لينا لم يحذف ذلك
 اللين لاستيفاء الجاهز حقه وهو حذف الحركة التي كانت
 موجودة قبل الابدال والابدال بعد دخول الجاهز قياسي لان
 الهزة ح تكون ساكنة بخلافه قبل دخوله فانه شاذ لكون
 الهزة متحركة فتكون متعاصية بالحركة عن الابدال قوله
 والافهم من قبيل علم الجنس التحقيق ان اسماء التراجم والكتب
 من قبيل علم الشخص على ما حققه العصام وتبعه المتأخرون
 وكذا اسماء العلوم وقوله غير مرعي فيها المعنى الاصلى لاما نع
 من ملاحظة ذلك مع العلمية بل الظم ملاحظة ذلك في قولهم
 تمة وفرع اه شيبيني لكن تقدم لك ان جعله علم جنس ليس
 مبني على التدقيق الفلسفي بل هو تقدد حقيقي لما تقدم
 وتقدم عن الصبان انه مبني عليه وان للتدقيق الفلسفي
 صورتين قول الش في ذكر حاصل لا يخفى ان الذي يتحصل انما
 هو المعاني وضافة ذكر الى ما بعده من اضافة الدال للمدلول
 ان كان الذكر بمعنى المذكور اي الفاظ مذكورة وظرفية الفعل
 فيه ح من ظرفية العام في الخاص فان كان الذكر باقيا على
 مصدرية احتج لتقدير مضاف اي ذكر دال حاصل الخ وعلى
 هذا فالظرفية من ظرفية المتعلق بفتح اللام في المتعلق
 بكسرها اي الفاظ يتعلق بها الذكر المتعلق بدال حاصل الخ
 وتلك الالفاظ هي عين دال حاصل الخ قوله ولا يصح ان
 تكون من هنا الخ بناء على انها متعلقة بذكر ولك ان
 تجعلها لا تبدأ كما هو الظم من مقابلتها بال وتكون متعلقة
 بحاصل اي المتحصل من الاول الى الآخر ولا شك في صحة

ان التحصيل متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدا منه كما في سرت
 من البصرة فالسير متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدا
 منه اه شيبيني او يجعلها لا ابتدا متعلقة بمحذوف حال
 مما تقدم او متعلقة بتقدم قوله اما لان المراد بالمعربات
 الى ان قال قال فيه للجنس هذا غير صحيح لان المراد الحقيقة
 في ضمن الجميع اى الالفاظ المعربة وانقسام الحقيقة باعتبار
 محالها التي هي الالفاظ الخارجية فالمعرب هو الجواب الثاني
 اه شيبيني وهذا مبني على ان المراد بالانتين في قوله الصادق
 بالانتين الغردان ولما اذا اريد بالانتين النوعان اعني المعرب
 بالحركات والمعرب بالحروف لان الجنس كما يصدق بهذين
 النوعين يصدق بغيرهما الوفر من وجود العرف في الخارج كان
 كلامه صحيحا **قوله** والمراد اربعة ابواب لا حاجة اليه
قوله ولفظ النوع زائد ايم فيه انه وان فهم ما بعد
 الا انه لا يعد زائد للتوكيد **قوله** اما الحق منهما لم تقل
 ان المفرد في باب الالعاب ما ليس مشني ولا مجموعا ولا ملحقا
 بهما ولا من الاشياء الخمسة وتقدم ان جمع التكرير هو
 كذا في تعريفه بناء المفرد من غير لحوق علامة جمع فلا حاجة
 الى الاستثنا فلا تقلد اه شيبيني **قوله** لانه ليس هناك
 افراد مما دخل تحت كل تخلف عن الحكم ايم فيه نظرا لان كلام
 المصنف يقتضي ان الفعل المضارع يخفص بالكسرة والاشياء
 الثلاثة تجزى بالسكون وليس كذلك مع ان المصنف لم
 يتعرض لذلك في الاستثنا فلا بد من حمل الكلام على الكلي
 المجموع لاجل تخلف بعض الاحكام الذي هو الخفض والجزم
 في بعضها الذي هو الفعل المضارع بالنظر الى الخفض والاسم
 باقسامه بالنظر الى الجزم لعدم دخوله فيه هذا مراد الشافعي
 وهو لا ينافي ان الثلاثة اشياء الخارجية ملاحظة لخروجهما
 من قوله كلها حتى يصح ما اجمعوا عليه من انه لا يحتاج

الى الحد الكلي على الكل المجزئ في الاشارة الى قوله فيما ياتي وخرج
 عن ذلك الخ الذي هو في قوة الاستثنا اما ان انظر اليه فكل
 على معناها الشايع الذي هو الكل الجعبي وحاصل ما يقال ان
 هذا المقام ان فيه شيئين الاول انه يفيد ان كل واحد من
 هذه الاربعة يرفع بالضمه وينصب بالفتحة ويخفض بالكسرة
 ويجزم بالسكون مع ان الفعل لا يخفض فيه فصوله عن قوته
 بالكسرة والثلاثة الاخيرة لا يجزم فيها فصوله عن كونه بالسكون
 فدفع هذا التمهيد بقوله اي فجوهرها يرفع الخ وان كان بعضها
 يختص بكذا وبعضها بكذا والمعنى اذن الثلاثة الاول
 ترفع بالضمه وينصب بالفتحة وتخفض بالكسرة والفعل
 يرفع بالضمه وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون الثاني انه
 بعد هذا التوزيع يقال ان الثلاثة الاول لا تنصب كلها
 بالفتحة ولا تخفض كلها بالكسرة والرابع لا يجزم بالسكون
 دائما فيدفع هذا بحسب الاصل واما ما لم يوجد فيه ذلك
 فمما خرج عن الاصل ومن لم يفرقه فزعمه الى هذا اطال المعال
 واتعب نفسه فيما قال فلا اعتراض على الله الدقيق الفكر
 والنظر الجاري على ما يشهد له الحس والعقل ولا يغفلوا عما هم
 على الاعتراض عليه والله الموفق اه شيخنا وشيبي
قوله قلت ان سلم الخ ظاهر تاتي المنع بان يقال لا نسلم
 ان المعتدل عند الحاجة يختص بما اخره حرف علة لان هذا
 يحتمل ان يكون مذهبا لبعض الحاجة لا لجميعهم والمصلي ليس منه
 تامل **قوله** فعلى هذا يكون حقيقة عمر فية قال كرامة
 كشيبي هكذا قالوا هنا قلت لا يريد ما كتبه على قوله
 كص ساقا في تشبيه الاسماء وخاصة فلا تغفل **قوله**
 ومن العرب من يلزمه الالف الخ المناسب ان يقول
 والزاه الالف واعرابه كالمفردات الخ ليس معطوف على
 قوله الزاه الالف واعرابه كالمفردات الخ فيستفاد

ح انه مقابل للمشهور كالذى قبله اه شينخنا قوله واعرابه
 اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الالف قال العلامة الشيبيني
 هكذا قالوا وهو يفيد لزوم الالف ولو نقل من حالة النصب
 او الجر ملاحظا خصوصها وقد يتوقف فيه وكذا يقال فيما ياتي
 من بعض اوجه اعراب جمع مذكر السالم فراجع قوله
 واعرابه كجبن الخ تخصيص هذا بالمسمى به غير ظاهر اذ هو
 يجري في غير المسمى به من الجوع عند قوم كما يعلم من متن
 الالفية وشرا لا شموقي اه شينخنا قوله وشبه العجة
 اى لانه ليس في الاسماء العربية المفردة ما اخره واو ونون
 زائدتان قوله اى المضموم ما قبلها الى ان قال نحو وانهم عندنا
 لمن المصطفين الصواب كما في بعض النسخ نحو المصطفون قوله
 بيان حقائق الافعال اى وبيان عددها واسماؤها وقد ذكرها
 بقوله ثلاثة ماض الخ وبيان احكامها وقد ذكرها بقوله فالماضي
 مفتوح الاخر الخ على ما ذهب اليه الش وسياق الكلام عليه
 وبيان النواصب للمضارع منها والجوازم فاقصر المحشى
 رحمه الله على ما ذكره لا دليل عليه اه شيبيني قوله
 جمع فعلا بفتح الفاء اى على القياس او بكسرها على ما هو المسموع
 قوله لانها لا تنحصر في ثلاثة فيه انه ان اراد ان افراد
 الافعال اللغوية لا تنحصر قلنا كذلك افراد الافعال الاصطلاحية
 لا تنحصر كما سيعرف بذلك اخر القولة وان اراد ان انواع
 اللغوية لا تنحصر فباطل لان انواع اللغوية تنحصر من حيث
 زمانها في ثلاثة ايضا اذ هي ماضوية او حالية او استقبالية
 كما ان الافعال الاصطلاحية كذلك باعتبار الزمان الماخوذ
 فيها جزا فقوله ثلاثة لا يدل على التقيد بالاصطلاحية
 فالصواب الاستدلال على ذلك بما ياتي في كلامه كالفتح
 والجر ودخول احرف الزيادة في الاول اه شيبيني قوله
 قال فيه للعهد الذهني لوجعل اللام للاشارة الى الفعل

المتقدم في قوله اسم وفعل لكانت ال للعهد الذكرى وان
 اختلغا افرادا وجمعا وانما لم يكن ال للاشارة الى الافعال
 من قواء وللأفعال من ذلك مع انه موافق له جمعية لان
 الافعال هنا كمراد بها المعربة بخلاف ما هنا فافهم امر شيبيني
قوله لان لام الجنس الخ فيه انه تقدم له ان اللام للعهد
 لكن تقدم ان العهد لا ينافي الجنس اذا كان المعهود جنسا
 وحقيقة كما هنا ثم ان ظاهره ان المحصر لا يتاقي الا اذا كانت
 اللام للجنس وهذه طريقة مزجوجة جرى عليها المحشي
 تبعا للشيخ على الاجمورى ولذلك قيل ان المناسب ان
 يقول مبتدأ بجنس لام عرفا بمحصر الخ وبعضهم يقرر ان
 المحصر ما خوذ من الاقتصار في مقام البيان تامثل **قوله**
 اوقارن بعض وجوده فهو الامر قال شيخنا فيه ان ما كان
 للمضارع جعله للامر وبالعكس على ان المقارنة لبعض الوجود
 ليست بلازمة في المضارع والذي في م دانه ان تاخر التلظ
 به فالماضي او تقدم فالمستقبل او قارن فالحال اه وهو ظاهر
قوله قدم على المضارع الخ في صب قدم الماضي على ما بعده
 لسبق مدلوله على مدلول ما بعده فان الماضي وقع وانفصل
 وغيره لم يحصل وقيل ان المضارع سابق من حيث ان الشيء
 مستقبل اولا ثم يصير ماضيا والاول ناظر لشيئين شئ ماض
 وشئ غيره والثاني ناظر لشيء واحد تجرى عليه الازمنة
قوله بان يكون الحدث والزمان معتبرين الخ محصله
 ان معنى قول الشماول الخ لفظ دل دلالة تضمنيه على
 حدث مقيد باقتران في الوضع بزمان هو والحدث المقترن
 به مدلول له فليس اذن في كلام الشماول المدلول المطابق هو
 الحدث حتى يعترض عليه بانه لا يقتضى دخول الزمان في
 مفهوم الفعل بل الذي فيه ان الحدث المقيد بانه صاحب
 الزمان في الوضع مدلول تضمني وهل هو مع المصاحب في

الوضع معنى تضيئي او مطابق مبنى على اعتبار النسبة وعدمها
 وبه تعلم انه ليست الدلالة على الحدث المقيد بالمصاحبة
 في الوضع للزمان مطابقة اعتبار النسبة ام لا فلا يصح
 اذن تورك المحنة على ما داه شيخنا وقال الشيبيني ان كان
 المراد الاقتران في الخارج والوضع فقط كان قوله اوله دلالة
 معناه دلالة تضيئية وهي الدلالة على جزء المعنى
 اذ هو موضوع للحدث والزمان فقط على كلام الجمهور والذى
 دل على النسبة جملة الكلام على ما سبق لك هل النسبة
 جزء من الكلام اوله وان اريد الاقتران بالزمان في الدلالة
 ايض كانت الدلالة دلالة مطابقة اذ هي الدلالة على تمام
 المعنى **قوله** الجائى بكسر كاء نسبة لجماعة قرية بالمغرب
قوله والا اعتبارا لما هو باصل الوضع دخل بهذا نحو
 بعث مما هو لانتشار الماضي المراد منه المستقبل عند
 الاشارة الى القطع بالوقوع كاتى امره الطاع وعند النفي بلا وان
 في جواب القسم او بعد كلم المجازاة غير لما او بعد ما النائية عن
 كل ظرف نحو ما رامت السموات او بعد هزة التسوية او بعد
 كلما او حيث او حرف التخصيص الطلبي او الواقع صلة عام او
 صفة عام ككل رجل اثنى اوفى التعاريف لانه في الاصل
 للمضى وهذا الاستعمال عارض ودخل نحو كاد وعسى ونعم وليس
 مما انسلخ عن الزمان لانها تدل بالوضع على الزمان وخرج اسم
 المفعول كهيئات لان معناه غير مقترن بزمان لانه تعقلا المفعول
 والمراد بزمان ولو توهم فدخل في تعريف خلق الله الزمان
 وارادنى الازل كذا التوهم العقل الزمان افادهم ولكن اسمه
 المفعول خارج بايقاع ما على فعل **قوله** ورد ذلك ابن مالك
 بما يطول هو ان ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يوجد في
 الماضي اما الاول والثاني فانك اذا قلت ذهب زيد احتمل
 قرب التعجب وبعد فانك ادخلت قد فقد تخلصر اما الثالث

فلان لماضي يقبل الادم اذا وقع جوابا للواو اما الرابع فليس
 بمطرده ولو سلم فالماضي ايضا يحكى على الاسم كخرج فهو فخرج
 واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا واختار ابن مالك
 ان وجه الشبهة المقتضى للاعراب توارد المعاني المختلفة عليه
 كالاسم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهي
 عنهما مطلقا والنهي عن المصاحبة والنهي عن الاول والاول واجبة
 كثنائي فالفعلان مجزومان على الاول والثاني منصوب على
 كثنائي ومرفوع على الثالث على الاستثناي وكذلك الاسم
 نحو ما احسن زيد بالوقف فانه يحتمل ان يكون منغيا او متعجبا
 منه او مستغما عنه فعلى الاول تقع النون وترفع الدال على الثاني فتفتح
 النون وتنصب الدال على الثالث وترفع النون وتخفف الدال ويرد ما انما وبيان
 كماضي ايضا قابل للمعاني المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه
 يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما
 صام ولكن اعتكف **قوله** وفيه ما تقدم الخ تقدم ما فيه
قوله لان الواضع الخ وقوله اسم الفاعل حقيقة في الحال
 محاذ في الاستقبال حذف منه الكاف اي كالحقيقة لكثرة
 الاستعمال او معناه في الحدث للتحقق بالفعل والحدث الغير
 متحقق بالفعل فاذا كان الفعل حاصلا كان حقيقة لا لان
 الزمان حاضر بل لتحقق الفعل وان لم يضمن الزمان وان لم
 يكن حاصلا كان تجازا لعدم حصول الفعل لا لاستقبال
 الزمن وان لم يضمن وتفرق بين المعنى في المفهوم والدلالة في الغير
 المعنى افاده شرن **قوله** وكذلك اسم كفعول لا حاجة
 الى احتجازه كالذي قبله بهذا القيد لانه لم يدخل في هذا التي
 بمعنى فعل كما فسرها به او لا نفهم لوفسرها بلفظ لساغ
 ذلك **قوله** هو القدر المشترك الخ هذا بيان للحال العرفي
 والا فاللفظي جزء لا يقبل تقسيمه **قوله** وجمعه امر
 الاولى او امر **قوله** من اضافة صفة الخ لفعل الاولى

ابقاء الكلام على حاله فيكون من اضافة المصدر لمفعوله قوله
 اتي به على صورة الامر اي لافادة كثره المبالغة في التفعف فيقول
 في اعراب نحو اكرم بزيد اكرم فعلا ما ض مبنى على فتح مقدر على اخذ
 منع من ظهوره مجيشه على صورة الامر والباء في بزيد زائدة
 لا صلاح اللفظ لانه لما غيرت الضيغة فتح رفعه لان صيغة
 الامر لا ترفع الظاهر فزيد الباء في الفاعل ليصير على صورة
 لفعل المجزوم بالباء كما مر بزيد وما ذكر من انه ما ض على صورة
 الامر هو مذهب البصريين وقال الفراء والنخشي وابن كيسان
 لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر على الفاعلية
 والباء للتعدي داخل على المفعول به لان الله اه توضيح معشر
 قوله الله واما احكامها جعل كلام المصبيان للاحكام لا يظهر
 في قوله والمضارع ما كان في اوله احدى الزوائد فانه تعريف
 للمضارع عند النحويين اه شيبيني وقد يقال على تسليمه ان
 زكوه وسيلة لقوله وهو رفع الآخر ثم قال والتذي يظهر
 في هذا المقام ان قول المص فاما ضي ان تعاريف للادفعال الثلاثة
 متفرقة على التعاريف بالامثلة على ما سبق لبيان الاحكام
 كما قال كنه والمعنى فاما ضي هو الذي تحذف اخر مفتوحا دائما
 والامر هو الذي يحذف اخره دائما والمضارع ما كان له لكن
 يقال ان مفتوح الآخر دائما يصدق بنحو ابن والمجزوم دائما
 يصدق بنحو غيرهما التعريف غير مانع ولا يشمل نحو ضو
 مما حصل فيه تغيير فهو غير جامع ولذلك دفع ذلك بان مفتوح
 ومجزوم واقعان على فعل والمعنى فعل مفتوح الآخر وفعل
 مجزوم فله يدخلها تقدم وسياتي في الله دفع عدم كشمول
 قتابل اه قوله الله فانه يضم اي لفظا يحمله او قدرا كقول
 ورموا ودعوا والقاعدة انه اذا اتصل بممثل الادم واو فان
 كلاما قبلها مفتوحا او مضموما بقي على حاله والا فمضمو
 نحو بافتح الزاي اصله غمزوا بواوين لام الكلمة وواو

الجماعة استعملت كضمة على الواو فحذفت كضمة فالتقاء ساكنان
 حذفت الاولى لالتقاءهما وبقي ما قبل الواو مفتوحا وان شئت
 قلت تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت الفاعل حذفت وحرك
 سر وابطع الواو اي سار واسارة لان فعل الواحد سر وابطع
 كمراد وفتح الواو ويقال سر والرجل بمعنى سار فاذا جئ
 بواو الضمير فقلت فتحة واو الفعل ضمة لمناسبة واو
 ضمير ثم حذفت كضمة لاستئصالها على الواو واجتمع
 ساكنان فحذفت واو الفعل فصار سر وابطع المراد ونحو روضا
 وفعله رضى بكسر الصاد فان اتصل به واو كضمير ضمت
 كياء لاجل المناسبة ثم حذفت كضمة لاستئصالها على الياء
 ثم حذفت كياء لالتقاء الساكنين ثم حركت الصاد بالضم
 للمناسبة وقد نظم تلك القاعلة مع غيرها الشيخ الصفوي
 في ابيات قليلة وشرحها بشرح سهل فارجع اليه ان اردت
 الزيادة **قوله** ومن المبني على الفتح الظاهر بابا الخ انما
 كانت كفتحة اصلية للمناسبة الالف لسبق الياء عليها بخلاف
 نحو غلاحي في البحر فان كسره لمناسبة الياء لسبق الاضافة
 على دخل كعامل **قوله** وانما سكن آخره عند اتصال الضمير
 الخ اعترض بان نحو شجرة وبقرة فيه ذلك لقولي ولعله كرهوه
 ولعل كانت نأوه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل
 للزم الضم ان كل منهما لا يغني عنه ولو جئ نحو قلمسوق
 قلب كواو ياء والفتحة كسرة لرفضهم كواو المنطرفة بعد ضمة
 ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك كسكون الضمير الفاعل من
 كفتح في نحو كرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت كذا ونون
 كسوة على ما لان كلاهما ضمير رفع متحرك في متصل وخسر
 الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فحذف فيه
 ويمكن الجواب بان ذلك مفتقر في الاسم لفتحة كشيخة
 وبقرة وبان حركة الاعراب خفيفة لكونها غير لازمة

قوله اقول ان قوله على خلاف الاصل الخ فيه نظر لانه لو
 كان المراد بقوله على خلاف الاصل هذا المعنى لزم ان قوله الخ
 على الاصل معناه ان بناء على الفتح هو الاصل لانه مقابل له
 كما يشهد بذلك الذوق مع انه لا يصح ان يقال ان الفتح
 هو الاصل في البناء بل الاصل فيه انما هو السكون والذي
 يظهر ان قوله على خلاف الاصل راجع لكل من قول كثر فانه
 يسكن ومن قوله فانه يضم ومعنى كونه على خلاف الاصل انه
 مخالف للاصل المتقدم وهو الفتح اللفظي اى والتسكين
 والضم الذان معهما الفتح مقدرا لكان للاصل من تنطق
 به وتحصل كلام الله على هذا ان قوله على الاصل معناه
 ان الاصل هو الفتح اللفظي وذلك لان الاصل في اللفظ
 اذا بينى او عرب على حركة ان يظهر عليه هذه الحركة وقوله
 ما لم يخ استثنى من الفتح اللفظي لانه مبني اذن على فتح
 مقدروا الى ذلك يرشد تعبيره بقوله يسكن ويضم دون
 ان يقول يبني على السكون ويبني على كضم فليس في كثر ما
 يدل على انه ماض على الطريقة المرجوحة وقوله على خلاف
 الاصل راجع لقوله يسكن ويضم لا يضم فقط والى
 الاصل للعهد المذكور اى خلاف الاصل المتقدم وهو فتح
 اللفظي اى فالضم والتسكين الذان معهما فتح مقدرا
 مخالفان للاصل من النطق به فالتسكين يخرج اللين عن ظاهره
 فكل منهما ماض على الطريقة الراجحة وليس في كلام كثر ما
 ينافي ذلك فهو على وتيرة واحدة فلا حاجة لما اطال به هؤلاء
 الا شياخ ولا وجه له غراض الحجة بل معناه فاسد كما
 علمت والله ولي كسوفيق **قوله** فلا يمتسب ذلك الا
 مذهب الخ لا ينافي ذلك قول المص اولا الا فعلا ثلاثة لانه لا
 طاع من الحكم عليها بانها ثلاثة فنظر للصورة وان كان اصل
 الامر المضاع **قوله** اى الصحيح الاخرى وحمل عليه غير

طرف الباب **قوله** والعبرة في كونه متحركاً باللفظ الخ أي لكونه
 سهلاً ولا فلو اعتبر التقدير لصح أيضاً فإن الأمر وهو في أصله
 لتقوم حذف اللام ثم التاء ثم الألف ثم همزة الوصل ثم نقلت
 حركة الواو القاف فاستغنى عن همزة الوصل ثم حذفوا الواو
 لا لتقاء الساكنين **قوله** مخروفاً أصله لتكفيف على اللام
 الأول حذف اللام والتاء ثم الألف ثم همزة الوصل ثم نقلت
 حركة الفاء الأول المكاف فاستغنى عن همزة الوصل ثم
 حركة الكاف الثانية بأي حركة من الحركات ثم ادغم وهكذا
 يقال فيما بعده **قوله** وما لم يتباشرة نون النسوة لأحاطة
 لتعقيد بناء الصحيح المتفرع على السكون بذلك لأنه مبني
 على السكون قبل المباشرة وبعدها وكون السكون الذي
 مع نون النسوة غير السكون الحاصل أولاً لتكفيف الخ أي إليه
 إنما يحتاج إلى هذا التعقيد في المعنى الآخر لأنه مبني على الحذف
 ما لم يتباشرة نون النسوة والابني على السكون **قوله**
 واشتمل وجه الاستمالة أن الله لم يستفد منه حكم فعمل
 الأمر مع نون التوكيد سواء كان صحيحاً أو معتلاً ومع نون
 النسوة إذا كان معتلاً على ما علمت وحاصل المسألة أنه
 إما أن يكون صحيحاً أو معتلاً وعلى كل حال من نوني التوكيد
 والنسوة ومن ضمائر الرفع الثلاثة أو متصل بواحد منها
 فإن اتصل بضمير الرفع بني على حذف الكسرة أو اعتل أو
 بنون النسوة بني على السكون كذلك أو بنون التوكيد
 بني على الفتح وليس هناك سكون بناءً مقدروا قديماً
 على السكون المقدرون لم يتصل به شيء بني على السكون
 أن كان صحيحاً وعلى الحذف أن كان معتلاً بدر **قوله**
 لكن الاستدلال بالثاني مناقض الخ تدفع الحافضة
 بأنه استدلال على أنه جمع زائدة لأن الأندلسيين أحدهما
 معين وهو الأول والآخر مرجح وهو الثاني لأنه وإن لم

تجب مراعات القاعلة لكن الأولى مراعاتها وإلى هذا يشير كلام
المعلمة المدايني حيث قال واعلم ان زيادة الباء على كرونها
للثبوت انما يجب **انما قوله** ويزاد واحد الحروف بدون
غيرها أي من بقية حروف سائر المعاني التي هي حروف الزيادة
قوله لان الجامع لهذه الزوائد انما هي لما كانت القاعلة
ان الحكم اذا توجه الى لفظ كان المراد منه المدلول وهذا لا يصح
اضطر الى بيان المراد بالجامع لفظ حروف وفيه نظر لان
كلمة قال بجمعها قوله انيت لا يحتمل ارادة المعنى اذ القول
لفظ لا معنى وايض الضمير في جمعها عائد على الزوائد
وهي الفاظ والجامع لتلك اللفاظ لا يكون اللفظ
في ليس الداعي لانجام لفظ حروف ما قاله المحقق رحمه الله
والذي يظهر ان الداعي لانجام لفظ حروف هو الاشارة
الى انه لا يشترط في تلك الزوائد هيئة الحروف الموجودة
في انيت بحيث تكون الباء ساكنة في الباء مضمومة ولها
انجامها لانهما توهم اشتراط الهيئة مع انها لا تشترط
اذ الباء في المضارع مفتوحة لا ساكنة والباء مفتوحة
لا مضمومة وح يكون معنى الشيء بجمعها حروف ومادة قولك
انيت تقطع النظر عن الهيئة **قوله** ولما في نائت من
انيتا وم انما في نائت من عدم الحصول بالفعل
قوله زهر البصل عبارة غير هونيت له نوارا تحت
زكية **قوله** يقال برنات كشيب انما اخذ من الريف
يفيد ان الباء في برنات اصلية لان الباء في الريف اصلية
لانائت لا يما لا تزداد الا في اكثر من حرفين اصول واللفظ
الاخيرة هتارائت فالنونا والراء اصليان فقط مع ان
ظننا بل صريحه ان نون زجس ويا برنات انديتان مع ان
ياو برنات ليست زائدة كما علمت وان كان نون زجس زائدة
كما نضر عليه الاشموني قال لان الاسم الذي هو الزجس

الجيم فلو كانت كمنون اصلية لزم ان الوزن فعلل بكسر اللام الاولى
 ولم يوجد هذا الوزن في الة شيا ماه بن يادة من محشيه اه شينيق
 واليرقي التي هي الحاسبهم الياء وفتح الراء وتشد يد التون بمد
 او يفتح او يفتح الياء بل بمد قوله نحو قوله ولا تتبعان الخ
 التمثيل صحيح بالنظر للانفصال وقطع النظر عن الرفع الذي
 ككلام فيه لوجود الة الناهية وكذا المثال الرابع قوله كان
 في محل رفع مبنيا على السكون الذي فقله المحقق في حاشية
 الاشعري عن شيخه م دعن قل وغيره انه لا محل له مع احدى
 كمنونين عند مجرده من الناصب والجازم واياله محل مع احدى
 كمنونين عند وجود الناصب والجازم وقد تقدم لك ذلك فما
 جرى عليه المحقق هنا مرجح ولذلك قال شيخنا ليس له محل في
 اصلا فعمله محل نصب او جزم قل وقوله عنه م رد الخ
 افاده اول الذي قرره هنا هو سكنت عليه فاليه شغري بك
 كمد ود ولا يكب رده قوله مع ان الة سم لا يقع فيها اى
 لان حرفه تختص بمحكمة بالفعل والفعال الشرع لا يقع
 خبرها اسماء مفرد الة شذوفا والة سم لم يسمع بعد مالوك
 وان كانت الجملة في تاويله لانها حال اى شئ ثبت لك
 حال كونك غير فاعل والمصلة لا تكون مفردا **قوله**
 وصح القول الخ مجرد ابطال ان الرفع وقرعه موقع الة سم
 لا يقتضى صحة ان الرفع الجرد وانما يقتضى ابطال القول
 كثلاثة **قوله** وردد عليه الخ هذا لا يتأتى على قوله
 بكونيين ان اعراب المضارع بالة صالة لا بالمحل على الاسم
قوله فائدة ذلك الخ هذا لا يظهر الا لو حذف الشفاء الترفع
 وكسب والظاهر ان كلام المتن مبني على اللغة المشهورة
 التي لا تهمل وقوله فينصبه ويفجر به فنصب بحكم النصب
 واجزم المقابدين للرفع **قوله** ان تقرأ الخ تمامه منى
 كسلا وان لا تشعرا احدا وان تقرأ انما في محل نصب بدل

من حاجة في قوله قبله

يا صياحي فدت نفسي نفوسكم	وجيئنا كنتم لا قيمنا رشا
ان تحلوا حاجة لي فحق محلها	وتصفنا نفمة عندي بها وبدا

او من ان تحلوا المنسوب المحذوف تقديره اسالكما ولما في محل رفع
 خبر مبتدأ المحذوف عائد الى حاجة اي عني ان تقرأ والشاهد في
 هذا الاول المستحقة من الثقبلة خلافا للكونين قيل بدليل
 ان المعطوفة عليها واعتراض بانها لا مانع من عطف ان الناصبة
 وصلتها على ان المحففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر
 اهـ مع زيادة وقد يجاب بان مراده ان عطف ان الناصبة
 مرجح لكون ان المعطوف عليها ناصبة للتاسب والترجيح
 في الاستشهاد ولا يلزم التبيين ذلك ان تقول عدم وقوعها
 بعد بال علم او ظن دليل على كونها غير محففة اهـ صتان
قوله يوم الصليفا الخ عن بيت وصدره لولا فوارس من
 ذهل واسرتهم الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل
 بضم الذال الهمزة من بكر واسرة الرجل بالضم رهطه وكصليفا
 بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اهـ يعني ويجوز
 رفع اسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على ذهل ويوم
 الصليفا يوم من ايام العرب كانت فيه وقعة الصليفا مقصرا
 لصليفا وهي الارض الصلبة والطرف متعلق بجنود فوارس
 المحذوف اي موجودة يوم الصليفا ولا يصح تعلقه بلم يوفق
 لانه جواب لولا وما في خبر الجواب لا يتقدم عليه اهـ صتان
قوله جمع ناصب الخ واقتصار بعضهم على كنان خذرا
 من ان يقال ان فاعلا المذكور لا جمع على فاعل قصور لان
 لهم فيما اذا كان صفة لعاقل بدله وانه بقلية في وصف
 كما قل كفارس وفارس كما يعلم من الخلاصة **قوله** قد
 يكون عدما هو حذف كفن **قوله** وليس المراد به لا
 مانع من ارادة هذا كما هو الظاهر وقم خلاص في هذا الصلة

ولم واستدل الاول بقوله صلى الله عليه وسلم كما تكفوا بولي عليكم
 وان رد بان نون الة فقال الخمسة التي منها تكفون قد تحذف وتخفيفا
 كقولهم وتبني تدلني واستدل للثاني بقراءة بعض السلف
 لم تشرح بنصب الحاء وان رد هذا ايضا بان الفتحة لا تباع الحاء
 الام في قولهم تدلني فون كتوكيد متصلة بالفعل لكنها حذفت امر
 شيبيني **قوله** كان طلبة هذ عن بيت وصدره ويوما وثنا
 بوجه مقسم وقوله تعطر اي تطاول الى الشجر لاكل منه ولقد
 اسم فاعل من وبق برق مثل اوزن والسلم بفتحين شجره
 شوك **قوله** لكان لكم جواب قسم لتقدمه وجواب شرط
 محذوف لدلالة جواب القسم عليه بئاد على ان الشرط الامتناء
 كغيره في كون الجواب له عند تقدمه او جواب لو وجواب القسم
 محذوف بئاد على ان الجواب للامتناء على تقدم على القسم او باخر
 او جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم اه صب **قوله**
 هي المسبوقه بحملة الخ كان عليه ان يزيد ويباخر عنها جملة ولم
 تقترب بجاخر فخرج بقوله المسبوقه بحملة المسبوقه بمفرد
 فلا تكون مفسرة بل تارة تكون مصدريه بخور يدان يقوم
 خبره وتارة تكون مخففة من الثقيلة بخور واخر دعاهم
 ان الحمد لله رب العالمين وخرج بقوله دون خروقه ما اذا
 كان فيها خروقه فلا تكون مفسرة بل مصدريه بخور قلب له
 ان يقوم خبره من المجلس وخرج بقولنا وبتاخر عنها جملة
 ما لم يتاخر بخور ايت عسيهرا ان ذهبا فلا تكون مفسرة بل
 يرقى باي بد لها وخرج بقولنا ولم تقترب بجاخر ما اقترنت به
 نحو كتبت اليه بان يفعل فلا تكون مفسرة بل مصدريه
قوله وانطلق الملاء منهم قال في المعنى في تعليل كون ان
 في الآية مفسرة ان ليس المراد باله نطلق المشي بل انطلق
 السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل
 الاستمرار على كشي **قوله** كما قاله ابن هشام عبارته

في المفتى وتوصل بالفعل المضرف مضارعا كان كما مر وما ضيا
 نحو قوله ان من الله علينا ولعله ان ثبتنا انك او امر الحكاية
 من كتب اليه بان في هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في
 امرين احدهما كون الموصولة بالماضي والا مرهما الموصولة
 بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر نعم انها غير جابلية
 احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فتلا
 تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني انها لو كانت كناية
 محكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم
 بعد ان الشرطية ولا مماثلة للجواب عن العمل انه منقضى
 بفعل التوكيد فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على
 الامر باطراد وبإدواء الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها
 على الماضي باتفاق وعن الثاني انه انما حكم على موضع الماضي
 بالجزم بعد ان الشرطية لانها لما اشترت كقلب الى
 الاستقبال في معناه اشترت الجزم في محله كما انها لما اشترت
 التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اشترت النصب في
 لفظه ثم ذكر بعد خلاف الى حبان في الامر ودليله وبرها
 فانت تراه لم يتعقب ابن طاهر في قوله ولا مماثلة بل وافقه
 في ذلك وانما خالفه في كون ان الموصولة بالماضي غير الموصولة
 بالمضارع فقد علمت من هذا انه لم يعمل احدا بان الماضي منصوب
 محلا وان نسبة ذلك لابن هشام كما صنع المحقق رحمه الله
 نشأت من عدم التأمل ولذلك قال العلامة قال كان قبله
 الشيخ المذنب الضواب انه لا يحكم على محل الماضي الا في
 الجزم لتعقب معناه قوله وعندي لها خمسة اصحاب من
 اتفق بانها ستة بضم الكذا الى هذه الخمسة واستدل
 على ذلك بقوله تعالى وحضرم كالذي خاضوا لانه لو كانت
 موصولة اسميا لقال كالذين خاضوا او كالذي خاض واجب
 عن ذلك بان الاصل الذين خاضوا حذف منه النون للتحقيق

اوبانه اتي بالعاقد جميعا مراعاة للمعنى اى كالغريق الذى خاصوا
قوله من اضافة المظروف للظرف ظاهرة ان النفي بمعنى
 الانتفاء هو الحاصل فى المستقبل مع ان النفي والانتفاء حاصلان
 فى الحال ايما الحاصل فى المستقبل هو الحدث المتنى فالصواب
 ان يقال ان المستقبل صفة لموضوع محذوف لهما الحدث
 فالاصافة للفاعل ولها الزمن فالاصافة لادنى ملا بسف
قوله اذ الشرط والجواز اى لئن ظنى الصديق لا يصلح جزاء
 للمجهول صيان **قوله** اما فى المستقبل اى كقولك ان قام
 زيد نعت **قوله** اوفى الماضى اى كقولك لو قام زيد قام عمرو
قوله ولا يدخل الجزاء فى الحال اى لا يتأتى الجازاة فى شئ
 واقع فى الحال كظن الصديق **قوله** سواء وقعت
 فى صدره اى فى التركيب صحيح موافق للغة على كل حال
 وان كان بشرط فى النصيب وقوعها فى صدر الجواب لان
 انصبب بها مقام اخر **قوله** بخلاف تخلف بارسول الله
 هذا خطاب من بعض العرب لا شرفا الخلق عليه الصلاة
 والسلام بناء على نسخة التاوى نسخة بالياء فيكون اجارا
 عن شخص اخر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم تحرر الواقعة
قوله فضرورة اى كقول الشاعر

لا تتركني فيهم شطيما	اذا اذن اهلك او اطيرا
----------------------	-----------------------

وشطيما بفتح الشين المجهول اى عذريا واهلك بكسر اللام
 ويحذف فتحها على ما فى القاموس **قوله** واذا كان مع
 اذ احرق عطفا اى التحقيق ان العطف اذا كان على ماله
 اعراب الفسحة وجوبا لوقوعها حشوا فاذا قيل ان ترزق
 انزرك واذا احسن اليك فان قدرتها كعطف على الجواب جرمة
 واهلست اذ الوقوع حشوا بين الشرط والجزاء لان
 كعطف على الجزاء حشوا وان قدرتها كعطف على جملة الشرط
 والجواب معا جاز الوقع والمنصب وقيل ان لم تعطف على

الحولان اعم من ان تعدد الراو عاطفة او استثنائية يتبعين
 كمنصب على لغة اكثر العرب المترمين الحال اذا عند استيفاد
 كشرط لان ما بعدها مستانف بناء على ان الراو استثنائية
 اولان الموطوق على الاول اول بناء على انها عاطفة اه اشعوف
 وصوب قوله كي تجحون الخ اى كيف تميلون والسلم بكسر
 كشين وفتحها الصلح وتثرت بالمشقة في اوله مبنى المفعول
 من ثارت القليل قتلت قاتله واللفظ النار والهجاء الحرب عمد
 كافي البيت وتقصير وقضطر تلهب والجلتان حالنا من فاعل
 تجحون او الثانية حال من قتلكم اه صبان عن الشنق قوله
 لا يكون مؤكدا الغيرة اى لا يليق ان يكون مؤكدا الغيرة وليس كذلك
 لا يجوز ان يكون مؤكدا الغيرة لان مقتضى ما قدمه جواز
 بموجوبية اه صبان قوله على ان ما قبلها الخ هذا منه رحمه
 نظر الى ان المترتب والحاصل في الخارج ثانيا انما هو ما بعدها
 وهو العلة الفاتية والمتا سبعا اعتبار العلة الباعثة قوله
 اى كما هو مذهب كبريين اى فانهم لا يجيزون اظهار ان بعد
 كي التقليدية الا في الضرورة كقوله

فقلت اكل الناس اصحت ما احال المسالك كما ان نور وعبد

وجوز الكوفيين في النسقة ولك حمل النسقة الثانية عليه قوله
 نحو لعنوا المسلم لرب العالمين وقيل ان اللام للتعليل والمفعول
 محذوف اى وامرنا بما امرنا به المسلم لرب العالمين وقيل للتعليل
 ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام
 ويجوزها خبر عنه لان الفعل ان اجره عن الزمان واريد به الحد
 فقط كان كالا سم في صحة الاضافة والا سناد اليه كذا في
 كعني والشنق اه صوب قوله على مذهبه لا على الراجح الخ
 اجره هذه الآية على مذهب ككسائي يتوقف على ان الكسائي
 لا يشترط ان يكون النفي بخصوص ما اوله بل يجوز كونه
 بهما او بان النافية لكن المحتم جري في القولة بعد على انما

ولم شرط وستعلم ما فيه من الخلاف ومعنى الآية على هذا اليسر
أهلها لتزول عنه الجبال أي ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من
آيات الله وشرائعه ثمراته لا يلزم إجراء هذه القراءة على مذهب
مكسائي لا على الرابع لأنه يصح أن اللام لا يجرى وإن الش
شرطية أي وعند الله جزاء مكرم وهو مكر أعظم منه وإن كان كرم
لشدته معد أو مهيا لأجل زوال الأمور أعظم المشبهة في
عظمتها بالجبال كما يقال أنا أشجع من فلان وإن كان معدا
للتوازن ثمران العلامة صب ترجي أن اتحاد القاعل اعلمى لا
واجب بدليل أنه بعيد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه أبوه
على أنها لام الجحد **قوله** مع أن قراءته أي مع أن قراءة
مكسائي يفتح اللام ورفع تزول فتكون أن محققة ممن كفيفة
واللام للفصل أي وإن مكرم لتزول عنه الأمور المشبهة
في عظمتها بالجبال كما ساعد أنهم الكثيرين وباختلاف المشبه
بالجبال على وجهي كمنى والاثبات يندفع التناقض بينهما **قوله**
في خبر الكون الواقع بعد هذه اللام الواقع صفة خبر المحذور
بقي له الكون لكن الأولى حذف هذه الصفة لأن الخبر على
كلام البصريين يقدر قبل اللام لا بعدها **قوله** وبعد المذهب
المصريين أي فالأصل عندهم ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد
الفعل آبلغ من نفيه وأما مذهب كوفيين فهو أن خبر الكون
هو الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد والأصل عندهم
ما كان يفعل فاحلت اللام لتقوية النفي كالياء في خبر ما
تقول ما زيد يقاتلهم فهي عندهم زائدة غير حارة ناصبة بنفسها
لقيامها مقام أن فاز الإحاجة لتعلق بل ولو كانت جارة
لما تعلق أيضا لأنها زائدة وذهب ابن مالك إلى أن الخبر ما
بعد اللام ويجب إحصاؤه واللام زائدة للتوكيد وهذا مذهب
ثالث ليس ينضري ولا كوفي ولا يرد أنه إذا يلزم الخيار
بالمصدر عن الجنة وهو ممنوع لأننا نقول الممنوع المصدر

الصرح لا المقدر من الفعل لدلالة الفعل بصفته على الزمان
والفاعل فصار متحرطا في سلك الفعل قوله فخرج بقية
ادواة النقي أي لأن لنفي المستقبل وكذلك لا لأن نفي غير
المستقبل بها قليل وأما لما فاتها وأن كانت لنفي الماضي لكن
نزل على اتصال نفيه بالحال ولما ان فجر الاستعارة على أنها
مثل لروعا في صحة وقوع لام الجحود بعدها وذلك لا بها معنى
ما لكن قال العلامة الصبان الحق العلامة للسيوطي وغيره
أن بلن قال فلا يجوز أن كان زيد ليخرج قوله وبقيته
الافعال حتى كثر استخارجا لبعض الخوفين ذلك وبقيته آخر
كان يخرج ما اصعب زيد يضرب عمر ولم يصح زيد يضرب عمر
واجاز بعضهم أيضا ذلك في باب ظن نحو ما ظننت زيدا
ليضرب عمر ولم اظن زيدا ليضرب عمر قال ابو حيان وهذا
كله تركيب لم يسمع فوجب نفيه قوله درجة بكسر الدال
وفتحها نهر العراق والاشكال الأبيض الذي يجالطه حمدة
قوله نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي لأن الوزن
في كشي وإباحته لا يترتب عليه حصول كشي المناسخ بخلاف
الأمور بالشيء فإنه يترتب عليه حصول الأمر به كما تقدم
كافي أسلم حتى تدخل الجنة وهذا بالنظر للظاهر فيها قوله
أو طلب محض الطلب يشمل جميع الأمور التي في كشي ما عدا النفي
شأن تقييد محض الطلب بالمحض عن ظاهر الاعتراض العلامة
سم تقييد الطلب بالمحض في قول ابن مالك

وبعد فأجواب نفي أو طلب المحضين أن وسترها حتم نصب
بأنه يوم رجوعه لكل أنواع الطلب مع أنه حاضر بها بالامر
وكشي والدعا ومعنى كون التلافة محضه أن تكون بفعل
صرح في ذلك إفاده الصبان فالشئ في غيبة عن تلك العناية
كشي جلبت الاعتراض إنما كان المناسب تقييد ما ذكر من
التلافة بكونها محضه وبذلك اندفع ما يأتي من قوله وانظر

هل هذا التهميم الحق لا تلك عرفت ان المحضنة لا تشترط في جميع
 اقسام الطلب اه شتبا على ان اشكال المحضنة الاتي لا يختص
 بالاستفهام بل يجيء في غيره كالعرض والتخصيص **قوله**
 فتح الطلب باسمه انما لا يمكن محضنا لانه ليس موضوعا للطلب
 بناء على تصحيح انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع
 للحديث لما على انه موضوع لمعنى الفعل فشكل اما ده سم
قوله وبالمصدر اى كواقع بد لعمى اللفظ بفعله قال ابن
 هشام الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب ما بعده
 اه سبوطي **قوله** وحسبك الحديث الحق تاخيره عند
 رزقي لله ما لا اجد لان تقديره هنا يقتضى ان حسب اسم
 فعل امر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع
 بمعنى يكنى فضمته بنا ولما اسم فاعل بمعنى كاني فضمته امر
 فهو اذا مع ما بعده جملة خبرية بمعنى الامر اى اكفف فهو
 من قبل رزقي الله الحق افاد جميع ذلك العلامة صب عليه
 سبحانه الرحمة والرضوان **قوله** وزاد بعضهم ان الضميمة
 عند الجمهور ولما قوله تعالى حكاية فاطم بالانصب بعد
 قوله لعلى ابلغ الاسباب فاجيب عنه بانه في جواب الامر في
 قوله ابن ابي صرحا وقيل غير ذلك **قوله** فاحضل الحق المناسب
 ان يقول فمضى او مضى معنى اليه لانه مصدر الفعل المذكور
 واما الامضا الذي ذكره المحقق فهو مصدر مضى وليس
 مذكورا ويبعد قراءته في كلام الشافعي بضم الهمزة على ان المقول
 محذوق حتى تكون منه فاعمل **قوله** ويشترط في الاستفهام
 الحق هذا الشرط ليس خاصا بالاستفهام كما هو صريح عبارة
 بل هو عام في الاستفهام وغيره مما يتاقي فيه وقد اخذ كلامه
 صب من كون الفاء عاطفة مصدر اعلى مصدرانه يشترط
 في النصب ان يتقدم على كفاء ما يتصيد منه مصدر من
 فعل او شبهه ولذلك قال السبوطي يشترط ان لا يكون

المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيد
 فنكرتك امتنع النصب وتعين التقطع او العطف والتقطع
 احسن لان التقطع ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه
 عطف فعليه على اسمية اه ومراده كما قاله الصبان بالتقطع
 الاستئناف **ف قوله** لكنه سماه الخ افاد هنا انه مجاز على
 علاقة المجاورة واقاد فيما سبق ان في عبارة قلبا وكل
 صحيح **ف قوله** بنقضي ما قبلها كذا في قول ايضا وفي كيتبو
 وعند المعطي بنقضي ما بعدها **ف قوله** اي بالاصال
 الى آخره وقيل المراد بكونه واحدا انه لا يجر اليه وهذا اليباني
 تعدده بنزع عطف كبديل **ف قوله** لانه ان قلنا الخ يفيد
 انه ليس هناك الا هذا ان القولان مع ان هناك اقواله آخر
 عليها يكون للمعجول به فكان المناسب للمعجول ان يقول لانه
 جار على احد قولين كذا وكذا فافهم كذا قيل **ف قوله** وفيما
 قيل ذلك اي قوله معناه وفيه نظر لانه لو كان عارضا
 للمضارع بمعنى حدثه للزم اضافة الشيء لنفسه لان
 المعنى مراد به الحدث الا ان يجعل الاضافة للبيان لكنه
 خلاف لفظ والتحقيق ان كصنف في قلبه راجع الى المعنى
 قوله وينفي معناه لكن لا يحتمل ان الذي يقلب انما هو كرمي
 لا الحدث الذي قد نفي بها فلا يتأتى قلبه الى المضى فيستعق
 ان في الكلام استخداما حيث ذكر للمعنى اولا وماراد به الحدث
 واعاد عليه كضمير اذ به الزمن واما الضمير في معناه فهو
 عائد الى المضارع باعتبار لفظه اي اللفظ الذي يصدق
 عليه انه مضارع كصنف مريض وبهذا كما ان المراد بالمضارع
 اولا في قوله بحزم المضارع اللفظ الذي يصدق عليه انه
 مضارع فلا استخدام في الضمير الاول **ف قوله** استودعها
 بالبناء والمجازول كما قاله كعنتي وقوله يوم العارز يروو
 بالعين المرحلة والزاي المجهمة وبالفين المجهمة والرائل المرحلة

اي الابعاده تصريح **قوله** وكان الاولى الحرفية ان الشئ لما راي
 ان الترادف المطلق غير موجود هنا احتاج الى التقييد بقوله فيما
 تقدم فلا وجه للاعتراض به شيبيني **قوله** لا للاحتراز ان
 هو للاحتراز عن ذلك كما هو الظاهر وعلته لا تنج مدعاها تأمل **قوله**
 امر كان ان هذا التعميم غير مناسب لكلام المصنف لذكره لانه قد
 يعيد اليه ان يقال ان الضمير في قوله باللام لا يقيد كونها للواحد
قوله او عكسه كقوله عليه الصلوة والسلام من يقيم ليلة
 التقدر ايماننا واحتسابا غفرله وقوله تعالى ان نشاء ننزل
 عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين لان المعطوف
 على الجواب جواب وقوله استاعد

ان تصرمونا وصلنا كما ولا يصلوا | ملائم انفس الاعباد اربابا
 الصم هو قطع وبابه ضرب ونصرف الارباب الاخافة **قوله**
 فعلا ما ضيا اي لفظا لا معنى فلا يجوز ان قام زيد امس
 قت وخرج بالتقييد بالماضي او المضارع الاخر فلا يجوز ان
 قدمت **قوله** فان لم يصلح الاخر غير الصالح هو المشار
 اليه بقوله

اسمية طلبية وبجاءد | ونماون وقد وبالتهنيس
 فالجواب الغير الصالح اما جملة اسمية في صورة واحدة
 واما جملة فعلية في باقي قصود كسبعة ولا يحتاج لتقدير
 مبتدا اصلا خلافا لما يؤوله كلام المحقق وستعلم ما فيه فزيد
 على ذلك ايشاء منها تصديره برب وبالقسم كما قاله كمال
 ابن الهمام ومنها تصديره باداة شرط مخبر وان كان كبر عليه
 اعراضهم الآية كما قاله الدنوثي **قوله** وكان الجواب
 الجوهري هو منه رحمه الله لان هذه العنارة انما تقال
 فيما اذا كان كغفل صا كما لان يكون شرطا ووقع جوابا
 مقرونا بالفاء فانه يجب حينئذ ان يكون خبرا مبتدئا محذوف
 وتكون الجملة اسمية كما يورث من الاشتمول **قوله**

والغاء للربط على الصحيح اى لا للتشريك ونزعم بعضهم انها
عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال العلامة الاشعر
وهو بعيد وانما احتيج للربط بالغاء لان ما لا يصلح للارتباط
مع ان الاتصال يجعله شرطا الحق بان لا يصلح مع الانفصال
يجعله جوايا فاذا اقرن بالغاء علم الا ارتباطا اما اذا كان الجواب حكما
يجعله شرطا كما هو الاصل لم يحتج الى فاو يقرن بها على التخصيص
المبين في ثم الاشموي قوله على ما لا يعقل غير الزمان وقيل
موقوفة لطلق شئ عاقل او غيره زمان او غيره قوله او المنصب
اى على الاشتغال بفعل محذوف ملاق للذكور في المعنى على حد
زيد امرت به اى جاورت زيدا امرت به قوله وانما
الحال المحرور فقط هذا فاسد والذي قاله العلامة الصبان
ان وجه التسمي هو ان الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف الذي
ناب عنه الجواب والمحذوف قوله التبيين ان لم يمان البين وخبرها
ظرف مستغنى انغشا بعد النكرة وحال بعد المعرفة على ما اشهر
وان جازت الفتحة بتقدير المتعلق معرفة كالحقيقة ابن
هشام وصاحب الحال هو المبين بفتح الباء اذا علمت ذلك
علمت ان قضية جعله الطرف بياناً لهما انه صفة لها الحال
منها فلا يلزم مجيء الحال من النكرة وعلى تسليم الحالية فهو من
كسب الذي هو صفة لهما لا ضمير به كما قال كنه الا ان يقال في الكلام
حذف والاصل بيان لضميرهما اى الضمير العائد عليهما وهو
المحرور في به قوله ووزن الفعل فيه نظره لوزن
الفعل لا يمنع الا اذا اختص بالفعل كان كان ما ضميرها
للحمل او غلب فيه كان كان اوله حرفي مضارعة كاحد
وزيد اخر ما سبق في منع الصرف هو صحتها اما الماضي المبني
للتعريف كضرب ودحرج فلا يمنع الصرف كما نص عليه
الاشموني وقد تقدم وجلا كضرب فلا يمنع في قوله
الحتم تبعاً لغيره من ما سبق فلا تلتفت له اه شيخنا

وشيبيني **قوله** على المفعولية لوضع صوابه لتعرفوا
 انه شيخنا والظم انه لا وجه لهذه الصوابية لانه يصح ان
 يكون طريقا لفعل الشرط كما يصح ان يكون طريقا للجواب وكذا
 يقال في نظائره فلذلك صح قوله اولا فيما يأتي ان ابن ظفروت
 ليس ركنكم وثاننا انه طريق لتكونوا **قوله** وهو لا يظهر
 تضياح بمعنى الخاى ولانه اذا جعل خبرا لتكون فلا وجه
 لحزمه ح الا ان يقال انه سكون ادغام لا سكون اعراب فظاهر
قوله او الاضافة على معنى من ههنا بمعنى ما قبله فالاضافة
 بينهما انما هي في عبارة **قوله** يحتمل ان يكون الخ ظاهره
 ان الاحتمالين يحريان على جعل الاضافة من اضافة الصفة
 للموصوف او بيانية والتحقيق انه يتعين على الاول ان المفرد
 مرفوع لا مرفوعة لان الموصوف الذي هو الاسماء مذكرا وشيبيني
 الا ان يقال التانيث باعتبار كون الاسماء كلمات فتأمل
قوله لا يريد اسم افعال الخ محصل ما اشار اليه من الجواب
 انا لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة
 لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع للبند وتنصب
 الخبز فدخلت افعال المعاربة واسم ما ولاء ولان وان كشفت
 بليس والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب للبند وترفع الخبز
 فدخل خبره النافية للجنس لكن يرد على هذا الجواب ان المصنف
 فيما يأتي لم يدخل في الاخوات ما ذكر حيث قال وهي كان وامسى
 الخ وكذلك صنع في اخوات ان الا ان يقال انه فيما يأتي
 اقتصر على مشهور وان العدد لا مفهوم له او ان المحصر
 اصنافي **قوله** وليس لهذا الخلف في ثمة قديقال له ثمة
 في ترجيح في تركيب يحتمل ان يكون الاسم فيه فاعلا او
 مبتدا نحو اني الله شك فعل الاول الراجح كونه فاعلا
 وعلى الثاني كونه مبتدا وعلى الثالث كونه اسماء ثم رايتم
 نقلا عن الدماميني ان ثمة الخلاف فظهر في كلمة لا عامل

لها فاعلى الاول تعدد فاعلا لفعل محذوف وعلى الثاني تعدد مبتدا
والجهر محذوف وعلى الثالث يتساوى الامران **قوله** اى لم يذكر
فاعله الاصطلاحي اى عبارة الشيبيني اى لم يذكر فاعل فعله
بل حذف لفظ الفاعل والمراد الفعل الاصطلاحي غنى لم يذكر
الفاعل الاصطلاحي للفعل الاصطلاحي العام لى ذلك
كفعل كان ذلك المفعول مرفوعا ولو ذكر الفاعل اللغوي بغير
هذا الوجه كما اذا قلت ايهن زيد من عمرو والا صل اهان عمرو زيدا
فزيد مفعول لم يسم فاعل فعله الاصطلاحي وان ذكر وسمى
فاعل الفعل اللغوي وهو الواقع مجرورا بمن هذا هو الظن فى معنى
كلام الشيخ الشنقاني وان خلط الجماعة فيه فتأمل والله
يعرف اه ببعض حذف وتغيير ومحصله ان الاشكال الذى
حاول دفعه الشيخ الشنقاني ليس هو ما ذكره المحقق رحمه الله
من ان الفاعل بمعنى الذات لا يذكر مطلقا لان هذا لا يتوهم
عاقلا فضلا عن فاعلا لما الاشكال الذى حاول دفعه هذا
المعلومة ان المفعول الذى لم يسم فاعله لا يشمل ايهن زيد
من عمرو لان زيدا نائب فاعل مع ذكر الفاعل وهو عمرو المقصود
كشمول وتحقيق الجواب عن ذلك ما سمعت والله اعلم **قوله**
وعلى كل لا حاجة اليه اى اذا تأملت كلام الله حتى عرفت
مراده علمت ان كلام المحقق رحمه الله مدفوع وذلك ان معنى
قول كنه وسماني تفصيلها في ابواب متفرقة على الاثر على هذا
الترتيب ان المصنف سمياني يفصل عقب هذا الاجمال هذه
الاسماء العشرة في ابواب متفرقة حال كون تلك الابواب
مرتبة على هذا الصنيع السابق في الاجمال والمراد بترتيب
الابواب على هذا الصنيع السابق في الاجمال ان لا يذكر
في كتاب كثناني شيئا مستقدا ما في الاجمال مما يذكر في الباب
الاول وان لا يذكر في كتاب كثال شيئا مستقدا ما في الاجمال
مما يذكر في كثناني وهكذا ورح فلا ينافي انه قد يجمع شينيني

من الاسماء العشرة في باب واحد وليس المراد بترتيب الابواب
 ان كل واحد من الاسماء العشرة يذكر في باب واحد مراعى في هذا
 الذكر موافقة الاجمال بحيث يكون الاول في الاجمال من
 عشرة في الباب الاول والثاني من الاجمال من العشرة في
 الثاني وهكذا الى اخر العشرة فتكون الابواب عشرة ايضا لان
 هذا لما في صنيع المصنف لانه جمع المبتدأ والخبر في باب واحد
 وكذلك جمع اسم كان واخواتها وخبرها واخواتها في باب واحد
 ثم انه لما كان ترتيب الابواب على هذا الصنيع السابق في
 الاحمال بالمعنى السابق لا يستلزم تفصيل الاسماء العشرة
 على الترتيب المذكور في الاجمال لاحتمال ان يحصل ترتيب
 الابواب بالمعنى كسابق ولا يحصل تفصيل الاسماء العشرة
 على الترتيب كسابق في الاجمال كان يتكلم في باب مبتدأ والخبر
 على الخبر قبل المبتدأ وفي باب كذا سمع على خبر ان واخواتها قبل
 اسم كان واخواتها احتياجا الى قوله مقدما الاول فالاول فقوله
 على هذا الترتيب راجع للابواب على انه صفة احوال وقوله
 مقدما الاول فالاول راجع للتفصيل على انه حال من كصغر
 للضاف اليه والعائد محذوف اي منها أي الامور العشرة أو
 ال التي هي بدل من كصغر على مذهب الكوفيين احوال من
 تفصيل والعائد محذوف تقديره فيه أي كتفصيل ويكون
 مراد بترتيب الابواب هو المعنى السابق لا ينافيه قوله
 مقدما الاول فالاول لما علمت من ان المراد بتقديم الاول
 فالاول في التفصيل التكلم على كل واحد من عشرة تفصيلا
 وان ذكر بعضها مع بعض في باب واحد كما ذكر المبتدأ والخبر
 في باب واحد وتكلم على المبتدأ تفصيلا قبل التكلم على الخبر
 تفصيلا هذا هو مراد الشافعي فاعمل والله الموفق **قول**
 وما ذكره المصنف اسم امر الظاهر ان قوله الاسم المرفوع المذكور
 قبل فعله حد حقيقي فيه استيفاء اجزاء الماهية وان ذكر في

بعض الكتب مطولاً هو ما قول الله بعد ذلك وهو على قسمين الخ
 فهو اسم لأن من التعريف بالخاصة التعريف بالتقسيم وباللذات
 والمراد في على ما حققه الشيخ المملوك في نه السلم فالاول
 للشيخ ان يقول وحده بعد ان ذكره مجزئاً في الباب كسابق
 بقوله الفاعل هو الاسم الخ ثم يقول ويرسم ببعض خواصه
 تقريباً للمستند بقوله وهو على قسمين الخ فلا تقلد ثم رايته
 الشيخ الامير في حاشية الان هرية حقق ان تعريف المبتني هنا
 حد حقيقي قلله الحمد اه شيدني ببعض تصرف قوله
 دون بعض كاسم كان الخ سياتي ان هذا التعريف لا يشمل
 اسم كان واخواتها وله اسم كاد واخواتها وله نائب كفاعل
 وح يكون مجموع قوله المرفوع المذكور قبله فعلة خاصة
 حقيقة له اضافية **قوله** فيكون الاسم مستعملاً في
 حقيقته ومجازه قد يقال ان الجملة المرفوعة بالمفرد او التي
 في حكم المفرد تسمى اسماً حقيقة ويكون المراد بقوله معنى
 تعريف الاسم كلمة الخ ما يشمل التأويلية والحكمية **قوله**
 بان استعمال في معنى شامل الخ كان يراد بالاسم ما يصح
 ان يحكم عليه **قوله** ويشكل قد يقال الاشكال لكن
 فرقه مبني على القول بالاختصاص **قوله** فكان
 مناسب التمثيل الخ ظ انه لم يمثل بذلك مع انه قد مثل
 به كما مثل بما تقدم فلوقال وكان المناسب الاقتصار
 في التمثيل للمبني بالمبني كالوصول الخ فكان واضحاً انه
 شتخاً **قوله** وليس نائب كفاعل واسم كان واخواتها
 واسم كاد واخواتها قائماً الخ وجه ذلك في كان وكاد واخواتها
 انك اذا قلت كان زيد قائماً كان القائم بزيد والواقع منه
 هو القيام لا الكون لان المستند في الحقيقة هي الاخبار
 ولما كان واخواتها فهي قيد لها من حيث تبرز من المستفاد
 منها وكذلك اذا قلت كاد زيد يقوم كان القائم بزيد والواقع

منه هو القيام واما القرب المستفاد من كاد فهو وصف القيام
 زيد والاصل قرب قيام زيد **قوله** نحو ومن عباده علم
 الكتاب هذا مثال لما اعتمد فيه كطرف على شبه الاستفهام
 وهو الموصول وليت من استفهامية بل هي موصولة مقطوعة
 على لفظ الجلالة المحرور بالياء الزائدة والمراد بالكتاب كقوله
 والا نجعل ومن واقعة على مؤمنى اليهود ككعب الاحبار و
 الفارسي وعبد الله بن سلام وكونها موصولة هو اقصر
 عليه الجلالة وحشية وحتمل انها استفهامية لاستفهامها
 انكاريا اي لا شخص من المشركين عنده علم الكتاب ويكون
 كالتمثيل لقوله وكفى بالله شهيدا بيني وبينكم وعليه
 فتكون مثالا لما اعتمد فيه الطرف على الاستفهام لكنه
 احتمال بعيد لما من ذكره **قوله** وليس بكرافيه ان
 الضمير اسم ليس لا فاعل وكذا يقال في لا يكون بكرافيه
قوله اذا كان ظاهرا خرج الضمير فانه يجب التانيث
 سواء كان مدلوله مؤنثا حقيقيا ام لا نحو هذ جاءت
 وكشمس طلعت **قوله** مؤنثا حقيقيا خرج الظ المؤنث
 تانيثا مجازيا وهو لا فرج له فانه يجوز فيه التانيث
 وتركه نحو طلعت شمس وطلع شمس **قوله** متصلا
 خرج غير المتصل فانه يجوز فيه التانيث وتركه نحو
 حضرت كفاضي امرأة وحضر القاضي امرأة ويشترط ايضا
 لوجوب التانيث ان لا يكون الفاعل جمع تكسير فان كان جمع
 تكسير جاز التانيث وتركه نحو جاءت الزمرد وبجاء
 كزيمرد وجاءت كهفوف وجاء الهنود فمن انت نظر الى
 معنى الجماعة او الى كون الافراد مؤنثة في الواقع ومن ذكر
 نظر الى معنى الجمع ولما جمع التصحيح فهو تابع لمفرده فتقول
 جاءت الهندان كما تقول جاءت هند وجاء الزيدون كما تقول
 جاء زيد **قوله** لاحكم الجمع اي جمع التفسير لانه هو الذي

يخالف المفرد بجواز تانيثه وتركه مجزأ في جمع التصحيح فانه
 كما لمفرد كما علمت وهذه الإشارة لا تظهر الا على ما في بعض نسخ
 كتبه من تجريد الفعل من علامة التانيث مع جمع التكسير قوله
 داخلان في المفرد الخ ليس العاشر خاصا بذلك كما يفيد كلامه
 قوله لتبين الاقسام بالاعتبار اي من جهة ان الحضافة
 التي فيها اكتسبت ما صفة زائدة **قوله** لصدق هذا التعريف
 على جميع اقسام الضمير ظ كلام المحقق ان هذا التعريف لا يشق
 فيه وليس كذلك بل فيه اشياء الا واثموله لاسم الإشارة
 الثاني انه لا يظهر في ضمير يوافق لفظه في العدد لفظ الظاهر
 لانه لا اختصار في الثالث ان الضمير لما يكتفي به عن الذات
 لا عن الظم الذي هو الاسم ويمكن رفع هذا بان يقدر مضاف
 في قوله عن الظم اي عن مدلول الظم وهو الذات او عن بمعنى
 بدل اي بدل الظم ورفع الثاني بان الاختصار في الغالب ورفع
 الاول بانه تعريف بالاعم على راي من يجوز له لوجود التميز
 في الجملة او هناك قيد محذوف اي ما كفي به من غير إشارة
 حسية نعم يشمل التعريف الكنية واللقب والاسم اذا
 اريد تمييز باحد هابده عن الاخره شيئين ويمكن رفع
 الأول وما ذكره في الاستدراك بان اسم الإشارة من الظم
 والمتبادران المكنى به عن الظم ليس شيئا من الظم فلا يشمل
 اسم الإشارة والكنية واللقب فامل **قوله** في مدلول
 الفعل لعل المناسب في ان كذا مدلول للضمير **قوله**
 لان اياهم الخ اي ولانه لم يقع بعد الا **قوله** اي من رفع
 الخ فيه نظر اذ لا بد لتصحيب التركيب من اعتبار امور
 ثلاثة تاويل رفع عن رفع او تقديره وجعله صفة لموصوف
 محذوف وتقدير مضاف اي والاصل ومجمله محل اسم مرفوع
 او محل اسم ذي رفع **قوله** الزيد ان ضربا نا الاولي
 التمثيل بالخليفة دعانا والحبيب بلحظه زمانا لان الالف

في مثاله زائدة وغير الالف يشمل الياء نحو رميت لقوس قولا
 كما ان الواو اي المذوذة التي توجد تارة ومراده بالجمع الجمعية والالف
 فالدال على الذوات هي التاء لا الواو قولا لان الضمير يرد الالف
 الى اصولها وذلك انك لو قلت مررت بقاض جذت كياء فاذنك
 مررت بقاضيه وايته بالضمير رجعت كياء وانما قيل فشاء
 ورماه بالالف لا بالياء لاحتمال انه رجعت كياء ثم قلبت الف
 لتحررها وانفتح ما قبلها او لم يرجع لانها لو رجعت لقلب
 الفاقا بقيت الالف على حالها من اول الاول الاخر او يقال ان
 كضمير انما يرد الاشياء الى اصولها المستعملة لا غيرها كما
 في عبارة على المذوور قولا الى ضمير الجواز اي الضمير الذي
 كان الجواز مصناقا اليه ورجع ذلك الضمير نحو الضمير المذكور
 في قوله ضمير مستتر وذلك ان يجعله تمييزا وليس بلام في
 التمييز التحويل كما في حشم الاستموني واستدل بنحو امتلاء العزاء
 ما في قوله فسقط اعتراض الخ لانه اعتراض لان التانيث
 في تقديره لا يفسد كما قاله في شجرة وبقرة على ما فيه كما تقدم
 فلو تغفل قولا فرقا بينها وبين واو العطف فيه انه لا
 اشتباه بينهما اذ هي في آخر الكلمة واو والعطف في اولها
 الا ان يقال لعل مراده بالفرق المذكور الفصل في الخطيين
 الواو التي هي اسم الواو التي هي حرف بالف وقيل الهواو ان
 يقول فرقا بينها وبين واو العطف في نحو جادوا وسادوا وطرأ
 للباب في نحو اكلوا وشربوا وذلك لانه لو لم يكتب الالف في
 نحو جادوا وسادوا ليقوم ان الواو في جادوا والعطف وانته
 مسند الى مفرد غالب وان الواو الثانية فائدة فلما كتبت
 الالف اندفع ما شابهها بواو العطف فلا تكون الواو الثانية
 زائدة وقال ابو الجاسم قولا والالف فائدة اي في الخط وهذه
 الالف ترسم بعد الواو كما تحذف للفرق بينها وبين لام كغفل في
 نحو الزيد وان لم يدعوا وزيد يدعوا وهي ظاهرة فخر قوله

وخرج المتوسطة كضاربوك بفتح الراء فعل ماض من المضاربة
 وكذا ما بعده وفي بعض النسخ كضربوك وضربوه وكل صحيح
 وانما كانت الواو هنا وسطا بخلاف ضاربوزيدان قلنا انها ليست
 وسطا لان الضمير المتصل اشدا اتصالا من الا سم الظم
 المضاف اليه فانا يدل من احدى بحسب الاصل والا فهو
 الآن فاعل قوله اى او قام به زاده لاخراج زيد من مات
 زيد ولولا هذه الزيادة لصديق التعريف على زيد في هذا التركيب
 مع انه فاعل لا نائب فاعل قوله فالصواب الخ ولك ان
 تريد بعدم الذكر الحذف ولو بالملاحظة فيكون التعريف مانعا
 قوله وغير عامله الى فعل او مفعول اى او يفعل او مفعول
 او مستفعل مثلا ولو قال الى نحو فعل او مفعول لكان اولى
 تأمل قوله والا فما اختص اى اضافة او علمية او وصفا
 فخرج غير المختص نحو اعتكف مكان وصيم زمان وضرب ضرب
 فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان
 حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف قوله وتصرف
 المتصرف هو ما خرج عن النصب على الظرفية او المصدرية
 الى غير احترازا عن غير المتصرف وهو الملازم للنصب
 على الظرفية او المصدرية فلا يجوز جلس عنده يفتح
 الدال على ان يكون في محل رفع نائب فاعل ولا تضم الدال
 ايض ولا سبحانه الله بالضم على ان يكون تابيا مناب الفاعل على
 ان تقديره يسبح سبحانه الله ولا بالفتح على ان يكون في محل
 رفع قوله مع عدم المانع من الادغام والمانع ككون الاسم
 مخالفا للفعل في الوزن وذلك لان الادغام فرع الاظهار
 يخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من
 الاسماء دون ما لم يوازنه ومثال الاسم المخالف للفعل
 في الوزن صنف جمع صفة فانه على وزن فعل بضم اوله
 وفتح ثانيه وكذلك جمع ذلول فانه على وزن فعل بضميتين

وككل ولم يجمع كلمة واحدة فانه على وزن فعل بكسر واو له وضع
ثانيه وككون الاسم خفيفا مع قصد التنبيه على فرعية
الا دغام في الاسماء حيث ادغم موازنه في الالف واللام وذلك
كلب على وزن فعل بفتحين فانه موازن للفعل ولم يدغم لما
ذكر وموازنه في الالف واللام رد وبقيت المواضع تعلم من الالفية
وشرحها قوله وفيه انه الخ قد يدفع بان المراد جملة
من حيث اللفظ وان علم من الخارج انه شيبيني وقد
يناقض هذا الدفع بانه لا يظهر في خواصه زيد من عمرو
اذا كان عمرو هو الفاعل الا ان يمنع مثل هذا التركيب
لكنه قد اعترف بصحته فيما سبق فلا تغفل قوله لان الخبر
الخ لعل الاولى ان يقول لان الخبر يلزمه للبدا وان كان المبتدا
لا يلزمه الخبر قوله نحو قائم الزيد ان الخ اي فالمبتدا هنا
لا خبر له وانما المذكور بعده فاعل اغنى عنه نعم لو اريد
بالخبر ما يشمل الحقيقي والحكمي كالفاعل السادس مسد الخبر
شيبيني اليه فيما سياتي لكان التلازم من الجانبين
قوله اي ما ذكر الخ لك ان تقول الضمير عائد على الباب
وفي الكلام حذف اي وباب المبتدا والخبر باب الثالث والرابع
من المرفوعات اه شيبيني قوله مراده به الخ اولى منه
ان يراد بالحلي ما يشمل ما ذكر بدليل مقابلة باللفظ
قوله وهو مبني الخ كلام الشارح لا يعين هذا اذ يحتمل ما عدا
الثاني وقد يقال نظر المحش لما هنا مع ضمنية ما ياتي من
قول الشارح في الخبر بالمبتدا انا مل قوله قد ينزل الا مكان
كقولك الحفار ضيق فم البئر ووسع اسفلها ونحو سبحان
من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس
هناك نقل من سعة الى ضيق وعكسه ولا من تكبير الى
تصغير وعكسه وانما اريد الانشاء على تلك الصفة
والسبب في صحته ان السعة والضيق جائزان في المصنوع

من غير ترجيح لو اُخذ على الآخر وكذلك كصغر والكبر فان الاختلاف
 صانع احد الجائزين وهو متمكن منهما على كسوف قد صرف
 لمصنف عن الآخر فجعل صرفه كقوله منه افاده شذوذاً
 فان حسبك مبتدأ هذا مبتدأ على ما لا بن هشام من اكتفائه
 في الاختيار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب
 مبتدأ اسرأ وقع بعده نكرة او معرفة لان الباء لا تزداد في الخبر
 في الايجاب **قوله** قال المرادى الخ هو ما عليه الجمهور كما في
 كفتى من انه لا يجزى عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت قاله
 ابن مالك ولا يجزى بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو
 كمالك وخبر منك زيد عندك وفي النسخ فان حسبك
 لله وايدى سم وغير **قوله** وانما يكون مبتدأ الخ قال السيوطي
 وما ذكره في بحسبك درهم غير مرضي فان شئت الخ كما في
 اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظر للمعنى ان
 القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه وما قاله شئتاً هو
 مقتضى اياه وناقشه الشنولي في هذا المنصوص فراجع ان
 شئت **قوله** عطف على قوله بالشئ المناسب انه عطف
 على الاهتمام المحرر بعنه شبيدي **قوله** كقولهم شمع
 بالمعبد الخ اي على تقدير ان وقيل ان الفعل ان اراد به مجرد
 الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسماً كما
 في سوا عليهم النذر ثم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
قوله قد يقال الخ يمكن الجواب بما اشار اليه بعد وهو
 ان القيام لما كان مسنداً الى كضمر والضمير ورجعه شذوذاً
 واحد سهل ان يقال ان قائم مسند الى زيد على انه قد يقال
 المقصود نسبة قائم الى زيد وتحمله الضمير انما هو من ضرورته
 كونه مشتقاً ليرفع اسماً ظاهراً وليس المقصود نسبته
 الى كضمر ونسبة المجموع الى زيد **قوله** من اضافة
 الموصوف للصفة قال الشيباني اضافة الموصوف للصفة

سماعية فالاولى ان الاضافة لا بد في ملائمة اه **قوله** اخر
انت فكسر كذا وانما لعاقل ان يقول دعوى كنه وجوب المطابقة
في المعنى والفعل التفضيل مطابق في المعنى وان لم يطابق لفظا
على ان حكم الفعل التفضيل المذكور ثابت له سواء كان مع كنه
او الاشم الظاهر فلا وجه لتخصيص كنه الضمائر بقوله والغالبا
فيهاه شليبي والظن ان بقية الامور التي ذكرها المحقق فيها
المطابقة معنى وان ما ذكر فيها لا يختص بالضمائر وقد يقال
ان في قوله كنه بما يطابقها في المعنى حذف اي وفي اللفظ يصح
قوله والغالبا والا فالمطابقة في المعنى دائمة لا غالبية وان
تخصيصه الضمائر يكون الكلام فيها **قوله** اذا جرد من ال
والاضافة اي لمعرفة بان لم يضيف راسا او اضيف الى شجرة
كما في الخلاصة

وان المذكور يضيف او جردا الزم تذكيرا وان يوحد

قوله ومن ذلك الخ اي ومن غير الغالب قوله وهو قسمان
على ما تقدم اذ المطابقة معنى حاصلة فيه ايض ولعل الاول ان
يقول والمبتدأ قسمان لانه الواقع في عبارة المصنف هذا ان
يقال المراد قوله في غير هذا الموضع ان ثبت او المراد مطلق قول
العاقل لا خصوص المص **قوله** ما قابل المشي والجمع اي
والالحق بهما والاشياء الخمسة **قوله** وفي التبيين هو
خلاف الحق تامل **قوله** قد يقال الخ فيه ان المقص من هذا
التعليل بيان تطبيق امثلة المعرف على التعريف وهو كثير
في كلامه فجمع على صحته كما تقول بعد تعريف الانسان
لانه حيوان ناطق زيد انسان لانه حيوان ناطق **قوله**
اما في الحقيقة فتلاسه هذا الوجه لانه ان نظرا لاختلاف
الصورة فهي اربعة كما قال المص وان نظر للنسب فها نوعان
جملة بتسميها وشبه الجملة بتسميه **قوله** اي مع
جارية لا حاجة اليه بل هو مصرح به في عبارة المص حيث

قال الجار والمجرور الا ان يقال وقعت في يده نسخة ليس فيها
 والجار تأمل قوله هو الذي تتم به الفائدة الخاى هو الذى
 يفهم منه معنى متعلقه بدون ذكره قوله كونا عما اى او
 خاصا كما اذا قلت زيد من العلماء اى معدوهم كما يؤخذ
 من حاشية صلب على الملوى قوله الا ان يراد الخاى فيه نظر
 ظم لان الفاعل اللغوى هو من اوجد الفعل كما تقدم للحشم
 رجه الله فكيف يشمل نائب الفاعل فالاولى الجواب بان
 الشيخ عبد القاهر الجرجاني والزحشرى يسميان نائب الفاعل
 فاعلا والنحويون يسمون اسم كان واخواتها فاعلا مجازا الا
 ان يقال مراده بالفاعل اللغوى ليس ما سبق بل المراد به
 الفاعل عند بعض اهل اللغة اى الفاعل المتعارف عند
 هذا البعض وذلك البعض هو الجرجاني والزحشرى ومن
 تبعهما بالنسبة لنائب الفاعل والنحويون بالنسبة لاسم
 كان واخواتها تأمل قوله وهو الاصل لانه يربط مذكورا
 ومحذوفا كما في السمن منوان بدرهم اى منه قوله او اسم
 اشارة نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خيرا فاقدرد ذلك
 مبتدئا ثانيا لا نعتا للباس قوله او اعادة المبتدأ بلفظه
 نحو الحاقة ما الحاقة وقوله تعالى والذين يمسون بالكتاب
 واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فان المصلحين
 هم الذين يمسون بالكتاب واقاموا الصلاة مباغرة في مدحهم
 لا اعم كما قيل به قوله او غير ذلك كعموم يشمل مخرز
 نعم الرجل والعطف بالفاء خاصة لذات الضمير على
 الحالية منه او بالعكس نحو قول الشاعر

وانسان عيني بحسر الماء تارة | فيبدو وتارات يحجر فيغرق

قوله نحو هو الله اى ان قدر هو ضمير الشأن واما اذا
 قدر ضمير المسئول عنه كما قيل وذلك ان الكفار سألوا
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا صف لنا ربك فنزلت

الآية فلا شاهد فيها ذكره السجاعي على القطر قوله خلافا
 لابن السراج اي وابن الانباري اخذا من كلامه قوله
 ووجه الشبه الخ معناه ان مجموع هذه الامور التي من جملتها
 الصلة لا توجد الا في الجملة لا في المفرد فلما اشبه الظرف
 والجوار والمجرور الجملة في ذلك سميا شبه الجملة وبهذا
 اندفع ما يقال ان الوقوع خبرا وصفة وحالا وهكذا انما
 هو ثابت في الجملة على سبيل الفرضية والمتأصل في ذلك
 انما هو المفرد فكان المناسب تسميتها شبه المفرد لاشبه
 الجملة وهناك وجه آخر لتسميتها شبه الجملة وهو
 انها مفردان حقيقة لان الاصل في الخبر الافراد لكن
 لما كان يحتمل تقدير الفعل فيهما كانا شبيهين بالجملة
 الملفوظ بها في الاشتمال على النسبة التامة قوله
 ان الراجح تقدير المتعلق الخ اي لان الاصل في الخبر الافراد
 قوله وقيل الراجح الخ اي لان الاصل في العمل للافعال
 قوله وما كان منها الخ هذه طريقة والراجح ان اللغو
 ما كان عامله خاصا ذكرا وحذف لقريئة والمستقر ما كان
 عامله عاما ولا يكون الا محذوفا قوله ثلاثة اقسام بقي
 قسم رابع وهو لا ولا مخوزيد قائم قوله الخ ما هو في
 المحش حاصله ان لا يلزم عدم التصرف كما يمن في القسم
 ومعنى عدم التصرف ان لا يشتى ولا يجمع وان لا يلزم الابتدائية
 لنفسه نحو اقل رجل يفهم المسئلة الا فلان وان لا يلزمها
 لما نغ لفظي نحو لولازيد لا يتيك او معنوى نحو ما التعجبية
 قوله لانها في كل كتاب كذلك قد يقال انها في غير هذا الموضع
 ذكرت اكثر من ذلك اذ بقي منها اعلم واري فان مفعوليها
 الثاني والثالث اصلهما المبتدا والخبر قوله الا ان يقال
 الخ فيه ان هذا منظور فيه كجهة العمل ايض وهو خلاف
 الفرض قوله لاختصاصها الخ اي ولان مدلولها يعبر

جميع مدلولات اخواتها **قوله** لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
 لانه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترتفع الاسم **قوله**
 على الاصح هو مذهب كبريين ومذهب كبريين انه مرتفع بما
 كان مرتفعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره وورد بان العمل
 قبل كان معنويا ولم يدخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان
 هذا لا ينهض لان العامل في المبتدأ عندهم لفظي وهو الخ جذا الخ
 في الرد عليهم ان يقال انه يلزم على مذهبهم وجوب ناصب غير
 رافع ولا نظيره **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح انها
 سلبت كدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمن **قوله**
 وسببت ناقصة الخ هذا الوجه على به صاحب كقول الصحيح
قوله لا لانها الخ هذا الوجه على به مقابل الصحيح **قوله**
 من حيث احتياجهما للمعولين لعل الاولى من حيث احتياجهما
 لتبيني كالباء في نحو مرتب زيد فانها **قوله** الخ
 الى القريب اي اولى نصف الليل وقوله تقيض الصريح في
 من يخفى الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل **قوله**
 اي كمالها عليها الالف والمثال بها اللسان لانه مثال
 عند المنطق بها **قوله** كما مثل فيه نظير المثال الذي
 في الشا انما هو من قبل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما
 مثالها ذكر صار الطين اربقا والثوب ورقا **قوله** ما ليست
 قيد اي واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
قوله وحيلة مادام اي الجملة المشتملة على مادام نحو قولك
 لا اكل مادام زيد متردد اليك وفيه ان هذا ليس معنى
 الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
 بمعناها الغرض منها لا المعنى الموصوع له **قوله** من العلوم
 الخ الظن المراد من التأويل انها تحذف هي وصفتها ويؤتى
 بانصدركم كأنها وحي فيندفع ما اوردته المحش وعنده ووجه
 تندفع ان المراد انه يصح حلول المصدركم محل الحرق المصدركم

والفعل ولو كان التاويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدر له قس
 على الانهزية **قوله** وقد تسمع ايضا الخ بناء على ان قول الله وتقدير
 اي تقدير ما دام وذلك ان تقول مراده تقدير ما دام الخ المثال فينقح
 كتسم وقوله وايضا ليس المراد الخ عينا على ان مترددا في قول الله
 مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
 كدوام مصدر دام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تنصرف
 والحق انها تنصرف تصرفا ناقصا فيجب عنها المصدر بدليل
 شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف كمصدر يؤول
 ما بعده مصدر وهذا المصدر هو مصدر الناقصة على ان
 يحفظ انه ياتي منها ايضا المصانع والاعمر كما ياتي من دام التامة
 لعدم ظهور الفرق بين نحو لا اكل ما دمت عاصيا ولا اكل
 ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الله خبرا
 عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
 ترويه فاندفع عن الله هذا ايضا ويجعل قوله بعد والذي
 لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
 او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
 اي الماضي منها الخ اعلم ان كضمير في منها عائد على كان
 واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
 الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
 فعلى هذا تكون اضافة الماضي الى كضمير من اضافة الاعم
 للاخص كضمير اراك وهي التي للبيان وان ارجع كضمير
 الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضي على سبيل التقيد
 كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهي
 كسانية كخاتم حديد فتكون على معنى من وهذا تعلم ما
 في المحنة **قوله** في ذكر الاسم مسامحة وكذا في ذكر ان
 الا انه سهل هذه المسامحة ان اداه للسبك وان الهم
 يضاف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما قدم

جميع مدلولات اخواتها **قوله** لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
 لا نه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترتفع الاسم **قوله**
 على لا صح هو مذهب كبريين ومذهب ككوفيين انه مرتفع بما
 كان مرتفعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره وربما كان العمل
 قبل كان معنويا ولم يدخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان
 هذا لا ينهض لان العامل في المبتدأ عندهم لغضي وهو انحرافا لا
 في الرد عليهم اذ يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير
 رافع ولا نظيره **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح وانها
 سلبت كدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمن **قوله**
 وسيتناقص الخ هذا الوجه على به صاحب كقول الصحيح
قوله لا لانها الخ هذا الوجه على به مقابل الصحيح **قوله**
 من حيث احتياجهما للمعولين لعل الاولى من حيث احتياجهما
 لتبيين كالباء في نحو مرتب بنيد فانها احتياجا للمعلق **قوله**
 الى الغريب اي اوالى نصف الليل وقوله نقيض الصريح فيبعد
 من جف الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل **قوله**
 اي كمالها عليها الخ لعل كمالها اللسان لا نه يشاك
 عند المنطق بها **قوله** كما مثل فيه نظير المشال الذي
 في الشا انما هو من قبل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما
 مثالها ذكر صار الطين اربقا والغوب ورقا **قوله** ما ليست
 قيدا اي واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
قوله وحيلة مادام اي الجملة المشتملة على مادام نحو قولك
 لا احملك مادام زيد متردد اليك وفيه ان هذا ليس معنى
 الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
 بمعناها الفرض منها لا المعنى الموضوع له **قوله** من العلو
 الخ الظن المراد من التأويل انها تحذف هي وصفتها ويؤتى
 بانصدركا منها فحينئذ دفع ما اوردته المحشة وعزوه ووجه
 تدفع ان المراد انه يصح حلول المصدركا محل الحرف للصديق

والفعل ولم كان التأويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدر به قس
 على الانهية **قوله** وقد سمع ايضا الخ بناء على ان قول الشافعي قد
 اي تقدير مدام وذلك ان تقول مراده تقدير مدام الخ المثال فيلزم
 كتسم وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الشافعي
 مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
 كدوام مصدر دوام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تنصرف
 والحق انها تنصرف تصرفا ناقصا فيجب عنها المصدر بدليل
 شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف كمصدر يؤول
 ما بعده مصدر وهذا المصدر هو مصدر الناقصة على ان
 يحظر انه ياتي منها ايضا المصانع والاعراك ياتي من دام التامة
 لعدم ظهور الفرق بين نحو لا اكلك ما دمت عاصيا ولا اكلوك
 ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الشافعي خبرا
 عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
 تردده فاندفع عن الشافعي هذا ايضا ويجعل قوله بعد والذي
 لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
 او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
 اي الماضي منها الخ اعلم ان كضمير في منها عائد على كان
 واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
 الاخوات ذكرن قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
 فعلى هذا تكون اضافة الماضي الى كضمير من اضافة الاعم
 للاخص كضمير اراك وهما التي للبيان وان ارجع كضمير
 الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضي على سبيل الاستحسان
 كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهي
 كبنائية كحاتم حديد فتكون على معنى من وبهذا تعلم ما
 في المحنة **قوله** في ذكر الاسم مسامحة وكذا في ذكر ان
 الا انه سهل هذه المسامحة ان اداه للسبك وان الاسم
 يضاف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما

جميع مدلولات اخواتها **قوله** لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
 لانه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترفع الاسم **قوله**
 على انه صحيح هو مذهب كبريين ومذهب كبريين انه مرفوع بما
 كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيरे وريبان العمل
 قبل كان معنويا ولم ادخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان
 هذا لا ينهض لان العامل في المبتدأ عندهم لفظي وهو انجرفا الى
 في الرد عليهم انا يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير
 رافع ولا نظيره **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح انها
 سلبت كدلالة على الحدوث وتجرده كدلالة على الزمن **قوله**
 وسببت ناقصة الخ هذا الوجه على به صاحب القول الصحيح
قوله لا لانها الخ هذا الوجه على به مقابل الصحيح **قوله**
 من حيث احتياجهما لمعولين لعل الاولى من حيث احتياجهما
 لتبني كالباء في نحو مرت بن يدانها **قوله** الخ
 الى الغروب اي اوال نصف الليل وقوله نقيض الصريح فيه
 من فجر الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل **قوله**
 اي كمالها عليها الالف المشال بها اللسان لانه يشال
 عند المنطق بها **قوله** كما مثل فيه نظير المشال الذي
 في الشا انما هو من قبل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما
 مثالها ذكر صار الطين اربقا والثوب ورقا **قوله** ما ليست
 قيد اي واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
قوله وحيلة مادام اي الجملة المشتملة على مادام نحو قوله
 له اكلت مادام زيد متردد اليك وفيه ان هذا ليس معنى
 الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
 بمعناها الغرض منها لا المعنى الموضوع له **قوله** من العلوم
 الخ الظن المراد من التأويل انها محذوف هم وصفتها ويؤثر
 بانصدركم كأنها وحي فيندفع ما اوردته المحشم وعنه ووجه
 خمدفع ان المراد انه يصح حلول المصدركم محل الحرف المصدركم

والفعل ولم كان التأويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدر اه قش
على الان هرية **قوله** وقد سمع ايضا الخ بناء على ان قول الشئ وتقدير
اي تقدير مدام وذلك ان تقول مراده تقدير مدام الخ المثال فيقول
تسمع وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الشئ
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
كدوام مصدر دوام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تنصرف
والحق انها تنصرف تصرفا ناقصا فيجوز عنها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف المصدرى يؤلف
ما بعده بمصدر وهذا المصدر هو مصدر الناقصة على ان
نظرا انه ياتي منها ايضا المصانع والاعراكا ياتي من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو له اكلم ما دمت عاصيا ولا اكلم
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الشئ خبر
عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تدومه فان دفع عن الشئ هذا ايضا ويجعل قوله بعد والذي
لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
اي الماضي منها الخ اعلم ان كضمير في منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص لا فعال الماضية لان
الاخوات ذكرن قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعل هذا ان يكون اضافة الماضي الى كضمير من اضافة الاعم
للأخص كضمير اراك وهي التي للبيان وان ارجع كضمير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشتمل غير الماضي على سبيل الاستعانة
كانت الاضافة من اضافة الاعم للأخص من وجه وهي
كبنائية كخاتم حديد فتكون على معنى من وهذا تعلم ما
في المحنة **قوله** في ذكر ال اسم مساحمة وكذا في ذكر ان
الا انه سهل هذه المساحمة ان اداه للسبك وان ال اسم
يصناف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما

جميع مدلولات اخذاتها قوله لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
 لانه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترتفع الاسم قوله
 على الاصح هو مذهب تبصيرين ومذهب ككوفيين انه مرفوع بما
 كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره وربان العمل
 قبل كان معنويا ولما دخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان
 هذا لا ينقض لان العامل في المبتدأ عندهم لفظي وهو الخبر فالج
 في الرد عليهم اذ يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير
 رافع ولا نظيره قوله على الصحيح ومقابل الصحيح اخذها
 سلبت كدلالة على الحديث وتجردت للدلالة على الرقيس قوله
 ونسبت ناقصة الخ هذا الوجه علل به صاحب القول الصحيح
 قوله لا لانها الخ هذا الوجه علل به مقابل الصحيح قوله
 من حيث احتياجهما للمعولين لعل الاولى من حيث احتياجهما
 لشئيين كالبناء في نحو مريد بن يد فانها الخ للتعلق بغير قوله
 الى القريب اي اولى نصف الليل وقوله نقيض الصحيح فيه
 من جف الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل قوله
 اي كمالها عليها الخ لعل المثال بها اللسان لانه يشال
 عند النطق بها قوله كما مثل فيه نظير المثال الذي
 في الشئ انما هو من قبل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما
 مثالها ذكر صار الطين ابريقا والثوب وبقا قوله ما ليست
 قيد اي واما الناقية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
 قوله وحيلة مادام اي الجملة المشتملة على مادام نحو قوله
 لا اصحك مادام زيد متردد اليك وفيه ان هذا ليس معقولا
 الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
 بمعناها الغرض منها لا المعنى الموصوع له قوله من المعلوم
 الخ الظن ان المراد من التأويل انها تحذف هي وصفتها ويؤتى
 بانصدركا منها فيندفع ما اوردته المحسن وعنده ووجه
 ندفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدر

والفعل ولو كان التاويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدراء قش
على الانحرية **قوله** وقد تسمع ايضا الخ بناء على ان قول الله وتقدر
اي تقدير ما دام وذلك ان تقول مراده تقدير ما دام الخ المثال في ذلك
كتسبح وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الله
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
كدوام مصدر دام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تستقر
والحق انها تنصرف تصرفا ناقصا فيجب عنها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف كصدرى يؤك
ما بعده مصدر وهذا المصدر هو مصدر كناقصة على ان
حفظ انه ياتي منها ايضا المصانع والامر كما ياتي من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو لا اكلمك ما دمت عاصيا ولا اكلمك
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الله خبرا
عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تدومه فاندفع عن الله هذا ايضا ويجعل قوله بعد والذي
لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
اي الماضي منها الخ اعلم ان كصغير في منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعل هذا تكون اضافة الماضي الى كصغير من اضافة الاعم
للاخص كصغير اراك وهي التي للبيان وان ارجع كصغير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضي على سبيل الاستدلال
كانت الة صافاة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهي
كسانية كخاتم حديد فتكون على معنى من وهذا تعلم ما
في المحنة **قوله** في ذكر الاسم مسامحة وكذا في ذكر ان
الا انه سهل هذه المسامحة ان اداه للسبك وان الاسم
يصناف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما تقدم

فلا تفعل قوله من لفظ الخبر الظاهر ان اللفظ ليس بعيدا
 مالا مصدر له من لفظه نحو ذبح فان المصدر يؤخذ من اللفظ
 لا من اللفظ ولا حاجة في مثله له اعتبارا لكون والله اعلم
قوله فاللام للتأنيث الخ اختيار العلامة الشيبيني انها
 للتعليل الجار مجرى الحكمة التي لا يلزم اطلاقها فان اللفظ
 له استقامة مع اتحاد المعنى كما انه لا يلزم من اختلاف
 معنى اختلاف اللفظ كما في المشترك اه شانه قد يقال اني
 يصح ان تكون اللام للتعليل المفيد للدوران ويراد بالاختلاف
 الاختلاف في المادة فقط والتعليل منظور فيه للاصل
 وغالب فلا يرد ان وان للاتحاد في المادة والاستدلال المشترك
 لهما على خلاف الاصل **قوله** فلا بد من توجيه كلامه
 بان يجعل الخ اختيار العلامة الشيبيني ان المراد بالتركيد
 التركيد المطلق الذي هو متعلق معنى الحرف واللام فيه
 للنسبة التي هي نسبة الجزئ للكل لان معني الحرف جزئ
 اما وضعا واستعمالا او استعمالا فقط اه **قوله** برهنا
 احتمال الكذب والحجاز حرره **قوله** لكن زيد اجاب السراي
 او لكن زيد المرفق **قوله** اي بالثبوت لان نفي النفي الخ فيه
 نظر لان مفاد كسوف نفي نفس كشي الذي يتوهم نفيه لا
 نفي النفي فالنفي كما صرح لم يرد في الوهم بل قرره فلم يحصل
 الاستدراك وفي الصبان على الاشموقي ان قولهم في
 التعريف او نفيه بالحج عطف على ضمير ثبوت ورفعه باثباته
 لا بالرفع عطف على ثبوت والا كان التعريف غير صحيح ولكن
 الحج شكك في التعريف كسأل من ذلك هو ان يقال تعقيب
 الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوت او اثبات ما يتوهم منه نفيه
 اه وفيه نظر ظاهرا ان التعريف مشكل سواء جعل نفيه
 معطوفا على كسوف او على ثبوت كصاف للضمير اذ لا فرق
 بينهما وانما المصحح للتعريف هو عطفه على ثبوت المقدور قبل

ما والصغير في نفيه عائد على ما يقطع النظر عن التقييد بالثبوت
 المأخوذ من محصلة وبدل بالنظر للمعطوف بالنفي فكأنه
 قال تعقيب كلام بنفي ثبوت ما يتوهم ثبوت أو تعقيب كلام
 بنفي نفي ما يتوهم نفيه أفاده شيخنا قال العلامة شرف
 حفظ ان الاستدراك الذي يدل عليه حرف الاستدراك
 بمعنى الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى على متأمل ولم
 يظهر في مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا اولي الابصار
 اه قيل يكرر رفع الاول يجعل كلباء للتصوير تصورا
 مراداه فتأمل قوله اي الحكم الخ هذا حل معنى قوله
 فمن ان الظن ان مدلول كان التشبيه بمعنى كسباركة
 والمشابهة لا بهذا المعنى اه شرت قوله حالة نفسانية
 هي التلويح والتخبر على ما فات ويكره انه مطلوب لو كان
 تامل قوله الخ وهو قوله في موهم القامما تقدما وذلك
 كما في قوله

ارجو وامل ان تدومودتها وما اخال الدينامك تنويز
 فاما ان تقدّر ضمير الشان اي اخاله اي كسان ولما تقدّر
 لام الابتداء اي وللديناء وعطف امل على ارجو من عطف كرادف
 والتنويز الا عطا قوله فانه عطف موجبات الخ ولا بد من
 تقدير ما هي بعد موجبات او اعتبارا ان موجبات في معنى
 الجملة اي ولا موجبات لقلبي والاه لزم محمل ادري في مفعول
 واحد وهو لا يجوز في شرط على المشهور في المعطوف على المحل
 ان يكون جملة في الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكر قائم
 او تقدير نحو الذي مر على الوجه الاول فيه او معنى نحو
 علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره لانه بمعنى ويزيد امتصفا
 بغير ذلك ونحو الذي مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت
 لزيد قائم وبكر بدون تقدير ثم ان الدماصيني قال يحتمل
 ان يكون ما في هذا البيت زائدا والبك مفعول به اوقات

لا يصل ولا ادري موجبات القلب فيكون من عطف الجمل اهر
 ولا يخفى كناية الظن في امثال هذه المقامات **قوله** ما من قبل عيب
 وهو احد عشر فعلا راي وظل وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
 وعد وجاودري وجعل **قوله** ربا طاي فائدة وهو غير
قوله ثاقلا اي صبا لان الابدان تخف عند وجوه الهموم
 وتثقل عند عذبتها **قوله** زعاني الغواني اي سماتي كغواني
 جمع غانية وهي المرأة المستغنية عن مالها من الحلي والحلل
 وتختلي البياض مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فلا ادعي على تقدير هزلة الاستفهام الاستغاري اي
 افلا ادعي به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل
 خيال هنا في ضمير من لشيء واحد وهو خارج بافعالا لقلب
قوله محاولة اي قدرة وطاقة وهو غير كجند **قوله**
 انهم مردنه اي بيعت وقوله بعيدا اي تحتها وقوله
 قريبا اي واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانشاء
 والتقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازون
 بالبعد فجله على كظن مشكل الا ان يحل الظن على ما يشمل
 الاعتقاد الجازم والمخالف للواقع **قوله** المعروف
 يجوز فيه الجرم على الاصناف والنصب على المفعولية وكفاة
 المسببية واجبات الشوق وراغية واسبابية والمعنى
 عليك صاحب الاحسان والكرم فلو جل ذلك انبعث
 في واجبات كشوق منتهية اليك **قوله** في اعرايه
 الحاصل اي الذي في هذا التركيب **قوله** والتجدد اي كذا
 في تركيب آخر **قوله** فخرج بالحاصل والتجدد اي بمجموعهما ولو
 قال فخرج بقولنا كان احسن لانه المخرج لما ذكره **قوله**
 ضم المبتدأ فانه لا يشاركه في اعرايه التجدد كما لو ان
 بالناسخ كان وكان مثله والمراد الخبر الفخر الثاني من متعدد
 كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثاني فانه لا يشارك

في اعرابه المتجدد بان اقيم الاول مقام كفاعل في نحو قولك ظن عمرو
 قائما قوله وحال المنصوب اي فانه لا يشترك في اعرابه المتجدد
 اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه
 نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف كنسوق اذ لم يكن للمعطوف عليه
 اعراب كالمجمل المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجود
 وعدما فيدخل ما ذكر ويرد ايضا ي زيد الفاضل وياسعيد
 كز بضم الفاضل وكز اتباعا لضمه زيد وسعيد فان مشاركة
 الفاضل وكز ليس في الاعراب بل كضمه للاتباع والجواب
 ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
 على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظ محلي في المتبع
 وتقدير في التابع منع من ظهور حركة الاتباع فعلم ان
 ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بنا لعدم
 مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا
 او محلا فيدخل نحو حجر ضربا حجر باخرى مشاركا في رفعه
 مقدرا ونحو رحم الله من الذي كان ماهر في العربية فس
 والذي متوافقا في الاعراب محلا قوله اجرا والاسم
 الخ فيه دور لاخذ المنعوت في تعريف كنفيت فقد توقف
 كنفيت على المنعوت لاخذ في تعريفه والمنعوت متوقف على
 كنفيت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
 توقف كنفيت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
 كنفيت توقف اشتقاق مرد وديان كترقف كثناني ايضا
 ما له توقف كعلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
 والجواب ايضا بان المنعوت فيه مجرد مرد وديان ايضا بانه
 حيث لم يعتبر ما فيه من كوصفيه بل مجرد الذات كان
 تعريف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
 لتجريد عن اعتبار كصفة فيه وهذا التعريف اصله لاضاء
 المحل كما نقله النبتيتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعذر

الاصل ولا ادري موجبات القلب فيكون من عطف الجمل امر
 ولا يخفى كناية الظم في امثال هذه المقامات **قوله** ما من قبل حب
 وهو احد عشر فعلا راي وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
 وعد وحجا ودري وجعل **قوله** ربا حاي فائدة وهو غير
قوله ثاقلا اي صبا لان الابدان تخف عند وجود الهوايح
 وتثقل عند عدمها **قوله** دعاني الغواني اي سماني كغواني
 جمع غانية وهي المرأة المستغنية عن مالها من الحلي والحلل
 وتكسني الباء مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فلا ادعي على تقدير هزة الاستفهام الاستنكار اي
 افلا ادعي به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل
 خيال هنا في ضمير من لشيء واحد وهو خاص بافعال القلوب
قوله محاولة اي قدرة وطاقة وهو غير مجند **قوله**
 انهم مرونة اي كعبث وقوله بعيد اي تحتفا وقوله
 قريبا اي واقعا لان كعبث تستعمل البعد في الانشاء
 والتقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازون
 بالبعد فجملة على كظن مشكل الا ان يحل الظن على ما يشمل
 الاعتقاد الجازم والخالف للواقع **قوله** المعروف
 يجوز فيه الجر على الاضافة والنصب على المفعولية وكذا
 السببية واجبات الشوق وراغية واسبابية والمعنى
 عليك صاحب الاحسان والكرم فلاجل ذلك انبعث
 بي واجفات كمشوق منتبهة اليك **قوله** في اعرايه
 الجاصل اي الذي في هذا التركيب **قوله** والمجدد اي الذي
 في تركيب آخر **قوله** فخرج بالاصل والمجدد اي مجموعهما ولو
 قال فخرج بقولنا كان احسن لانه المخرج لما ذكره **قوله**
 خير المبتدأ فانه لا يشتر كره في اعرايه المجدد كما لو ان
 بالناسخ كان وكان شلوا والمراد الخبر الغير الثاني من المتعدد
 كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثاني فانه لا يشار

في اعرابه المتجدد بان اقيم الاول مقام كفاعل في نحو قولك نظر عمرو
 قائما قول وحال المنصوب اي فانه لا يشترك في اعرابه المتجدد بل
 اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلاً ثم ان يرد على قوله في اعرابه
 نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف كنسوق اذ لم يكن للمعطوف عليه
 اعراب كالمجئلة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجوده
 وعدمه فيدخل ما ذكر ويرد ايضاً ي زيد الفاضل ويأ سعيده
 كز بضم الفاضل وكز اتباعاً لضمه زيد وسعيده فان مشابهة
 الفاضل وكز ليس في الاعراب بل كضمه للاتباع والجواب
 ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
 على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظ محلي في المتبوع
 وتقديرى في التابع منع من ظهور حركة الاتباع فعلم ان
 ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بنا لعدم
 مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظاً او قدراً
 او محلاً فيدخل نحو حجر ضرب حراً في مشارك الحجر ورفعه
 مقدراً ونحو رحم الله من الذي كان ما هراً في العربية فسر
 والذي متوافقان في الاعراب محلاً قوله اجراء الاسم
 المحذوف فيه دور لاخذ المنعوت في تعريف كمنعت فقد توقف
 كمنعت على المنعوت لاخذ في تعريف والمنعوت متوقف على
 كمنعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
 توقف كمنعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
 كمنعت توقف اشتقاق مرد وبيان كمنعت كثنائي ايضاً
 ما له توقف كعلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
 والجواب ايضاً بان المنعوت فيه مجرد مرد ودايضاً بانه
 حيث لم يعتبر ما فيه من كوصفية بل مجرد الذات كان
 كترقيق غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
 لتجريد عن اعتبار كصفة فيه وهذا التعريف اصله لاضاء
 الحلو كما نقله النبتيتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعذر

الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل
 ولا يخفى كناية الظم في امثال هذه المقامات **قوله** ما من قبل حب
 وهو احد عشر فعلا راي وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
 وعد وجا ودري وجعل **قوله** ربا جاي فائدة وهو تمييز
قوله ثاقلا اي مستالين الابدان تخف عند وجود الهم والراح
 وتثقل عند عدمها **قوله** دعاني الغواني اي سماني كغواني
 جمع غانية وهي المرأة المستغنية عن مالها من الحلي والحلل
 وتختلئ بالياء مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فلا ادعي على تقدير همزة الاستفهام الاستغاري اي
 افلا ادعي به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل
 خيال هياقي ضمير من لشيء واحد وهو خاص بافعال القلب
قوله محاولة اي قدرة وطاقة وهو تمييز كجند **قوله**
 انهم مردونه اي كبعث وقوله بعيدا اي تحتها وقوله
 قريبا اي واقعا لان كعب تستعمل البعد في الانشاء
 والتقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون
 بالبعد فجملة على كظن مشكل الا ان يجمل الظن على ما يشمل
 الاعتقاد ايجاز المخالف للواقع **قوله** المعروف
 يتصور فيه الجرم على الاضافة والنصب على المفعولية وكفاة
 السببية واجفات الشوق وراغية واسبابية والمعنى
 عليك صاحب الاحسان والكرم فلاجل ذلك انبعث
 بي واجفات كمشوق منتبهة اليك **قوله** في اعرابه
 الحاصل اي الذي في هذا الترتيب **قوله** والتجدد اي كذا
 في تركيب اخر **قوله** فخرج بالحاصل والتجدد اي بجمعهما ولو
 قال فخرج بغير ما كان احسن لانه المخرج لما ذكره **قوله**
 خرا مبتدأ فانه لا يشار كذا في اعرابه التجدد كما لو اتى
 بالتاسخ كأن وكان مثله والمراد الخبر الغير الثاني من متعدد
 كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثاني فانه لا يشار

في اعرابه المتجدد بان اقيم المول مقام كفاعل في نحو قولك ظن عمرو
 قائما قول وحال المنصوب اي فانه لا يشترك في اعرابه المتجدد بل
 اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه
 نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف كنسوق اذ الم يكن للعطف عليه
 اعراب كالمجولة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجوبا
 وعدفا فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يان زيد الفاضل ويا سعيد
 كز بضم الفاضل وكز اتباعا لضمه زيد وسعيد فان مشاركة
 الفاضل وكز ليس في الاعراب بل لضمه للاتباع والجواب
 ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
 على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظ محلي في المستوع
 وتقدري في التابع منع من ظهور حركة الاتباع فعلم ان
 ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرفع ولا ضمة بنا لعدم
 مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقدير
 او محلا فيدخل نحو نحو ضب حرا بنحو مشارك الحرف ورفعه
 مقدرا ونحو رحم الله س الذي كان ما هرا في كونه نفس
 والذي متوافقان في الاعراب محلا قوله اجر او الاسم
 الحرف فيه دور لاخذ المنعوت في تعريف كنعنت فقد توقف
 كنعنت على المنعوت لاخذ في تعريفه والمنعوت متوقف على
 كنعنت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
 توقف كنعنت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
 كنعنت توقف اشتقاق مرد وديان كترقف كثنان ايضا
 ما له توقف كعلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
 والجواب ايضا بان المنعوت فيه مجرد مرد وديان فانه
 حيث لم يعتبر ما فيه من كوصفية بل مجرد الذات كان
 كترقف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
 لتجديده عن اعتبار كوصفة فيه وهذا التعريف اصله لفضاء
 المحل كما نقله النبتيتي وبتبعه الحواشي هنا من غير تعرج

الاصل ولا ادري موجبات القلب فيكون من عطف الجمل اهر
 ولا يخفى كفاية الظن في امثال هذه المقامات **قوله** عامن قبل هب
 وهو احد عشر فعلا راي وظال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
 وعد وجاودري وجعل **قوله** ربا جاي فائدة وهو غير
قوله ثاقلا اي ميتا لان الابدان تخف عند وجوه الاله راح
 وتنقل عند موتها **قوله** دعاني الغواني اي سماني كغواني
 جمع غانية وهي المرأة المستغنية عن مالها من الحلي والحلل
 وتختلي الياء مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
 وقوله فلا ادعي على تقدير همزة الاستفهام الامتناع اي
 افلا ادعي به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل
 خيال هني في ضمير من شئني واحد وهو خاير بافعال القلب
قوله محاولة اي قدسة وطاعة وهو غير كجند **قوله**
 انهم يرونه اي كبعث وقوله بعيد اي تحتها وقوله
 قريبا اي واقعا لان كمرتب تستعمل البعد في الانشاء
 والتقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازون
 بالبعد جملة على كظن مشكل لان يحمل الظن على ما يشمل
 الاعتقاد الجازم والخالف للواقع **قوله** المعروف
 يجوز فيه الجر على الاصناف والنصب على المفعولية وكفاة
 السببية واجبات الشوق واداعيه واسبابه والمعنى
 عليك صاحب الاحسان والكرم فلو جل ذلك انبعث
 بي واجبات كشوق منتبهة اليك **قوله** في اعرابه
 الحاصل اي الذي في هذا التركيب **قوله** والتجدد اي كذا
 في تركيب اخر **قوله** خرج بالحاصل والتجدد اي تجدد ما ولو
 قال خرج بقولنا كان احسن لانه المخرج لما ذكره **قوله**
 خبر المبتدأ فانه لا يشتر كره في اعرابه التجدد كما لو ان
 بالناسخ كان وكان مثله والمراد الخبر الغير الثاني من التجدد
 كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول كثنائي فانه لا يشارك

في اعرابه المتحد بان اقيم الاول مقام كفاعل في نحو قولك ظن عمرو
 قائما قوله وجا المنصوب اي فانه لا يشترك في اعرابه المتحد بان
 اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه
 نحو قام قام زيد ولا ولا وعطف كنسوق اذ لم يكن للعطف عليه
 اعراب كالحكمة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجودا
 وعندما فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يازيد الفاضل ويا سعيد
 كز بضم الفاضل وكز را بفتح الهمزة زيدا وسعيدا فان مشاركة
 الفاضل وكز ليس في الاعراب بل كصفة للاتباع والجواب
 ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
 على انه قد يقال هما مشاركان في الاعراب غير ظم محلي في المتبوع
 وتقدري في التابع منع من ظهور حركة الاتباع فعلم ان
 صفة التابع ليست صفة اعراب لعدم الرفع ولا صفة بنا لعدم
 مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا
 او محلا فيدخل نحو محجرب حجاب محجرب مشاركا في رفعه
 مقدرا ونحو رحم الله س الذي كان ماضيا في العربية فسر
 والذي متوافقان في الاعراب محلا قوله اجروا والاسم
 الحرفية دور لاخذ المنعوت في تعريف كنفعت فقد توقفت
 كنفعت على المنعوت لاخذ في تعريفه والمنعوت متوقف على
 كنفعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
 توقف كنفعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
 كنفعت توقف اشتقاق مرد وديان كترقف كثنائي ايضا
 ما له توقف كعلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
 والجواب ايضا بان المنعوت فيه مجرد مرد وديان ايضا بانه
 حيث لم يعتبر ما فيه من كوصفة بل مجرد الذات كان
 كترقف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
 لتجريدك عن اعتبار كصفة فيه وهذا التعريف اصله لضاء
 الحلو كما نقله النبتيتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعذر

ما فيه **قوله** لا هما شارة النعت الخ اي لان الثلاثة تتكلم
 لآلته وترفع اشتراكه واحتماله **قوله** يكون بالنفس
 الخ اي كما يكون باعادة الاول بلفظه او بمرادفه وهو تأكيد
 اللفظي ويكون التأكيد عين الاول وغيره ال على معنى فيه
 ثم في اللفظي والمعنوي بالنفس والعين ولما بكل واجمع فبفيه
 نظر لزيادته باعادة الشمول وهو معنى في الاول **قوله**
 رفع الاحتمال في المعارف اي الحاصل ذلك الاحتمال من
 الاشتراك اللفظي فان زيدا في قولك مررت بزيد التاجر
 مشترك بين اشخاص كثيرين فان قلت لا يرتفع الاشتراك
 بهذا الوصف بل انما يقل فقط لاحتمال اشتراك في الوصف
 ايضا فلا فرق بين وصف كمرقة والكنكة والجواب انه قد
 قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف بالنظر للمعرفة
 لقلته بالنسبة لوصف كنكة ثم لا كنعف في كنكة جار
 مجرى تقييد مطلق وفي المعرفة جار مجرى بيان المحل **قوله**
 او ملاح الخ يحتمل النعت لهذا وما بعده محال لان اصل
 وضعه اما للتوضيح او لتخصيص كما افاده في كنعف
قوله لا دلالة لوضعها عبارة النبتيتي لا دلالة
 لها بوضعها وهي ظاهرة **قوله** كاسم الاشارة اي غير
 ككافي اما هو كمررت برجل هنا او هناك او ثم المتعلقة
 بخذوف صفة لرجل فهي ظروف لا صفات بل الصفات
 متعلقاتها **قوله** بمعنى صاحب اي او الموصولة على لغة
 اعلم او على لغة بناءها وهي لازمة للو او على هذه اللغة ومثلها
 في توصف بها نساير الموصولات المبدئة برخصة الوصل
 بخلاف من وما **قوله** والمراد به ما قابل الجملة وشبهها
 هذا المختار كما تقدم خلافا للنبتيتي التابع للش في
 ش على الازهرية من انه ما ليس مشق ولا مجوعا **قوله**
 والثاني شبه المشتق هذا اخص من المردول بالمشتق

والادخل في هذا القسم القسم الثالث فتدبر قوله فيه
 نظر الخ في عبد المعطى ان التابع جنس وكون التبعية للمعطى
 في اثنين من الأمور المذكورة في المتن خاصة من خواص
 كنفه فهو تعريف بالرسم كتام اه ببعض اصلاح لتحلل
 وقع في عبارته على انه لو لم يسلم هذا لك ان تقول محط
 كتعريف هو التمثيل لما تقدم انه من قبيل الرسم **قوله**
 مشتملة على ضمير الخ اقتصر على ضمير لان الرابط هنا لا
 يكون الا ضميرا بخلاف الخبر والفرق ان المنعوت لا يستلزم
 تمتع صناعة فضعف طلبه له فاحتج لدليل قوي يدل
 على ارتباط الجملة به وانها نعت له بخلاف الابتدائية
 يستلزم الخبر فقوى طلبه فاكفى باي دليل يدل على ارتباط
 الجملة به وانها خبر عنه افاده سم ورايت بخط بعض فضلاء
 ان الصحيح عدم تعبد الرابط هنا بالضمير اه صب ويؤخذ
 من هذا الفرق ان الحال كانت **قوله** ولا يجوز ان
 يكون دونها استظهر صب الجوازنا قلده عن ابن هيثم
 وغيره واختاره الامير ايضا في حقه على الشذوذ **قوله**
 بنصب الوجه اى اوجه **قوله** افعل بتفضيل اى او يستمر
 فيه المفرد المذكور وغيره كخرج وصبوا **قوله** فالرفع الخ
 اى والمجوز ان اعلم يقطع نفعه ايضا للرفع والنصب
قوله في غير الحال المعلومة عندهم وهى اربعة عشر
 موضعها الاول الاسم المجزى برب المحذوفة بعدل وكفا
 والواو مخوف بلا ملا الفجاء فتمه فثلك حلى قد طرقتا وضم
 وليد كعج الصراخى سدوله الثانى لفظ الجلالة في
 القسم نحو الله لا فعلن الثالث بعد كم الاستفهامية
 اذا دخل عليها حرف الجر نحو بكر درهم اشتريت اى من
 درهم خلا فالزجاج حيث جعله مجزوا بالاضافة الرابع
 في جراب ما اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ونحو يدا

في جواب من مررت الخامس في المعطوف بحرف متصل على
ما اشتمل على مثل المحذوف نحو وفي خلقكم وما يدت من
دابة ايات ليعلم بوقفتن واختلاف الليل والنهار اي وفي
اختلاف ليكون من عطف اجل وليس ايجز في المذكورة
والا لزم العطف على معمر في عامدين مختلفين وهو ممنوع
على الاصح السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا
كقوله

ما لج حلدان بهجل ولا حبيب رافة فيجبرا

والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على
اضماران السابع في المعطوف عليه بحرف منفصل بلام
كقوله

متى عذتم بنا ولوفيه منا كضيم ولو تحشوا هوانا ولا وهنا
اي ولو عذتم بعية وعدم صحة كون المعطوف هنا على بالان
لولا تدخل الـهـ على الجملة والغالب في مثل هذا النصب كقولهم
ايتنى بدابة ولو حمارا كما في الجمع الثامن في المقرون بالهزة
بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو ان يدان عمر واستقها ما
لمن قال مررت بزيد التاسع في المقرون بهلا بعد ما اشتمل
على مثل المحذوف نحو هلا دينا لمن قال جئت بديهم العاشر
في المقرون بان بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو احصا
بايم افصل ان زيد وان عمر والحادي عشر في المقرون
بغاء الحنا بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو مررت برجل
صباح الا صباح فطالح اي الا امره بصباح فقد مررت
بصباح هذا تقدير ابن مالك وقدره من الا اكن مررت
بصباح فطالح قيل وتقدر من هو كصواب لانك اذا قلت
الا امره نقضت اخبارك اوله بالمرور فيما مضى لا
الا امره معناه ان لا امره فيما يستقبل فلا بد من تقدير
لكون اي الا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت

فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالح اه ويمكن جعل تقدير
ابن مالك على هذا بان يجعل معنى ان لا امر وان لا كن مررت
الثاني عشر لام كتحليل اذا جرت كي وصلتها ولهذا التسميع
لكنه بين مجيزون في تحق حثت كي كرمي ان تكون كي تعليلية
وان مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام معدية فيها
الثالث عشر مع ان وان نحو عجبت انك قائم ولان قلت علما
ذهب اليه الخليل والكسائي من ان ان وصلتها وان وصلتها
في موضع جربا نحو المقدر اما على ما ذهب اليه في موضعها نصب
ينزع الخافض الرابع عشر في المعطوف على خبر ليس وما
خصص بالاجاز لان الجار بان يكون اسما لم ينقص نفيه
اجاز سا في قوله

بدالي اني لست مدرك ما مضى | ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا

الحق في سابق على يوم وجوه كباد في مدرك ولم يحجز
جماعة من النحويين فقول له الى السبب وهو الحمل الذي
يتوصل به فقول له حاصل ما ذكره التمام وكيفية صنع
كشانه في الحقيقي يبدأ بالاشرف من انواع الاعراب
فالاشرف مع التذكير الذي هو اشرف من كنانيت مع الانوثة
الذي هو اصل ضد به مع التعريف الذي هو اشرف من تنوع
شوم التذكير ثم ينتقل بمثل المثنى ان التثنية اول مراتب
كثرة مع التذكير مع التعريف شوم التذكير وهكذا
في الجمع ثم يصنع في المؤنث مثل ما صنع في المذكور
كسببي اشرف انواع الاعراب فالاشرف مع تذكير كل
من تنوعت والسببي وازارهما مع التعريف شوم التذكير
ثم ينتقل بمثل المثنى مع التذكير مع التعريف ثم مع
التنكير وهكذا في الجمع ثم يصنع في المؤنث مثل ما صنع
في المذكور فقول له فهذه جملة ما ذكره الله اي وان
كانت القسمة تقضي ان لكل مع الحقيقي والسببي ثمانية

واربعين مثالا وذلك انه اما ان يكون مفردا او عشري او جمعا
جمع سلامة او جمع تكسير وكل منها اما ان يكون معرفة او
نكرة فاشان في اربعة بنحائية وكل منها اما مذكر او مؤنث
فاشان في ثمانية بسنة عشري وكل منها اما ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مخفوضا وثلاثة في ستة عشر بنحائية
واربعين لكن الشا سقط اثني عشر من الحقيقي ومثلها
من تنبيني وبيان ذلك انه مثل الجمع المذكر السالم بثلاثة
امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة الاخرى
مع التثنية ومثل الجمع كتكسر المذكر بثلاثة امثلة
مع التثنية واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون
جملة ما اسقطه من جمع المذكر ستة ثلاثة من السالم
وثلاثة من المكسر ومثل جمع المؤنث السالم بثلاثة
امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة مع التثنية
ومثل لاسم الجنس المؤنث وهو القائم مقام جمع تكسر
المؤنث في الدلالة على الجمعية بثلاثة امثلة مع التثنية
واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون
جملة ما اسقطه من جمع التانيث ستة ثلاثة من
السالم وثلاثة من اسم الجنس المؤنث القائم مقام جمع
تكسر المؤنث فتضم الى الستة المقدمة في جمع المذكر
فتكون الجملة اثني عشر وكلها في الحقيقي واما النعت
كسليم فقد مثل فيه بجمع التذكير المكسر بسنة امثلة
ثلاثة مع التعريف وثلاثة مع التثنية واسقط جميع اقسام
الجمع المذكر السالم مع التعريف والتثنية وهي ستة
ومثل جمع المؤنث السالم بثلاثة امثلة مع التعريف
واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التثنية ومثل لاسم
الجنس المؤنث بثلاثة مع التثنية واسقط امثلة
الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون جملة ما اسقطه

من جمع التائيت ستة فتضم الستة المتقدمة في جمع
 كذا كذا فتكون الجملة اثني عشر وكلها في سببي كما تقدم
 ولعله اسقط الامثلة التي في الحقيقي في جمع المذكر
 كسالم مع التكرار كقواء عنها بامثلة التكرار في جمع
 التكرار واسقط الامثلة الثلاثة في جمع التكرار المذكر
 مع التعريف كقواء بامثلة التعريف في جمع المذكر السالم
 ونحو هذا ايقاس في اسقاط الستة من الحقيقي في المؤنث
 وما وجهه الاسقاط في الحقيقي يقال مثله في سببي
 افاده ابو المحاسن تنبيهه هنا امور الامر الا انه
 مقتضى كلامهم هنا تعين المطابقة في الجمعية وبما القدر
 قاعدة افصحها الا فراد في جمع الكثرة لما لا يعقل وافصحها
 كطابقة في غيره الالفة كما في قوله عز وجل وانز واج
 مطهرة ووجه المخالفة انه لا تعين في كل من الجمعية
 كما افادته القاعدة الا ان يقال كلامه كقواء هنا فيما اذا
 لوحظ مدلول الجمع من حيث هو كذلك والقاعدة في
 جواز هذه الملاحظة فيتعين الجمع وجواز ملاحظة
 لا من هذه الجهة بل من جهة تاويله بالفرقة او الطائفة
 او الجماعة ونحوها كما يدل عليها باللفظ المفرد فلا يتعين
 فاحفظ هذا التحقق الشريف الذي لم ينسبه له احدا
 شيبيني وفيه ان التوفيق بين المجلدين اشار له العلامة
 كسجاعي على كقطر وقد زودنا به هناك توضيحا فيما كتبناه
 عليه فراجع ان شئت الامر الثالث انه لا يخفى ان ليس
 المراد بالافراد في قولنا كذا فيما سبق تبعه ايضا في تذكيره
 وتائيته وافراده الافراد في باب الاعراب اذ من المفرد في
 باب الاعراب قوم ورهط ولا يلزم في نعتها انه مفرد كما انه
 ليس المراد به الافراد في باب الخبر لئلا يلزم الفا قوله وتائيته
 وجمعه نعت المفرد في قولك غير كقواء لا تنعت به الا النكرة

هو المعز في باب الخبر فلا يطلق القول فاحفظ هذه النعم بشكرها
 الامد الثالث ان من النعوت ما لا يتبع منعوتها لهما فيه
 كسبعية تجرى في المضاف اليه ذلك ككثنت وذلك نحو غير قول
 مررت برجل عنرقا ثم وامرأة عنرقا ثم ورجلين عنرقا ثم
 ورجال غير قائلين وهكذا افعل السبى ذلك عدم ظهور علامة
 ككثنته والجمع والتانيث والتعريف على غير ما خرج الى
 ظهورها على ما هو كالعجز من الكلمة لكن يقال التعريف لا يبعد
 الا اوائل الاسماء لا في الاعجاز الا ان يقال ذلك اذا كان
 تعريف العجز اصليا اما على سبيل النية فيفتقر في
 الاعجاز واسنابها فاحفظه فلم اجد من نبيه عليه امر
 عشيدي **قول** اي محل جوار عبارة عبد المعطي هذا
 اي محل لزوم الامور مع غير الجمع واختيار تكسره على ان
 وضعف تصحيحه مع الجمع **قول** في الحقيقي والسبى
 الاول حذف قوله الحقيقي **قول** دون غيره اي غير
 هذا الاستعمال **قول** الذي ليس بمضاف وهو اسم كفاعل
 كعدي كما اذا قلت الرجل الضارب ابوه فلا يصح نصب
 الاب او حره لايها مه ان الاب مضروب لا ضارب او اسم
 كفاعل اللازم اذا لم يصف واما اسم كفاعل اللازم كضارب
 فهو كالصفة المشبهة كما ياتي **قول** لكن في الفعل اضعف
 اي لان الفعل اذا عرب على اللغة الضعيفة صار كل من
 الالف والواو حرفا بعد ان كان اسما بخلافه في الاسم
 فان الواو والالف حرف في الاسم مطلقا فلا يلزم انقلابها
 من الاسمية الى الحرفية ثم ان قول كشر فيختار كسره
 لعل وجه اختيار التكسير مطابقته لمرفوعه مع ان الوصف
 لم يلحقه علامة نبيه عليه ابى المحاسن **قول** لا ندرج
 كل معرفة تحتها عبارة الالف فيسمى قدم كسرة لانها اصل
 اذ لا يوجب معرفة الاول اسم كسرة ويوجد كثير من الكسرة

لا معرفة له والمستقل أولى بالاصالة وايضاً فالشيء اول وجوده
 يلزمه الاشهاد العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة
 اه فالاصل على التعليل الاول معناه الغالب وعلى الثاني معناه
 الكتابي **ف قوله** لانها اشرف الخاي ولاجل الموازنة لتقدمها
 في قوله تعريفة ومكره **ف قوله** لا بعينه اي غير معتبر بعينه
 قيد في الموضوع له بخلاف المعرفة والافالوضع لشيء يستدعي
 تعين ذلك كشيء اذ الوضع لا يضع لمجهول **ف قوله** لان
 يستعمل الخ جعل الاسم للتعليل وليست صلة الوضع وهذا
 مبني على مذهب كسعد والجهمود من ان الصماثر ونحوها كليات
 وضما جزئيات استتمالا فالمعنى مح ما وضع لاجل ان يستعمل
 في معين سواء كان ذلك كعين مقصوراً حال الوضع ايضاً كما
 في الاعلام ولا يخفى في اسم الاشارة فان الجزئيات بقصد تعيينه
 حال الوضع ولما على مذهب كسيد من انها جزئيات وضما
 واستتمالا فاللام صلة الوضع لا للتعليل ورد على جعلها
 للتعليل شمول التعريف لاسم الجنس فانه نكرة وموضوع
 لاجل ان يستعمل في معين وهو الحقيقة الذهنية وان لم
 يكن تعيينها قيداً في الوضع فان قيل المعنى انه وضع لمعين
 لاجل ان يستعمل في معين كزم خروج اسماء الاشارة ونحوها
 اه شيبيني وقد يقال اسماء الاشارة ونحوها وان كانت
 موضوعات للكليات الا ان الكليات معتبر فيها بالتعيين كعلم
 الجنس بلا فرق فاندفع هذا **ف قوله** كذا معرفة الخ فانه ان
 الخ انما هو عن كذا معرفة فقط وظلامه في كقولك بعد
 ان الجهمود عن كذا نكرة ايضاً ويؤيد قوله بعد ثم يقال
 وما سوى تلك نكرة **ف قوله** لان من الاسماء الخ محصلة
 ان التعريف غير مانع وغير جامع لان اوله في قولك عام
 اول محصلة ان اولهم في الاصل وتعيينه عارض من جعله
 وصفا عاما اذ اوله يجعل وصفا له لتبقى على ايامه وكذا

يقال في عاما فانه في الاصل مبهم وتعيينه عارض من وصفه
 بأول اذ لو لم يوصف به لبقى على ابهامه وبتقرير العبارة
 بهذا الوجه اندفع ما يقال كان الصواب ان يقول المحشي
 لان عاما في قولك **قوله** وقول سعد الدين اى في الطول
 وقد كتب على هذا التعريف حواشيه فراجعها ان شئت ماله
 وما عليه **قوله** اى اسم دل وضعا اى معترفيه وصف
 كتكلم او الخطاب او الغيبة وضعا **قوله** ولا للعائب
 المتقدم الذكر ظ هذا وظم قوله فان الاسماء الظاهرة اى
 يدلان على ان الاسماء الظاهرة موضوعات للعائب لكنها
 لم يعتبر فيها تقدم الذكر بخلاف ضمير العائب ونفس كذلك
 بل جميع الاسماء الظاهرة موضوعات لمعانيها التخصيصية من
 غير اعتبار غيبة في الموضوع له ولا خطاب ولا تكلم وقوله
 الاسماء الظاهرة من قبيل الغيبة معناه انها تعامل معاملة
 كغائب بحيث اذا كان اسمك زيدا امتلأ قلت زيد فعل كذا
 لازيدا فعل كذا وليس معناه انها موضوعات للذات بقيد
 الغيبة والله اعلم **قوله** اى بلا قيد اى بلا قيد اعتبار
 لقارئ الخارجية عن ذات الاسم والمراد غير الموضوع اى لا بد منه
 وهو من القرائن كما في الروداني وخرج بالامطلاق للفسر بهذا
 بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية
 عن ذات الاسم **قوله** خرج النكرة اى واسم الجنس ايضا اذ
 كما هيئة لم يعتبر تعيينها حال الوضع وان كانت معينة وقت
 الوضع ضرورة ان الوضع لا يعقل مع الجهل والنكرة وما
 ذكر معها خارج بقوله بعينه ولم يخرج المحشي بقوله علق على
 شئ ولك ان يخرج به الماهل ان قلنا ان ما واقعة على لفظ
 اذ ابقاعها على اسم كما صنع المحشي لا يتعين **قوله** وخرجت
 بقية المعارف اى القولة ظ هذا الصنيع ان بقية المعارف
 كالضماير ونحوها خارجة بقوله غير متناه ولا ما شبهه ان

جرينا على مذهب كسعد والجهمي وخارجة بقوله مطلقا الكثر
 زادة على تعريف كثر ان جرينا على مذهب كسعد مع ان الواقع
 ليس كذلك ومحصل ما يقال في المقام ان بعضهم ذكر في
 تعريف العلم لفظة مطلقا ولم يدكر فيه غير متناول ما اشبهه
 كان مالا كجث قال اسم يعين المسمى مطلقا علمه وبعضهم
 ذكر فيه غير متناول ما اشبهه ولم يدكر مطلقا كثر جثا ولم
 يجمع احد بينهما فيما نعلم وقد جمع الحث بينهما فعلى تعريف ان
 مالا بقية المعارف خارجة بقوله مطلقا سواء جرينا على
 مذهب كسعد والجهمي او جرينا على مذهب كسعد وعلى
 تعريف شارحنا فخرج بقية المعارف بقوله غير متناول
 ما اشبهه ظم على مذهب كسعد من انها جزئيات وضعا
 واستعمالا وذلك لان قوله غير متناول ما اشبهه حال من
 ضمير علق الراجع لما بمعنى اللفظ او الاسم الضمير المستتر في اشبهه
 عائد على ما معمول المتناول والبارز عائد شئ والمعنى لفظ
 او اسم علق على شئ بعينه غير متناول ذلك اللفظ او الاسم
 معنى مشابهة لذلك كشيء الموضوع له فاسم الاشارة مثلا وان
 كان موضوعا للمعنى لكن يصح اطلاقه على ما يشبهه هذا المعنى
 الموضوع له من الافراد على سبيل البدل ولا شك في وجود المشابهة
 للمعنى الموضوع له لوجود امثال المعنى الموضوع له ولا يقال
 ان الكلام يقتضي ان بقية الجزئيات غير موضوع لها لاثبت
 مشابهة الشئ غيره ولذلك لم يخرج المحنة اسماء الاشارة ونحوها
 على القول بانها موضوعات للجزئيات بقوله غير متناول ما اشبهه
 لاننا نقول ان المراد ان اسماء الاشارة ونحوها تتناول جزئيات
 مشابهة للجزئ موضوع له اللفظ مع كون ذلك الجزئ ايض موضوعا
 له ولا اشكال مع ظهور المراد وانما على مذهب كسعد والجهمي
 من انها كلييات وضعا والموضوع له التامة المعينة في الذهن
 فلا يخرج بقية المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه اذ هي

كذلك لم تتناول ما تشبه المعنى الموضع له أي لم تتناول الأمر
كلية أخرى تشبه المعنى الكلّي الموضع له لعدم وجود معنى يشبه
الموضع له فإن قلت إن التشابه موجودة باعتبار مشابهة
الجزئ للكلّي قلت يلزم أنه يخرج علم الجنس من كنهه فكأن يخرج
بقية المعارف إلا أن يقال المعنى غير معتبر بتناول ذلك
اللفظ أو الاسم أي استعماله في الجزئ المشبه للكلّي المشابهة
مذكورة فخ لا يخرج علم الجنس لأنه لم يعتبر استعماله في الجزئ
نفسه بل إن خرج في خروج مدخول ال والمضاف إذ لا يجوز استعمالها
في الحقيقة كما لا يخفى فاحفظ نعم ربك عليك واعرض عما
لا تنفع فيه اليك أه شليبي بزيادة وتغيير وحذف **قوله**
فهو كالشكر أي كاسم الجنس الشكر كاسد **قوله** بأن
كتفرقة بينهما الخ أن كان الضمير في بينهما في كونهما
راجعا لعلم الجنس وعلم شخص فصوره فان عدم كتفرقة
بينهما في الأحكام اللفظية تؤذن بعدم تفرق بينهما في المعنى
أيض وإن كان راجعا لعلم الجنس واسم الجنس كان ظاهرا وعبارة
الاشتراك لكن تفرقة الراضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في
الأحكام اللفظية تؤذن بالتفرق بينهما في المعنى **قوله**
وقد تقدم أي تفرق بينهما في المعنى **قوله** ولما كانت للبيان
أي الإيضاح لدفع الاشتراك اللفظي الطارئ على العلم **قوله**
بالتعيين متعلق بمحذوف حال من معانيها أو صفة لها أي معانيها
حال كونها متلبسة بالتعيين أو المتلبسة بالتعيين **قوله**
وإن اعتبر الخ الأوّل والحال **قوله** فإن قلت الخ هذا السؤال
فاسد وجوابه أوضح فسأدأته وذلك لأن استعماله في كل شيء
إنما هو على البدل واحد بعد واحد مع التعيين في ذلك كواحد
المستعمل فيه اللفظ بواسطة الامتارمة كما هو قضية الوضع
له على أنه جزئ وضعا وعبارة المحلى على جمع الجوامع فأنتم
مثلا وضع لما يستعمل فيه من أي جزئ وبتناول آخر بدله ولم

وكذا الباقى اه شيبينى على انه لو جربنا على القول بان مدلوله كلى
فالكل معين اى معتبر فيه التعيين كما فى علم الجنس اذا علمت
هذا فلا يتعين بناء الكلام على مذهب السعد بل يصح على كلا
المذهبين ولا حاجة لجوابه المذكور قوله لصحة قولك هذا
الجمع اى ان كان الجمع واقعا على نساء مثلا ولو ذكر هذه الغاية عند
قوله المفرد ايضا لكان اولى ويكون المراد بالجمع بالنظر للتعميم فى المفرد
الذكر وبالنظر للتعميم فى الذكر الاناث قوله لصحة قولك هذه
الجماعة اى سواء كانت ذكورا ام لا فالتعميم راجع للافراد والتأنيث
تدبر قوله معتد بها فى الوضع بمعنى ان الواضع وضع لفائدة
التعريف مجموع اللام والهزة الزائدة فى الكلمة كزيادة هزة اضرب
فالزيادة لا تنافى ان الذى يفيد التعريف مجموع الهزة واللام اه
شيبينى قوله بدليل قولهم الخ فيه ان صاحبك يجوز ان
يكون بدلا فلا يكون دليلا له ثم قيل ان المضاف فى رتبة المضاف
اليه مطلقا وقيل دونه مطلقا وقيل دونه الا المحلى بال فالجملة
اربعة اقوال افاده الشنوائى قال الشيخ صب المتجه عندى
ان المضاف دون ما اضيف اليه فى الرتبة مطلقا كما قاله المرادى
اه وقال الشيخ الامير اعلم انه وقع فى ترتيب المعارف خلافا بمبسوط
موجه بتواجهه ليست بالقاطعة وانا لا ينظر الى الآن الا ان ذلك
اصطلاح فقط اه قال الشيبينى وهذا هو الظم قوله والمراد
شيوعه الخ محصل ما يقال فى كلام المص انه ان جربنا على القول
بان النكرة موضوعة للماهية من غير اعتبار التعيين احتج فى
كلام المص الى تقدير مضاف وكانت اضافة جنس للضمير العايد
الى الاسم من اضافة المدلول للدال والمراد بالشيوع عدم الاختصاص
لاكون الشيء عاما بحيث يندرج تحته افراد ولذلك كان قول المص
لا يختص الخ تفسير القول شايخ فى جنسه ولا شك ان الشيوع
بهذا المعنى يصح تعلقه باللفظ كما اشار له الش بقوله لا يختص لفظ
رجل الخ والمعنى ح والنكرة كل اسم غير مختص به واحد من افراد

الجنس المدلول لذلك الاسم ويصح ايضاً تعلق الشيوخ باللفظ من حيث
مدلوله والمعنى ح والنكرة كل اسم غير مختص بمدلوله وهو الماهية
واحد من احادها وان جرينا على القول بان النكرة موضوعة للفرد
الغير المعين احتيج الى تقدير مضافين والمراد بالشيوخ عدم
الاختصاص ايضاً والمعنى والنكرة كل اسم غير مختص به واحد
من احاد جنس مدلول ذلك الاسم ولا يصح على هذا ان تعلق
الشيوخ باللفظ من حيث المدلول اذ لا معنى لان يقال والنكرة
كل اسم غير مختص بمدلوله وهو الفرد فرد من افراد الجنس الصادق
على مدلول ذلك الاسم لا يتكلف يا باه الطبع اذا علمت هذا علمت
ان قول المحشي رحمه الله والمراد شيوعه باعتبار مدلوله الخ اما
غير صحيح على الاحتمال الاخير ولا حاجة اليه على الاحتمال
الاول لقوله لان الالفاظ الخ لا يصح ايضاً لانه مبني على ان
المراد بالشيوخ العموم للأفراد الداخلة تحت ذلك العام واللفظ
يقطع النظر عن مدلوله لا يتعقل فيه شيوع بهذا المعنى واما
اذا اريد به عدم الاختصاص كما اعترف به المحشي فيما يأتي
حيث جعل قول المص لا يختص الخ تفسير القول شائع في جنس
فلا شك في صحة تعلقه باللفظ فلا تقلد قوله يرد عليه ضمير الخ
لا نسلم ان رجلاً مضاف لضمير الغائب لان ضميره معتبر في معناه
التعيين بخلاف النكرة لم يعتبر في معناها التعيين ولذلك قال
العلامة سم الذي يقع في محل ضمير الغائب في قولك جاني رجل
واكرمه هو المحلى بال لا المجرد كما افاده العلامة صواب والله اعلم
قوله نظمها الخ اي بقوله *

لقد جاء في عطف البيان مسائل	يخص بها فاعطف ولائك مبدلاً
وفي التارك البكري بشر ونحوه	وفيما لم يربط الكلام محصلاً
وفي نحو زيد افضل الناس متبعاً	بلفظ رجال والنساء مفصلاً
وفي تفصيل محروبي كذا كلاً	وباب النذافيه المسائل مجتلاً
فقوله ففي التارك البكري بشر	اشارة لقول القائل *

انا ابن التاركة البكرى بشر عليه الخير ترقيه وقوعا
 فبشر لا يجوز كونه بدلا من البكرى لان البدل في نية احلاله
 محل الاول ولا يضاف ما فيه الالف واللام الا لمثله خلافا للفرق
 وقوله ونحوه اى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من ال
 على معرف بهامضاف اليه وصف محلى بها وقوله وفيما به مربوط
 الكلام بمحصلا وذلك كما في قولك هند قام زيد اخوها فاخوها
 يمتنع كونه بدلا لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير
 رابط للجملة الواقعة خبرا لهند وجعله بدلا يصيره من جملة اخرى
 فتحلوا الجملة المخبر بها عن رابط وقوله وفي نحو زيد الخاى من كل
 تركيب اضيف فيه اسم التفضيل الى عام واتبع ذلك بمفصل
 كما في قولك زيد افضل الناس الرجال والنساء فيمتنع جعل
 الرجال بدلا من الناس لانه لو نوى احلاله محل الناس لنوى
 احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير
 زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد
 به الزيادة على من اضيف اليه اشترط فيه ان يكون منهم وقوله
 وتفصيل مجرور باى وذلك كما في قولك باى الرجلين زيد وعمرو مرتين
 فيمتنع كون زيد وما عطف عليه بدلا لانه لو نوى احلالها محل
 الاول لزم اضافة اى الى المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا اذا
 كان بينهما جمع مقدر ونحو اى زيد احسن اى اى اجزائه احسن
 وليس المعنى في هذا المثال عليه وقوله كذا كلا اى كما في قولك
 كلا اخويك زيد وعمرو عندي فانه يمتنع كون زيد وعمرو بدلا
 لانه لو نوى احلالها محل الاول لزم اضافة كلا الى مفرق وهى
 انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخى وخليلي وقوله
 وباب النداه فيه المسائل مجتلا كما في قولك يا بها الرجل غلام
 زيد ويا زيد الحارث ويا زيدا فانه يمتنع البدلية لما يلزم
 عليهما من اتباع اى في النداء بغير ذى ال وادخال يا على ذى ال
 واسم الاشارة بدون وصف ومحصل هذا كله ان البدل لا بد فيه

من ان يصح الاستغناء عنه وان يصح احلاله محل الاول ونظر ابن هشام
 في اشتراط صحة احلاله محل الاول بانهم يفتقرون في الثواني مالا
 يفتقرون في الاول ولقد جوزوا في انك انت زيد كون انت توكيدا
 وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وفي المستوي اولى ما يقال في نعم
 الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وهذه
 المسائل كلها مستثناة من القاعدة الاولى ويستثنى من القاعدة
 الثانية المشار اليها بقوله وبالعكس نحو يا عبد الله كرزيا لعنم
 ونحو يا رجل اخوك فانه يتعين في ذلك الابدال اذ لو كان عطف
 بيان لوجب النصب **قوله** وهي قسمان الى اخره عبارة
 المحقق على الاشتموني الحاصل ان حروف العطف المذكورة تسعة
 وهي ثلاثة اقسام ما يشرك في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة
 بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالانبات والنفي اذا قبل
 بل ولكن منفي وما بعدها مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا
 ومعنى دائما وهو اربعة الواو والفاو ثم وحتى وما يشرك لفظا فقط
 تارة ولفظا ومعنى تارة اخرى وهوام واو فان قلت الواو في عطف
 الجوار تشرك لفظا فقط قلت هي مشركة في المعنى ايضا قطعاً
 لان العطف في مثل وارجلكم بما يخفص انما هو على الوجوه وكذلك
 ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب معدر لا اشتغال
 المحل بحركة المناسبة افاده ابن هشام انتهى وقوله وهوام
 واو اي فانها ما يشركان لفظا ومعنى ان لم يقتضيا اضرابا لان
 القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين
 غير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية
 لثبوت الاستقرار في الدار وانتفاء وحصول المساواة انما هو
 من ا م وكذا او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجابها الاجمل من
 شك او غيره ولفظا فقط ان اقتضيا اضرابا وهو قليل **قوله**
 لكن طلا الطلاء بفتح الطاء الولد من ذوات الظلف واما الطلاء
 بالكسر ممدودا فالحجر واما المضموم فممدوده الدم ومقصوده

الاصناف او اصولها جمع طلية او طلاء كذا في القاموس قوله
 ان منها الا الحزاي واين وكيف وهلا كما في الصيات قوله
 والعاطف الخ فيه ان المخالف يقول انها زايدة كما يدل عليه اخر
 كلام المحشي فالاولى ابدال هذا التعليل بأنه يلزم الفاء اصل
 الباب مع وجوده على ما ذكره في كي المصدرية مع ان اهرشبيئي
 قوله فان معنى ان المصدرية الخ قد يقال فرق بين ما هنا
 وبين ان وما بان ان لما اشرت في الفعل بتخلص معناه للاستقبال
 كان لها قوة على التأثير في اللفظ دون ما وهذا بخلاف اما وا
 قوله مرتباً في الذكر الخ بحيث يكون المذكور اولاً
 حقه ان يتقدم في الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر وليس
 المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشئيين مثلاً في الذكر
 لان هذا القدر لا زمر للذكر مع اسقاط الفاء ايضاً ولعل معنى
 التعقيب ح بيان ان رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير
 متراخية عنها كثيراً ما انحط عليه كلام رسم في الآيات البيئات
 قوله واكثر ما يكون الخ ومن غيره قوله تعالى ادخلوا ابواب
 جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى
 واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعلم اجر العاملين
 فان ذكر ذم الشئ او مدحه يحسن بعد ذكره قوله والتقدير
 فمضت الخ قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب
 خلق النطفة علقه واجيب بأنه يكفي ان اول اجزاء الماضي
 يعقب الخلق المذكور وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طويّل
 قوله او يقال ان الفاء ثابتة الخ او يقال التعقيب في كل شئ
 بحسبه كما افاده قبل بمعنى الواو الخ وقيل انها باقية على
 اصلها والعطف على محذوف اي من نفس واحدة انشاها
 ثم جعل منها زوجاً او على واحدة لتاويلها بالفعل اي من
 نفس توحدت اي انفردت ثم جعل الخ وان الذرية اخرجت
 من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا قوله فان الاضطراب

الخ نقل المحقق في حاشية الاشعري عن بعضهم ان الاضطراب
 والجري في زمن واحد فليس هناك تعقيب بل تقارن وايده
 قوله وهي العقل عبارة المحقق نقلا عن التصريح انها ما بين
 كل عقدين قوله واجيب بان الترتيب الخ هذا ظاهر في شعر
 الثانية واما ثم الاولى فلا لان التقدير اما ان يرجع الى تعلق العلم
 او الارادة وكل منهما تعلقه تخيري قديم ولا ترتيب فيه فاذا
 لا معنى لان يقال قدرنا خلقكم ثم قدرنا تصويركم وقد يقال قد
 اشار المحشر رحمه الله لدفع هذا بان ثم الاولى بمعنى الواو قوله
 اللغوية اي المستندة للعقل او للعرف قوله خلافا لمن خصها
 وجه التخصيص ان الكلام في معنى او بحسب اللغة قبل ظهور
 الشرع قوله بين مفردين فقط فيه نظرا قد تقع بين مفرد
 وجلة كقوله تعالى قل ان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل له
 ربي امدا وبين فعليتين كقوله اهي سرت ام عادني حلم والها
 ساكنة في اهي وعادني اتاني والحلم بضم تين وتسكن اللام
 ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التي راها في المنام فلما
 استيقظ قال اهي انتني حقيقة ام اتاني خيالها في النوم على
 عادتهم في مبالغتهم بطريق التجاهل وصدر البيت فمت للطف
 مرثعا فارقتني اي فمت لاجل خيال المحبوبة المرثية في النوم حالة
 كوني مرثعا للقائه هيبه وارقتني اسهر في ذلك لما لم اجد بعد
 الانتباه شيئا محققا وهي فاعل بفعل محذوف يفسره سرت كما
 هو الأرجح لان الاستفهام بالفعل اولى ولان الذي يدل عليه وقوع
 الفعل بعد ام المعادلة للهمزة وبين اسميتين كقوله قوله
 لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيت ابن سهم ام شعيت ابن منقر
 الاصل اشعيت فحذفت الهمزة والتنوين منها للضرورة وقيل حذف
 الهمزة جائزا اختيارا اي ما ادري اي الشيتين هو الصحيح وان كنت
 داريا بغير ذلك ومنقر بكسر الميم وفتح القاف كما قاله الدماميني والشمسي
 والبيت هجول شعيت اي لهذا الحي باهم لم يستقر واعلى اب واحد

ويكتب ابن سبهم وابن منقر بالالف لان خبر لا نفت ولهذه العلة
كان حق شعيت التنوين وبين مختلفين نحو انتم تخلقون ام نحن
المخالقون بناء على ان انتم فاعل بمحذوف على الارجح على ما مر
في نحو اهي سرت وقد يعارض بتناسب المتعاطفين فتستوي
الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني قوله همزة التسوية
اي همزة الواقعة بعد سواء قوله ونحوها اي نحو همزة التسوية
وهي الواقعة بعد نحو سواء مما يفيد ما تفيد قال المحقق الا قرب
عندي ما استظهره الدماميني على المعنى اخذ من كلام الرضي
ان همزة التسوية هي الواقعة بعد سواء وبعد ما ابالي وتصرفاته
خلاف لما في المعنى والاشموني في بعض المواضع الموافق لما في الحش
هنا فالهمزة بعد ما ادري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام
ومثل ما ادري ان ادري وليت شعري ولا يحضرني بل ما لبعضهم
الى انها للاستفهام ايض بعد ما ابالي كما يفيد كلام الدماميني
ايض بناء على انها فعل قلبي والمعنى لا افكر في جواب هذا الاستفهام
وهذا كله تعلم صحة الامثلة السابقة في القولة قبل هذه قوله
لان الكلام معها خبر لانسلاخ همزة عن الاستفهام ففي مستقاة
للتسوية قوله والكثير الخ ومن غيره وقوعها بين اسميتين
نحو سواء على ازيد قائم ام عمرو قائم او بين مختلفين نحو سواء
عليهم ادعوتهم ام انتم صامتون قوله لا يستغني الخ اما
في الحالة الاولى فلان المقصود طلب تعيين احد الامرين فلا بد
من ذكرهما واما في الثانية فلان المقصود الاخبار بالتسوية
وهي لا تتحقق الا بينهما قوله قليل سمع من كلامهم ان هناك
لا بلا ام شاء قوله وتقدر ببلي اي فقط ان لم تقتضي مع
ذلك استفهاما ولا قدرت ببلي والهمزة نحو انها لا بل ام شاء
اي بل اهي شاء ونحو ام له البنات اي بل له البنات والاستفهام
في الاول حقيقي وفي الثاني انكاري قوله وخبر انكاري
وقعت في الجمل وكلامه يفيد انها في حال عطفها المفرد ليست

للاضراب وفي شرح الفارسي كشارحنا ما يفيد خلافه وفي
 المغني انها للاضراب في الامر والايجاب قوله وان لا يجتمع
 مع عاطف فاذا قيل جاءني زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا
 رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو
 فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر
 من العطف وهو تقدم النفي وقد اجتمعاني ولا الضالين
 قوله المفردين الخ اي بخلاف الجملتين كما هنا وكما في قولك
 قام زيد ولم يقم عمرو وقد يشكك العطف بان قضيت كون
 لكن حرف ابتدا استثناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو وعباب
 بان المراد بكونها حرف ابتدا انها غير عاطفة للجملة فلا ينافي
 عطفها بغيرها افاده ابن قاسم ثم انه قد يقال محل عدم اختلاف
 متعاطفي الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحها ما يقتضي الاختلا
 فكل من فتأمل قاله المحقق قوله اربعة زاد في التصريح
 نقلا عن الموضع خامسا وهو ان يكون ما بعدها شريكا في
 العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر قوله لانه
 لا يتاقى الخ اعترضه الدماميني بان لو قيل فعلت مع زيد جميع
 ما آقدر عليه حتى خدمته بنفسه كان المعطوف بها بعضا
 مع انه جملة وصرح النخاعة واهل المعاني بان الجملة تبدل مما
 قبلها بدل بعض من كل نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
 وبنين واقره الشمني واجاب عنه العلامة الحفي بان
 البعضية في المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمني وكلام
 المانع بالنسبة للمعنى المطابق ولا بعضية فيه ورده العلامة
 الصبان بان زمن خدمته لنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه
 كما ان الخدمة بعض فعل ذلك وح والمعنى المطابق بعض واما
 النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح وان سلم انها
 جزء فبعضيتها باعتبار بعضية احد طرفيها وهي الخدمة
 فتدبر قوله لان كل واحد الخ لا يظهر في او فلي هذا لا يصح

قوله على انه محتمل الخ فلا ظهر من هذا كله ان يقال
 انها خص حتى بما ذكر من بينها وان كان بعضها كذلك لانه
 قدم في النواصب انها ناصبة ففي ذكرها هنا بحسب
 فهم المبتدئ ايها متناقض فدفع ذلك بقوله في بعض
 المواضع امر شيبيني قوله فهو ملزوم للغاية اي
 لانه يلزم من انقضاء الشيء شيئا فشيئا ان يكون لذلك الشيء
 اخر وهو للغاية قوله اي صح الخ يلزم على هذا التفسير
 مع النظر لقبول الش بحسب الارادة المركة كما لا يخفى فالاول
 تفسير التعاقب بمعناه المشهور وهو التوارد قوله
 والافعال في العلامة الاميرة على الازهرية ان يقعد من
 قولك يقوم ويقعد زيد مرفوع بالتجر الذي في يقوم لا الذي
 فيه ولذلك اذا زال تجرد يقوم ينصب او جزم تبعه
 قوله لمجي القرآن بها قال تعالى ولا تنقضوا الايمان
 بعد توكيدها قوله المسند اليه الخ فيه ان التأكيد لا يختص
 اذ قد يؤكد المفعول والمجرور فكان الاولى عدم التقييد بالمسند
 اليه الا ان يقال المراد به مطلق منسوب اليه لا الاصطلاح
 قوله في الكلم الثلاث بل وفي الجملة ايضا قوله رفع
 احتمال الخ اما ان يكون المراد بالرفع الابعاد واما ان يراد
 بالاحتمال القوي فوافق قول ابن هشام الظم انه يبعد ارادة
 الجواز ولا يرفعها بالكلمة لان رفعها بالكلمة ينافي الا تيان
 بالالفاظ متعددة وتوصار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا واما
 اقتصر على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو واللفظ
 انما يكون بالتأكيد اللفظي كما نقله سم عن السعد والسيد
 وخرج بقوله يقصد الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه
 وان رفع الاحتمال في نحو مرت بقومك كبيرهم وصغيرهم
 اولهم واخرهم الا ان ذلك عارض نشأ من خصوص المادة
 قاله شيخنا اه ص ب قوله وقيل ان الفاظه اي الفاظ

التوكيد التي ليست مضافة لفظا مخو اجمع وجمع قوله
 كاعلام الاولى حذف الكاف قوله على معنى الاحاطة
 لا يخفى ان جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام
 اذ يكون ح معنى جاء القوم اجمع جاء القوم الاحاطة فلعل
 في العبارة حذف اى ذوى الاحاطة على ان الاحاطة مصدر
 المبني للمفعول صوب قوله بالعلية اى الجنسية
 وعلى هذا فمنعه من الصرف لها ووزن الفعل في اجمع ونحوه
 والعدل في جمع ونحوه واما على القول الاول وهو انه معرفة
 بالاضافة المقدرة فالمانع له من الصرف الوصفية مع ما
 ذكر وقال الدماميني انه ممنوع من الصرف لشبه العلية
 مع ما ذكر ووجه الشبه ان سبب التعريف غير ظ في كل
 لان الاضافة مقدرة لاملفوظة هذا كله في غير مخو اجمع
 اما مخو اجمع فمنوع من الصرف لالف التانيث قوله
 ومذهب الكوفيين الا عبارة الشنواني واختار ابن مالك
 في جميع كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدها تبعالا خفش
 والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل
 يوم وليلة وشهر وحول ما يدل على مدة معلومة المقدار
 ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحدودة كحين ووقت وزمان
 مما يصلح للقليل والكثير لانه لا فائدة في توكيدها اهو في
 الا شمول ما يوافق وسكت عليه محشيه فنسبة المحش
 تبع العبد المعطى الجواز مطلقا للكوفيين غير صحيحة
 قوله وهو اضعفها اى عند غير ابن مالك واما عنده
 فالتثنية اضعف قوله وهو انحها اما على التثنية
 فلان المتضايقين كالشيء الواحد فكرها الجمع بين
 تثنيتهما واما على الافراد فلان الاثنان جمع في المعنى
 قوله على حذف مضاف ايض في محل المنع كما لا يخفى
 قوله او المجاز اللغوي كيف المجاز اللغوي مع عدم

القرينة التي هي شرط فيه الا ان يقال
 القرينة تعين المجاز وكلا منا في احتمال لاحتقال
 نصب قرينة خفية **قوله** والمفرد لعل المراد
 به ما لا واحد له من لفظه فيشمل القوم او هو
 داخل في الجمع **قوله** فيؤكد المثني بكلا
 الخ بهذا نقول ان المحصر الذي هو ظم قول الشارح
 وتلك الالفاظ الخ ليس بمراد **قوله** وان
 يصح الى اخره هذا مذهب الا خفش والفرأ
 وهشام وابي علي واما مذهب الجمهور فهو
 عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله الدماميني
 ووافق ابن مالك في تسهيله الجمهور **قوله**
 غير مختلف المعنى اي ولو اختلف اللفظ نحو
 مضى زيد وذهب عمرو وكلاهما **قوله** فيه ان
 هذا رباعي الخ قد يقال ليس افعل تفضيل بل هو
 وصف كاحمر واسود على ان بعضهم اجاز صوغه
 من غير الثلاثي **قوله** وان لا يشتق من الفعل
 هذا مدفع بان الش عبر بالاخذ لا بالاشتقاق ومادة الاخذ
 اوسع على انه لو عبر بالاشتقاق لا يمكن ان يراد منه
 مطلق الاخذ لا الاخذ الخاص الذي لا يكون الا من المصادر اهل شيبي
قوله والعدل جمع او ات لان فعلا بالمد مؤنث افعل المجموع
 بالواو والنون فكان حقه ان يجمع على فعلاوات فلما جمع على
 فعل علم انه معدول عن فعلاوات **قوله** على الاصح وقيل
 لشبه العلمية مع العدل وقيل للعلمية مع العدل كما تقدم **قوله**
 للعلمية اي على القول بانها علم جنس **قوله** او الوصفية

اى على القول بانها معرفة بالاضافة المقدرة وقيل على هذا
 القول المانع هو شبه العلمية ووزن الفعل فاشار للخلاف
 هنا بقوله العلمية او الوصفية كما اشار له ولا بقوله على
 الاصح وقد تقدم ذلك **قوله** ولا يجوز ان يتعدى اى
 بتقديم وتأخير او بحذف بعض ما في الاثنا **قوله** العوض
 لعل المراد به التعويض فان البديل اسم مصدر وليس المراد بالعوض
 نفس الشيء الذي وقع عوضا عن غيره وخلفا عنه فان الظن ان
 هذا من باب اطلاق الخلق على المخلوق واللفظ على المملووظ
 فيكون البديل في اللفظ على سبيل المجاز معناه المعوض وسيأتي
 في كلام المحقق ما يؤيد ذلك حيث كتب على قول الشارح اى
 عوضت ما نصبه فالبديل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو
 التعويض **قوله** فهو مصدر المناسب اسم مصدر
قوله بلا واسطة المراد بها حرف العطف والا فالبدال
 من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله
 اسوة حسنة لمن كان يرجو الله ونحو تكون لنا عيد الاولنا
 وآخرنا فان من كان يرجو الله واولنا وآخرنا بديل من الضمير
 المجرور باللام **قوله** اخرج عطف النسق في التوضيح
 واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم
 كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو والثاني
 ليس بمقصد في الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم
 السابق منفي عنه واما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي
 المجيء والمقصد به انما هو الاول النوع الثاني ما هو مقصد بالحكم
 هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصد بالحكم لا انه المقصود
 بالحكم الذي معناه انه مقصود وحده لا غيره ولا مع غيره
 وذلك كالعطوف بالواو ونحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد
 ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت
 والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول النوع الثالث

ما هو مقص بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد
 الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا
 بلا واسطة اه بزيادة وبه تعلم ما في كلام المحقق **قوله**
 ان يراد بالثاني الخ ان قلت تقدم ان المقص في البدل هو
 الثاني دون الاول فكيف ياتي ذلك هنا مع كون المراد
 منهما واحد قلت لعل معنى قصده خ دون الاول قصد
 الحكم على الذات مدلولاً عليها به لا بالاول اه شيبيني
قوله مطلق قيل صوابه وجهي لانهما يجتمعان في زيد
 الذي هو اخوك وبينفرد زيد في شخص اجنبي وبينفرد الاخ
 اذا كان اسمه غير زيد **قوله** للاعتراض الخ لك ان
 تقول الاعتراض عليه لانواعاد المعرفة معرفة فهي عين
 الاولى في الارادة اي بدل شيء هو عين الشيء الاول باعتبار
 المصدق وان كان غيره باعتبار اللفظ ولذا امتنع ان
 يقال يلزم على هذا الجواب ابدال الشيء من نفسه فاحفظه
 اه شيبيني **قوله** ارتباط وتعلق الخ اي بحيث يتقارن
 الاول الثاني اجمالاً **قوله** بغير الكلية اخرج به بدل الكل
 فيما ياتي له وهو غير ظ فالمناسب حذفه وبدل الكل خارج
 بقوله ان يكون بين الاول والثاني ارتباط فان هذا يفيد
 ان المراد منهما مختلف لا متحد والا فلا يحتاج للارتباط
قوله او الثاني مشتمل على الاول اي اشتمال الظرف
 على المظروف **قوله** او لا اشتمال اصلاً اي لا اشتمال
 ظرف على مظروف لامن الاول ولا من الثاني **قوله** ولا
 بد الخ هذا انما هو في الابدال من الاسم اما في الابدال من
 الفعل فلا لعدم تاتي عود الضمير الى الفعل اه صـ
قوله اي لما لزمتها لفظا الخ قال الشيخ الامير في حاشية
 الازهرية يظهر لي القول بجواز دخولها عليهما وما يصنع
 الجمهور في تنوينهما مع ان التنوين لا يجامع الاضافة اه

قد يقال تنوينها عوض عن المضاف اليه فلم يجمع التنوين
 الاضافة والا تكون عوضا على طريق الجمهور قوله او منصوب
 على الحال اى كارهها هذا هو الا نسب بقوله طالعا قول الشر
 هو لقي الاثم رده الصبان بان لقي الاثم ان يحصل له العذاب
 مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فهو من بدل الاشتمال
 وقوله ان تاتنا تسالنا نكرمك في كون هذا بدل غلط نظر
 بل الظرف فيه انه بدل اشتمال والذي في حش الا شمونى عن
 الشاطبي صاحب هذه الاقسام التمثيل لبدل الغلط بقوله
 ان تطعم زيدا تكسه بكرمك وهو ظم لكن تمثيلهم للغلط
 بامثلة انما هو باعتبار ما شأنه ان يقع غلطا والا فلا دليل
 لهم على ان هذا مغلوط براه شيبيني فتأمله **قوله**
 وعد التواب اربعة هذا خلا في صنيعة في المرفوعات من
 جعل التاب واحدا ولعل هذا هو الحامل للشم على زيادة
 خبر ما المجازية ومفعولى ظننت فان بهما تتم الخمسة عشر
 اه شيبيني **قوله** اى التفصيا الخ قال العلامة
 الشيبيني عطف التعداد على الاجمال عطف مراد فاعلم
 يقال ان قوله خمسة عشر اجمال ايضا قول الشر وقد اخل
 بذكره اى صريحا والا فيحتمل دخوله في اخوات كان لكن
 الشر ذكر لصحة قوله خمسة عشر وقد علمت الامر اولا
 وقوله على ترتيبها في التعداد اى في الجملة والا فاسم
 السابق في التعداد المتقدم على المستثنى وفي الابواب
 بالعكس اه شيبيني **قوله** فعل به اى الخ الا نسب
 ابدال فعل بوقع **قوله** والمراد بوقوع الفعل الخ ثم
 ان الظم من قوله يقع به اى عليه انه لا بد من تقدم المفعول
 به وجودا ولذلك ذهب كثير الى ان السموات في خلق
 الله السموات ليست مفعولا به بل مفعول مطلق بناء
 على انه لا يشترط المصدرية فيه والحق ان تقدم وجود

المفعول به ليس شرطا فالسموات مفعول به كما ان الدار في قولك
 بنيت الدار مفعول به نقله الشيخ الامير عن الحلبي بقي ان التعريف
 يشمل نحو زيد امن بخوان زيدا ضربته فان اسم منصوب وقع عليه
 الفعل اي على مدلوله الا ان يقال المراد المنصوب بما دل على الحدث
 الواقع عليه وهذا ليس كذلك بل منصوب بان نعم ضميره مفعول
 به ام شيبيني **قوله** المذكورة في باب الفاعل ظاهره ان
 مراد المص بتقدم ذكره تقدمه في باب الفاعل وليس كذلك بل
 المراد تقدمه في هذا الباب الا ان يقال مراده من نظير الاقسام
 التي تقدمت في باب الفاعل **قوله** وقال في التسهيل الخ
 مقصوده به الرد على الثم في جعله ان الصحيح ان الضمير هو الها
 وحده في نحو ضربها وضربها وضربهم وضربهن ومحصل الرد
 ان هذا مسلم فيما عدا ضربها واما في ضربها فالضمير هو مجموع
 الها والالف باتفاق **قوله** الاصول الاولى حذفه والا
 لدخل في المصدر غسلا ووضعوا لان كلا منهما مشتمل على حروف
 فعله الاصول مع ان كلا منهما اسم مصدر لا مصدر فلا يصح
 الاخراج المذكور بعد **قوله** من مصدر بيان لما والمراد
 المصدر الصريح فلا يقع الموصول مفعولا مطلقا قال صب وانما
 خص النفي بالخبر في قوله ما ليس خبرا لان الذي قد يجي مبينا
 لنوع عامله كما في ضربك ضرب اليم او عدده كما في ضربك
 ضربتان دون غيره كالمبتدأ والفاعل والعهدة عليه **قوله**
 موكد عامله اي لمصدر عامله الذي تضمنه ليتحد الموكد والمؤكد
 اذ ذلك شرط في التاكيد اللفظي الذي هو منه فمعنى قولك ضربت
 ضربا احدثت ضربا ضربا **قوله** بقولنا ما ليس خبرا لو
 قال بقولنا ليس خبرا لكان احسن اذ لا دخل لما في اخراج ما ذكر
 ولان شان الجنس ان لا يخرج به **قوله** اي بحسب الوهم
 الخ لا حاجة لاعتبار جميع ذلك بل يكفي لدفع الاشكال اعتبار
 واحد منه فاما ان تقول بحسب الوهم واما ان تقدر مثل واما

ان تقدر نوع قاتل **قوله** هو متناهي الاقطار
 كالجواب والعدل **قوله** مطلقا اي سواء دل عليه بلفظ
 منصوب او مجرور او مرفوع **قوله** اي بتضمنين معناها
 اي وان لم يصح التصريح بها كما في الظروف التي لا تصرف كعند
قوله خرج ما نصبه الخارج ما عدا يوما بما ذكر فاسد لانه
 خارج بقول المتن اسم الزمان فالصواب ان يقال انما احتز
 بتقدير يفي عن نحو يوما في قوله تعالى يخافون يوما من كل الثنصب
 اسم الزمان فيه على غير الظرفية وبالجملة معنى عن ما ذكر فيه
 لفظها نحو سرت في يوم الجمعة لكن لا يخفك ان هذا خارج بقوله
 اولا المنصوب فلا حاجة لذكر معين الا ان يراد النصب الاعم نعم
 يقال قول الشب باللفظ الدال الخ يوجب استدراك قول المتن بتقدير
 في اه شيبيني **قوله** كما في وترغبون الخ فان النكاح ليس اسم
 زمان ولا مكان وقد يقال هو ظرف مكان اعتباري لانه مضمن معنى
 في وان صح التصريح بها ويكون هذا من قبيل قوله وحكما في تعريف
 الظرفية **قوله** وساعة اي في عرف اهل اللغة لا في عرف اهل
 الفلك فانها مختصة بقدر معلوم عندهم **قوله** واعتكت
 يوم الجمعة كلامه كالعلامة الا شموقي يقتضي ان العلم مجموع
 يوم الجمعة والذي في كلام غيرهما ان العلم الجمعة فالاضافة من
 اضافة المسمى الى الاسم **قوله** فتطلق على غدوة الخ الحق
 ان يقال ان غدوة موضوع للوقت الآتي لكن ان اعتبر الواضع
 تعيينه كان من قبيل اعلام الاجناس فيمنع الصرف للعلمية والثاني
 سواء اردت باللفظ معينا كان قلت لا سيرن الليلة الى غدوة اولا
 كما اذا قلت غدوة وقت نشاط اي هذا الزمن من حيث هو في
 اي يوم كان فان لم يعتبر الواضع التعيين كان اللفظ نكرة كرجل
 فلا يمنع الصرف سواء استعمل في معين ام لا وكذا يقال في بكرة
 كما في حش الا شموقي عن الدما ميني بل وفي عمة وضحة وان لم
 يوجد هذا التفصيل من الحش المذكورة في عمة وهذا بخلاف

سحر فانك اذا لم ترد يوما بعينه ولو قلنا انه علم فلا تمنعه
 الصر فلفقد العدل عما فيه ال ا ه شيبيني وبهذا تعلم ما في
 قول المحشي فيما ياتي ولم يذكر التنوين وعدمه في غذا وما
 بعده الخ تدبر قوله فاهل اللغة لعل المراد بعضهم والا
 فبعضهم يوافق اهل الشرع كذا وجدت قوله وفيه
 ما تقدم فيه ان هذا ليس مثل ما تقدم بل الاضافة
 في هذا الادنى ملا بسة من حيث كون السحر متصلا باليوم
 فلاضافة على معنى اللام وليست على معنى من حتى يكون
 من اضافة الجزء للكل كما فهم المحش قول الشم واعلم ان
 هذه الامثلة الخ خص هذا التفصيل بظرف الزمان
 والظم انه يجري في ظرف المكان ايضا وقوله نحو سحر
 الصواب اسقاط سحر لانه يخرج الى الجر بالباء كما في قوله
 تعالى نجينا هم بسحر كما افاده الشيخ الصبان وقد يقال
 هذا لا يرد لان الشم قيد عدم قصره بما اذا كان ظرفا
 ليوم بعينه وما في الآية ليس كذلك بدليل تنوينه
 وقوله نحو عمة اى وعشية يؤخذ من حث الا شمو في
 ان ذلك ثابت التصرف لا منفيه واما دعوى ثبوت
 الانصراف فليست مسلمة على اطلاقها بل الكلام هنا
 كالكلام على غدة وبكرة كما قدمناه لك وان لم يؤخذ من
 حث الا شمو في ا ه شيبيني قوله وهى تذكر
 وتوث اى لفظها وضميرها ووصفها وغيرها لكن الارح
 في الاول التذكير بان يقال حال بلاتاء وفي غيره التانيث
 قوله هذه صفة لازمة الخ فيه نظرا لان الفضلة
 نعم المنصوب والمجرور فلا يستغنى عن ذكر المنصوب
 قوله خرج النعت اعلم ان خروج النعت من
 التعريف لا يخلو من احدا من لان لا يمكن ان يكون خارجا
 بقوله والمنصوب لان المتبادر منه المنصوب لزوما

وجوبا كما قاله العلامة صب ويحتمل ان خروجه انما هو
 بقوله بالفعل او شبهه بناء على الضعيف من ان النعت
 ليس منصوبا بالفعل او شبهه بل بالتبعية فيكون
 النعتي جارا على هذا القول الضعيف وبهذا يندفع
 قوله وقد يقال الخ وقوله بقيد ملحوظ قد علمت انه لا حاجة
 الى اعتبار قيد آخر بل اللزوم مفهوم من اطلاق المنصوب
 فهو خارج بالمنصوب كما علمت قوله او ما يفهم منه
 معنى الفعل وذلك امور عشرة وهي اسم الاشارة وليت
 وكان والظرف والمجرور المخبر بها او الواقع كل منهما نعتا
 مثلا تقول تلك هند مجردة وليت زيد اميرا اخوك وكان
 زيدا رابعا اسد وزيد عندك او في الدار جالسا ومررت
 برجل عندك قائما وحرف التنبيه نحو هانت زيدا رابعا
 والترجي نحو لعل المحبيب قادما يعطف علينا والاستفهام المقصود
 به التعظيم نحو يا جار تاما انت جارة واما نحو اما علم افعالهم
 والندا نحو يا ايها الربيع مبكيا بساحته ثم ان ظم كلام المحش
 ان العامل هو تلك الامور العشرة وهو ظم كلام ابن مالك
 في الخلاصة واقره الاشعري لكن في التصريح وشا الجامع
 ان اسناد العمل الى الاشياء العشرة ظاهري وان العامل في
 الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كاشير وابنه وفعل الشرط
 في اما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر انسان في حال علم قوله
 كما قال الشاى الصفات اى فالمراد من الهيئة الصفة وليس
 المراد معناها الاصلى وهو الصورة والحالة المحسوسة للشئ
 وح قال التعبير بالصفات اوضح واظهر لمقصودهم من التعبير
 بالهيئات الى هنا قوله ويجي من الخبر الخ ظم انه لا خلاف
 فيه وليس كذلك لانه في حتم الاشعري ذكر ان مجيى الحال
 من الخبر فيه خلافا ايضا والصحيح انها لا يجيى منه قوله
 وما كان كذلك اى ما كان دالا على حدث وصاحبه سواء

وقع حالا ام لا كما يدل له المثال وقوله بقاع عر في هي الارض
 التي لا تنبت شيئا **قوله** اشارة الى ان في كلام المتن اكتفاء
 يمكن ان يقال اراد المص بالذوات ما يقابل الهيئات المتقدمة
 في تعريف الحال فيشمل التمييز المفسر للنسبة بدليل التمثيل
 للتمييزين فلا اكتفاء وما ذكر مبني على طريقة الجمهور واما ابن
 الحاجب فذهب كما في حث الا شمولي الى ان التمييز ابدام مفسر
 للذات المهمة غاية الامر ان الذات اما مذكور اسمها كما في المقادير
 والعدد او مقدرة كما في طاب محمد نفسا قال الدما ميني لان
 النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد مثلا
 امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب
 في الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرها فالتمييز
 في الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد اه قال الشيبيني
 ولكن قد يقال ان ذلك المحذوف هو احد طرفي النسبة فيجمل
 تجمل هي فلا حاجة لما لابن الحاجب الا بحسب الظم فقط
قوله ويسمى تمييز الجملة وقوله ابهام نسبة في جملة
 لعل المراد بالجملة ما يشمل الجملة تاويلا كما في عجبت من طيب
 زيد نفسا اه **قوله** وغير محمول عن شيء اصلا
 نحو امتلا الخ الظم ان من غير المحمول قول المص تفعأ بكر شجما
 خلافا لك وان تبعه المحذوف لا يقال تفعأ شجما بكر بمعنى
 امتلا كما لا يقال امتلا الماء فافهم اه شيبيني **قوله**
 وجب عسلا بضم الحاء المهملة الحرة التي يوضع فيها العسل
 وقوله ونحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة بعدها ياء
 اسم لوعا السمن **قوله** قول الش ان ذكر الشيء مبها قدم
 ان المبهم هو النسبة فالشيء بالنسبة لما هنا هو النسبة
 ولكن يقال هي لا تذكر لانها امر معقول الا ان يقال ذكرها بذكر
 الجملة الدالة عليها وقوله ثم ذكره مفسرا هو بالنسبة لما
 هنا بذكر التمييز فانه يفهم منه النسبة الصريحة لكونه

طرفها الاخر وقوله الاترى انك لو جعلت الخ غرضه مجرد بيان
 صحة كون التمييز فاعلام من غير قصد الى انه محمول عن الفاعل فلا
 منافاة بين ما هنا وقوله الآتي لان الاصل ابو زيد اكرم منك المفيد
 انه محمول عن المبتدأ وهو المختار عندهم لما يلزم على القول بانه
 محمول عن الفاعل والاصل كرم ابو زيد وحسن وجهه من فوات
 التفضيل ولذا قال بعضهم ان الاصل كرم ابو زيد اكراما زائدا
 وقيل غير ذلك فعليك بما شئت الا شئت اهرشيبيني قوله
 الاخراج بالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وقوله والشرط نحو
 اقبلوا المشركين ان حاربوا وقوله والغاية نحو واتموا الصيام
 الى الليل وقوله وغير ذلك كالاخراج بالبدل نحو اكلت الرغيف
 ثلثه قول المشي اى ادواته اشارة للجواب عن جعل المد سوى
 واخواتها وغيره خلا مثلا في حالة الفعلية حروفا ومحصل
 الجواب ان المراد بالحرف الاداة والكلمة فتصدق بالاسم والفعل
 والحرف وسياتي يشير الى جواب آخر بقوله وسماها حروفا
 تقلبها اى لا دلا وخلا وعدا وحاشا في حالة الجر وقد يغلب
 غير الاكثر لنكتة وقوله حرف باتفاق واسم باتفاق صوابه
 حرف لا غير واسم لا غير لان لفظ الاتفاق صريح في ان في غيره
 خلافا وليس كذلك كما يرشد اليه التعبير بالتردد في المقابل
 وقوله وهو هنا مقدر نقل المحقق عن الدماميني مانصه ولا
 يحتاج هذا الى ضمير رابط لان الاقربينة على ان الثاني كان بعض
 ما تناوله الاول لولاه اهو به تعلم ما في كلام الله هنا وفيما ياتي
 قوله فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب
 اتفاقا كذا في الاشموني وكتب المحقق على قوله وجب النصب
 اتفاقا اى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الاكراه المال
 واحد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين
 لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه
 الدماميني بان مراتب النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة

ثم مرة فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة الاولى
قال وماذا يفعلون في نحو مال زيد انقص من مال عمرو وكيف
يفهمون ان انقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق
من فعل الموصوف بزيادة على غيره اى يجوز ان يكون هذا المال
زاد نقص غيره بسبب اخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه
اولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه
على الابتداء والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شأنه
او على الخبرية لمحذوف تقديره في المثال لكن شأنه النقص فسقط
اعتراض البعض على حكاية المحم الاتفاق على وجوب النصب
وكتب على قوله اذ لا يقال زاد النقص الظن ان انتفاء قول ذلك
اذا كانت زاد متعدية وان يقال اذا كانت لازمة فتأمل اهل كلام
المحقق وقولهم انه لا مناسبة الخ رد لكلام الشلوين محصله
ان معنى زاد المتعدية كما في زادك الله علما جعل كذا اذا على
اصل والنقص لا يجعل المال رائدا على اصل اذا النقص لا يتصف
بكونه رائدا فلا يصح كونه مفعولا ثانيا للزاد المتعدية لاشتنى اذ
لا بد لمفعولها الثانى من اتصافه بالزيادة اللازمة الناشئة
عن الزيادة المتعدية فلا صحة لاعراب الشلوين وبجث الدماميني
في الرد عليه بذلك بان الزيادة اللازمة يتصف بها النقص لتفاوته
وح فينتفزع على ذلك ان النقص يصح كونه مفعولا ثانيا للزاد المتعدية
كما اشار اليه المحقق بالتفريع اعنى قوله اى فيجوز ان نفسم يرد
ان المتبادر من ما زاد هذا المال الا النقص نقص نفسه بل هو
المراد منه اذ مراد قائل ذلك انه لم يتصف بصفة الا بالنقص
فهذا المال اشارة للمال الماخوذ منه لا للماخوذ ثانيا فينبذ
لا يصح كونه مفعولا ثانيا نعم ان اريد ما زاد هذا المال نفسه
صفة من الصفات الا النقص اى ما جعل هذا المال لنفسه امرا
رائدا على اصل الا النقص الزائد على النقص الحاصل اولا وكان
الا متاد في ذلك على سبيل التجوز ثم كلام الشلوين فيكون

النقص مفعولا ثانيا والاول محذوف تقديره نفسه وقوله اذا كانت زاد متعديّة اى لانه لا يقال زاد النقص غيره شيئا اى جعل في الغير شيئا زائدا وفيه انه يصح ان تقول زادك نقص الكفار رغبة في جهادهم ونحو ذلك والمداركما قاله المحقق على امكان التسلط ولو في مادة اخرى فافهم قوله في المقدم مطلقا سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا وعلى كل امكان تسلط العامل ام لا وعلى كل اكان الكلام منفيّا ام لا فهذه ثمان صور وقوله وفي المؤخر من كلام تام موجب سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا امكان تسلط العامل ام لا فهذه اربع صور وقوله وكذا من كلام تام منفي الى اى وكذا المؤخر من كلام تام منفي الى سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا فها تان صورتان وقوله وكذا ان امكان عند البصريين في المنقطع الى اى وكذا اذا كان مؤخرا من كلام تام منفي او شبهه وامكان تسلط العامل وكان الاستثناء منقطعا فانه يجب النصب عند البصريين وان كان متصلا تخرج البديل وضعف النصب فها تان صورتان وقوله ويكون على حسب العوامل في المفرغ سواء كان الكلام منفيّا او غير منفي بشرط الافادة مثل قرأت الا يوم الخميس ولا يكون الاستثناء للمفرغ منقطعا ولا يكون الا مع امكان تسلط العامل فها تان صورتان فالجملة ثمانية عشر صورة يمكن وقوعها كلها والتمثيل لها وان كان ظم كلام المحم ان امكان تسلط العامل وعدمه انما هو في الاستثناء المنقطع في النفي وشبهه وقد جعل بعضهم مالا يصح فيه تسلط العامل من قبيل المنقطع ولولا خوف الاطالة مع وضوح المقام لمثلت لها والله هو الهادي قوله نحو قرأت الا يوم الخميس اى لانه يمكن قراءة جميع الايام بخلاف ضربت الا زيدا فانه يتعذر ضرب جميع الناس ما عدا زيدا وقوله اى النافية محكمه المراد به المحكوم به اخذ من قوله دلت على نفي الكينونة والا لقال على نفي ثبوت الكينونة وقوله على

سبيل التنصيص اى ان كان مدخولها غير مثنى او مجموع
 والا كانت محتملة لنفى قيد الاثنينية والجمعية فتقول لارجلين
 فيها بل رجل اورجال ولا رجال فيها بل رجل اورجلان كما ان العاملة
 عمل ليس في المثنى والجمع محتملة لنفى قيد الاثنينية والجمعية
 على حد سواء وكذا المهمة وقوله وتعين ذلك بالقصد اى بالنسبة
 للتكلم وقوله والقارئ اى بالنسبة للسامع وقوله الزائدة اى
 والناحية كما في قوله تعالى ولا تقربوا الزنا والدعائية كما في قوله
 تعالى لا تؤاخذنا **قوله** بالعطف على محل لامع الاول او
 بالابتداء والخبر محذوف اى ولا امرأة فيها او على ان لا الثانية عاملة
 عمل ليس والخبر ايضا محذوف وقوله اسم لا الاولى بالابتداء
 او على ان لا عاملة عمل ليس وقوله واسم الثانية بالعطف عليه
 اى او على ان لا الثانية عاملة عمل ليس او على انه مبتدأ محذوف
 الخبر وقوله او برفع الاول بالابتداء او على ان لا عاملة عمل ليس
قوله ومعلوم ان المنادى الخ وقيل ان العامل حرف النداء
 نيابة عن المحذوف وهل الحرف متحمل للمفاعل على هذا القول او
 العامل محذوف ايضا تبعا للفعل خلاف **قوله** فالهبة للنادي
 القريب اى مقصورة خلا فالظم اطلاقه **قوله** كان الانسب
 ذكر ذلك هناك الخ قد يقال انما تعرض لذلك لانه هنا لكون المص
 لم يذكر الافراد هناك بخلافه هنا ولئلا يتوهم من صنع المتن ان
 النكرة المقصودة وغير المقصودة لا يسميان مفردين كما هو
 قضية العطف وان كان يقال العطف بالنظر لقوله العلم فلا
 ينافي اطلاق الافراد بدون العلمية عليها ثم ان قول المص خمسة
 انواع يفيد ان الضمير واسم الاشارة والموصول والمجلى بال
 يمتنع فيهن النداء وهو كذلك في الضمير على قول واما قولهم
 باهو يا من لا هو الا هو فهو اسم للذات العلمية داخله في قوله
 المفرد العلم لا ضمير واما اسم الاشارة فينادى منه الخالى من
 حرف الخطاب وكذلك لا تباشر الاداة كل اسم موصول بـ

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذي توصل الى ندائه بأى نحو
 يا ايها الذين امنوا وكذا تقول في المحلى نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته
قوله ففي هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
 بها الا النكرة **قوله** ويجاب الاول الجواب بان يعتبر وصفها
 قبل النداء فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى **قوله**
 نصبتها ايضا اى وجوبا اما الاول فلا نه نكرة غير مقصودة واما
 الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
 الخ قال الحفيد الظم ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
 ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى
 انما يبنى اذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان
 اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالجمع معين فلا
 يستحق كل منهما بناء بل الظم فيه نصبتها كما لو سمي رجل بثلاثة
 وثلاثين اه سم **قوله** ضمت الاول اى لانه نكرة مقصودة
 اه تصریح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
 جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال
 اه ولم يكنف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
 يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
 المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
 ال وقوله ونصبتها اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعت
 اى عطفا على لفظه والوجهان ما خوذان من قول الخلاصة *
 * وان يكن منصوبا ال ما نسقا * فغير وجهان ورفع ينتقى *
 وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على
 الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتخريده من ال
 اى لانه لا يجمع بين يا وال لامع لفظ الجلالة والجل المحكية
 المصدرية بال كما قال فى الخلاصة * * *
 * وباضطرار خص جمع يا وال * الامع الله ومحكى المحل *
 افاده صب رجة الله **قوله** وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله
 شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الخواس تقول فقد عن الحرب جيتا
 وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضاً مترباً فلا يلزم
 كونه قلبيا تقول جئتكم اصلا حالاً وعلى هذا فتكون حكمة ذكر المص
 للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وتارة
 غير قلبيا كالمثال الاول ان اريد التقطيم الظاهري كما هو الظاهر فلا
 يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاء اشترط ذلك وهذه
 الحكمة احسن مما سلكته الشارح في بيانها اهرشيبيني وقوله فلا يجوز
 تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
 قوله الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى
 بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخلة على جملة مؤولة
 باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخلة على جملة
 الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قبل
 الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة قوله من فعل او شبهه
 اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغنى فخرج
 الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسب
 وزيد ادرهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
 والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي
 مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به لمخذوف اى وحسب زيدا
 لا مفعول له تدبر قوله كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو
 الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
 في النسخة التى بيدى ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما
 خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
 اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو وكان اظهر فان هذا المثال ليس
 من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان
 الشراكة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا يراد بالفضلة ما يتم
 الكلام بدونه لا غير المرفوع قوله اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذي توصل الى ندائه باى نحو
 يا ايها الذين امنوا وكذا تقول في المحلى نحو يا ايها الرب مكياسا حته
 قوله ففي هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
 بها الا النكرة قوله ويجاب الاول المجواب بان يعتقد وصفها
 قبل النداء فهو من نداء الموصوف لامن وصف المنادى قوله
 نصبتهما ايضاً وجوبا اما الاول فلا نكرة غير مقصودة واما
 الثاني فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
 الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
 ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى
 انما يبنى اذا كان مفردا معين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان
 اذا كان مع ال اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا
 يستحق كل منهما بناء بل الظ فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة
 وثلاثين اه سم قوله ضمت الاول اى لانه نكرة مقصودة
 اه تصریح وقوله وعرفت الثاني قال في التصريح وجوبا لانه اسم
 جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال
 اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
 يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
 المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز في مسئلتنا بدون
 ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعت
 اى عطفا على لفظه والوجهان ما خوذان من قول الخلاصة *
 * وان يكن منصوب ال ما نسقا * فغير وجهان ورفع ينتقى *
 وقوله تعين ضم اى بناؤه على ما يرفع به فلا يراد ان يبنى على
 الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال
 اى لانه لا يجمع بين يا وال ال امع لفظ الجلالة والجل المحكية
 المصدرية بال كما قال في الخلاصة * * *
 * وباضطرار خص جمع يا وال * ال امع الله ومحكى الجمل *
 افاده صب رجة الله قوله وخرج غير القلبى في الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله
شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الحواس تقول قعدت عن الحب جينا
وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم
كونه قلبيا نقول جئتكم اصلا حالكم وعلى هذا فكون حكمة ذكر المص
للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وتارة
غير قلبيا كالمثال الاول ان اريد التقظيم الظاهري كما هو الظاهر فلا
يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه
الحكمة احسن مما سلكه الشارح في بيانها امر شيبيني وقوله فلا يجوز
تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
قوله الا انها داخله في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى
بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخله على جملة مؤولة
باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخله على جملة
الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قيل
الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة قوله من فعل او شبهه
اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغنى فخرج
الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحساب
وزيد ادرهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي
مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به المحذوف اى وحسب زيدا
لا مفعول له تدبر قوله كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو
الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
في النسخة التي بيدي ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما
خرج به خارج بقوله المنسوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
اشترك زيد وعمرو انصب عمرو وكان اظهر فان هذا المثال ليس
من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان
الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا امر او بالفضلة ما يتم
الكلام بدون لا غير المرفوع قوله اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذى توصل الى ندائه باى نحو
 يا ايها الذين امنوا وكذا تقول فى المحلى نحو يا ايها الرب مكياسا حته
 قوله ففى هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
 بها الا النكرة قوله ويحياى الاول الجواب بان يعتقد وصفها
 قبل النداء فهو من نداء الموصوف لامن وصف المنادى قوله
 نصبتهما اى و جوابا اما الاول فلا نكرة غير مقصودة واما
 الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
 الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
 ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى
 انما يبنى اذا كان مفردا معين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان
 اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا
 يستحق كل منهما بناء بل الظ فيه نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة
 وثلاثين اه سم قوله ضمت الاول اى لانه نكرة مقصودة
 اه تصرع وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
 جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التمرير عليه وهى ال
 اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
 يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
 المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
 ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعت
 اى عطفا على لفظه والوجهان ما خوذان من قول الخلاصة *
 * وان يكن منصوبا الى ما نسقا * فغير وجهان ورفع ينتقى *
 وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يريد انه يبنى على
 الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال
 اى لانه لا يجمع بين يا وال ال مع لفظ الجلالة والجل المحكية
 المصدرية بال كما قال فى الخلاصة * * *
 * وباضطرار خص جمع يا وال * ال مع الله ومحكى الحمل *
 افاده صب رجة الله قوله وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله
 شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الخواص تقول قعد عن الحب جينا
 وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم
 كونه قلبيا تقول جئتكم اصلا حالك وعلى هذا فكون حكمة ذكر المص
 للثالثين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وتارة
 غير قلبيا كالمثال الاول ان اريد التقظيم الظاهري كما هو الظاهر فلا
 يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاء اشترط ذلك وهذه
 الحكمة احسن مما سلكه الشارح في بيانها اهرشيبيني وقوله فلا يجوز
 تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
 قوله الا انها داخله في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى
 بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخله على جملة مؤولة
 باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخله على جملة
 الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قبل
 الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة قوله من فعل او شبهه
 اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المفتى فخرج
 الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحساب
 وزيد ادرهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
 والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي
 مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به المحذوف اى وحسب زيدا
 لامفعوله تدبر قوله كما خرج بقيد المحوظ في كلامه وهو
 الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
 في النسخة التى بيدي ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما
 خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
 اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو لكان اظهر فان هذا المثال ليس
 من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان
 الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا مراد الفضلة ما يتم
 الكلام بدون لا غير المرفوع قوله اخذته الخ هذا الاشكال مدفع

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذى توصل الى ندائه بأى نحو
 يا ايها الذين امنوا وكذا نقول فى الجملى نحو يا ايها الربع مبكيا بسا حته
 قوله فى هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
 بها الا النكرة قوله ويجاب الاول الجواب بانّه يعتبر وصفها
 قبل النداء فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى قوله
 نصبتما ايضا اى وجوبا اما الاول فلا نه نكرة غير مقصودة واما
 الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
 الخ قال الحفيد الظم ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بتلاثة
 ثلاثة معينة وبتلا ثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المتأخر
 انما يبني اذا كان مفردا لمعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان
 اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بال مجموع معين فلا
 يستحق كل منهما بناء بل الظم فيه نصبها كما لو سمي رجل بتلاثة
 وثلاثين اه سم قوله ضمت الاول اى لانه نكرة مقصودة
 اه تصریح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
 جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال
 اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
 يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
 المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
 ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعت
 اى عطفا على لفظه والوجهان ما خوذان من قول الخلاصة *
 * وان يكن منصوب ال ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى *
 وقوله تعين ضمّه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبني على
 الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال
 اى لانه لا يجمع بين يا وال ال مع لفظ الجلالة والمجل المحكية
 المصدرة بال كما قال فى الخلاصة * * *
 * وباضطرار خص جمع يا وال * ال مع الله ومحكى المجل *
 افاده صب رجه الله قوله وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله
 شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الحواس تقول قعد عن الحرب جينا
 وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضنا مترتبا فلا يلزم
 كونه قلبيا نقول جئتكم اصلا حالك وعلى هذا فيكون حكمة ذكر المص
 للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثاني وتارة
 غير قلبى كالمثال الاول ان اريد التقظيم الظاهري كما هو الظاهر فلا
 يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه
 الحكمة احسن مما سلكه المشرح في بيانها امر شيبيني وقوله فلا يجوز
 تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
 قوله الا انها داخله في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى
 بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخله على جملة مؤولة
 باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخله على جملة
 الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان مقدرة قبل
 الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة قوله من فعل او شبهه
 اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغنى فخرج
 الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسب
 وزيد ادرهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
 والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافي
 مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به لمخذوف اى وحسب زيدا
 لا مفعول له تدبر قوله كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو
 الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
 في النسخة التي بيدي ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما
 خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
 اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو كان اظهر فان هذا المثال ليس
 من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان
 الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا امر بالفضلة ما يتم
 الكلام بدون لا غير المرفوع قوله اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

بان معنى قوله بلا تشريك في الحكم ان واو المعية لا تقتضي المشاركة
 في الحكم انما تقتضي المقارنة في الزمن سواء وجدت المشاركة في الحكم كحجت
 وزيد ام لم توجد كما ستوى الماء والخشبة وبذلك فارت واو العطف
 فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمن وان
 وجدت في نحو كل رجل وضعيته كما ذكره شارح الجامع قوله فالحامل
 له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرواى برفع عمرو وكما هو الموجود
 في النسخة التي بيدي وقد علمت ان هذا خارج بالمنسوب فلا حاجة
 لاجراجه بقوله بلا تشريك ولا لاجراجه بالقييد المحفوظ في
 كلامه وقد تقدم ما يتعلق بذلك فتدبر قوله بغير ملحوظ صرح
 به العلامة الاشموني وعبارة الاشموني مع المتن ينصب الاسم
 الفضلة تالي الواو التي بمعنى مع التالى لجملة ذات فعل واسم يشبهه
 مما فيه معناه وحروفه مفعولامعه ثم قال بعد ذلك وبالفصلة
 نحو اشترك زيد وعمرواى وبالواو اى وخارج بالفصلة نحو اشترك
 الخ هذا الاجراء صحيح لانه لم يذكر في التعريف قيد النصب بخلاف
 عبارة مصنفنا فانه ذكر في التعريف قيد النصب فتأمل قوله ولم يذكر
 هذا القيد في مع اى لم يذكر الاشموني ولا عبد المعطى هذا القيد يعني قوله
 بلا تشريك في مع اى لم يقولوا ان واو المعية هي التي بمعنى مع الدالة
 اى مع على المعية بلا تشريك في الحكم لاجراء نحو اشترك زيد وعمرو
 بالرفع قوله نحو كل رجل وضعيته اى اذا قدر الخبر مشى كان قيل
 كل رجل وضعيته مقترنان اما اذا قدر مفردا معطوفا على ضمير ما بعد
 الواو كان قيل كل رجل موجود وضعيته لم يخرج من المفعول معه
 بصحة كون ما بعد الواو مفعولامعه قوله فلا يتكلم برأى نفسه
 لتعين ان يقال هذا لك ولا يبيك على رأى الجمهور ويجوز وابيى على
 مذهب ابن مالك وقوله خلا فالابى على فانه اجاز مثل ذلك بناء
 على مذهب من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالنبيه والاشارة والظرف
 ولهذا اجاز في قوله هذا راءى مطويا وسريالا ان سريالا نصب
 على المعية بهذا الجمهور على انه نصب بمطويا لا غير قوله وللنصب

مختار لا لضعف النسق * اى عند ضعف عطف النسق اما من جهة المعنى
 واما من جهة اللفظ وقد ذكر المحشى ما فيه الضعف من جهة اللفظ
 واما ما فيه الضعف من جهة المعنى فهو كما فى قولهم لو تركت الناقة
 وفصيلها الرضعا فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة تراءم
 فصيلها اى تقطف عليه وترك فصيلها يرضعها الرضعا لكن فيه تكلف
 وتكثر للعبارة المقدرة وانما احتيج لهذا التكلف لان مجرد تركها لا يتسبب
 عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها او تباعدها بخلاف تركها تراءم
 فصيلها وتركه يرضعها اى يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك
 رضاعها اياها بالفعل واذا كان فهذا الوجه تكلف وتكثر للعبارة
 المقدرة فالوجه النصب على انه مفعول معه على معنى لو تركت الناقة
 مع فصيلها اى معية فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها
 وهى نافرة منه فلا يرضعها قوله لضعف المعنى اى لفساده اخذا
 من التقليل قوله لانتفاء المشاركة اى مشاركة المادتين فى
 العلف والعيون للحواجب فى الترجيح الذى هو تدقيقها وتطويلها
 كما فى التصريح وغيره وقوله وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى
 قال سم فيه نظر قال العلامة الحنفى كالعلامة الدابنى تبعاً لبعضهم
 وجهه ان المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا المطلق
 الحواجب وفى الاعلام بها فائدة اه قال العلامة صب وانت
 خير بان قوله والعيون لم يقع الا بعد افادة ترجيح الحواجب فلا يحصل
 له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم بما قبله فلا
 فائدة للاعلام به اه بامب مخفوضاً الاسماء قوله اى لانه لا يخفـض
 الا الاسماء ان قلت من جملة ما يخفـض المضاف اليه وجملة الافعال يضاف
 اليها وعند الاضافة اليها تكون مخفوضة ضرورة ان المضاف اليه مجرور
 كما فى حيث فانها تضاف الى الجملة فلا يكون القيد لبيان
 الواقع فحينئذ كان الاولى اسقاط هذا القيد
 لتدخل فى المجرور بالاضافة قلت المضاف اليه وان كان غير اسم
 فى الظن ففى الحقيقة هو اسم ما خوذ من الجملة كل هذا على ان الاضافة

على معنى من اما على معنى انها من اضافة الصفة للموصوف كما سبق فلا
 يحى كلام الشارح فانه يصير التقدير باب الاسماء المنخفضة وهذا لا يفيد
 ان هنالك منخفضا من غير الاسماء حتى يقال ان القيد لبيان الواقع فلا تقلد
 اه شيبي بيبعض اصلاوح وزيادة قوله احتراز بذلك عن غير المشهورة
 وهو نوعان الحرف فيه نظر لان الخفض ذكر بمقابلة الرفع والنصب
 فيكون المراد الخفض الاعرابي الذي جلبه عامل به يتقوم المعنى المتقضي
 للاعراب واما حركة الجر الجوار والتوهم او المناسبة فغير مرادة هنا
 لكونها ليست اعرابية ومن نص على ذلك في اولى الحركات المذكورة
 الشيخ الحلبي في كتابه الازهرية كما نقله عنه العلامة الاميري
 حاشيته وزاد عليه فقال لهذا لا ينبغي عد الجر بالمجاورة في باب
 حروف الجر كما لا يعد كسر التلخيص وحركة الاتباع فيه لان الكلام في
 حركة الاعراب اه فاذا نلاحاجة لقوله المشهورة على ما فهمه المحشى
 رحمه الله فالمناسب ان قول الشارح المشهورة انها هو للإشارة
 الى انها عند التحقيق قسمان منخفض بالحرف مباشرة ومنه المضى اليه على
 ما قيل انه مجرور بالحرف المنوي ومنخفض بالتبع اه شيبي في قوله اى
 بسببهاى فالباء للسببية لا للدالة قوله بجر المضاف من اضافة المصد
 لفاعله وقوله والاضافة لغة الاسناد يقال اضيفت ظهري للما نط
 اى اسندته اليه والصقته به وقوله فالاسمين احتراز من قام زيد
 فيه ان هذه نسبة حكيمية تامة كما في زيد قائم فهما على حد سوى
 خلافا لما يفيد صنيعه قوله اى فيكون قوله وتابع المنخفض من
 عطف التفسير على ما قبله وهو قوله وقسم منخفض بالتبعية
 وهذا بالنظر لكلام المصنف مع الشارح والا فهو في كلام المصنف
 معطوف على قوله منخفض بالحرف عطفاً مغايراً تامل قوله وام او عال
 كما او اقربا * صدره * خلا الذنابات شمالا كذا * ضمير خلا كذا والوحش
 والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف اى ناحية شماله
 وكذا بفتح الكاف والمثلثة اى قريبا منه والمفعول الثاني نأخذ اما شمالا
 وكذا حال او بالعكس وام او عال اسم موضع مرتفع وهو منصوب

عطف على الذنابات او مرفوع بالابتداء خبره كما اى كالذنابات
واقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى
معطوف على المجرور اهر صب قوله واذا الحرب شمرت الخ اى اذا
شمرت الحرب اى نهضت وقامت على ساقها ولم تكن جوار الشرط اى ان
انت مثلى وتماه حين تدعو الكماة فيها نزال والكماة بضم الكاف جمع
كام مثل قاض وقضاه وهو المتكى فى سلاحه لانه كى اى ستر نفسه
بالدرع والبيضة وقوله نزال اسم فعل مقصور لفظه فلذلك نصب
على انه مفعول تدعو والكماة فاعل تدعو والضمير فى فيها عايد على الحرب
قوله وملكت بين العراق الخ بناء الخطاب قاله الشاعر مدح به عبد الواحد
ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان اودان ملكه عم اهل ما بين العراق ويشرب
من المسلمين واهل الذمة قوله بل بلد ذى سعد واکام سعد بضمين
جمع صعود بفتح الصاد العقبة والذى فى شرح الاشتمل اضيا بدل
اکام واضيا بجمع صب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة روى
فى هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بضم العروض وفى
بعض نسخ المحشى اکام وهو الذى فى المغنى قوله رسم دار الخ الرسم ما كان
من اثار الديار لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شتخص من اثارها كالوتد
والاثافي وتماه كدت اقضى الحياة من جلله * اى من اجله اى من عظم شأنه
قوله اى لينظر ما عندى الخ اختيار اذ الابتداء هو الاختيار قوله
منذ ان الله خلقه اى على رواية فتح الهمة اما على رواية الكسر فنذا اسم
لادخلها على الجملة قوله وهما حينئذ مبتدآن اى حين اذ دخلا على اسم فروع
وساغ الابتداء بها لانها معرفتان لفظا ومعنى او معنى فقط على الخلاف
اذ معناها امد انقطاع الرؤية واول امد انقطاع الرؤية واورد على
ابتدائيتها انه هل لا جاز يومان مذ كما جاز يومان امد ذلك واجيب
بانهم اجر وهما رافعين مجراها خافضين فى انها لا يدخلان الا على اسم
الزمان افاد بعض ذلك سم وبعضه لما يفتى اهر صب قوله يا فع اى ناهى الخ اشر
سنة على الخلاف يقال ايفع الفلام فهو يا فع ولا يقال موفى وان كان هو
القياس قوله ومثل ما تقدم ايضا ما لم تقدم فيه الاضافة تعريفا الخ

ظم ان الاضافة اللفظية على معنى حرف والذي انحط عليه كلام المحقق
 في الحاشية عن الدماميني وابن الحاجب وابن هشام ان الاضافة اللفظية
 ليست على تقدير حرف قال ولا يرد ظهورها في نحو فعال لما يريد فان هذه
 اللام لام التقوية واللام التي الاضافة على معناها لام الملك والاختصاص
 اهر قال العلامة الشيبيني وفي كون فعال في الآية بمعنى الحال فقط
 او الاستقبال فقط شيء لا يخفى اهر قوله ولا يقع اظهارها فيه مثل
 الشيخ المحقق في حاشيته على الاشموني لما لا يصح اظهارها فيه بنحو كل
 وجل وعنده ومعه تأمل قوله وموهم الاضافة بمعنى في محمول على
 انها فيه بمعنى اللام الخ قال المحقق قد يقال حيث ارجع هذا الى ما هو
 على معنى اللام الاختصاصية فاللائق ارجاع التي على معنى من البانية
 اليها فيكون ما يقدر بالحرف واحد الا اثنين الا ان يفرق بين التي بمعنى
 في والتي بمعنى من بان الاولى قليلة في الكلام فدت الى اللام تقديلا
 للاقسام بخلاف التي على معنى من فهي كثيرة كثيرة تستحق بها جعلها
 مستقلة اهر وللشيخ الامير في حاشية الازهرية توقف فيه ولكن الفضل
 للسابق اهر شيبيني قول الش وهي خاتمة الكتاب الضمير عائد على الباب
 وانث باعتبار معناه وهو الالفاظ او مراعاة الخبر وان كان مراعاة المريج
 ايضا جائزة بل قيل انها اولى من مراعاة الخبر وضعف بان الخبر محط
 الفائدة ويحتمل ان الضمير عائد على المحفوضات اي مسائلها لكن هذا
 باعتبار الاصل قبل جعله جزء ترجمة فالتانيث على هذا ظاهر الا انه
 يحتاج لتقدير في الاخبار اي وهي خاتمة معاني او مدلول الكتاب
 لان الكتاب الفاظ وليس المقصد ختمه بالمسائل التي هي المحفوضات
 واطافة خاتمة الى الكتاب ان كانت من اضافة الوصف الى مفعوله
 كان في الكلام مجاز عقلي من اسناد الحدث الى مفعوله كعيشة راضية
 والا فلا ثم ان الشيء قد يختم بجزء ومنه ما هنا وال في الكتاب للعهد
 الحضورى وهي التي علم مدخلها لا يتقدم ذكر لكن مع حضوره نحو
 اليوم اكملت لكم دينكم فهي بمنزلة اسم الاشارة على ما قاله شيخ الاسلام
 ناقلا له عن السعد ولاتنا في بين الطلاق الكتاب على هذا المؤلف

واطلاق المقدمة عليه فيما ياتي وان توهم ذلك ثم انه ختم كتابه بالخفوض
 للاشارة الى ان نهاية قوة العبد الخفض والعجز وعدم نسبة شيء من
 الاشياء اليه وايضا لما كان الخفض والتواضع شعار الانبياء والاولياء والصالحين
 والمصير رحمه الله تعالى من اكابر الاولياء ولذلك كان اشرف الاوصاف وصف
 العبودية كان ختامه به مسكا وقوله وهو مراد المصاي ان قوله المص وتايج
 للخفوض معناه التابع الذي جرت التبعية هذا معنى الش وقديقال لمعنى
 كلامه ان قوله مخفوض بالحرف اى مباشرة وكذا نقول في قوله مخفوض
 بالاضافة وقوله وتابع اى غير مباشر له الخافض وهذا الاينافى ان خافض
 ذلك هو خافض المتبوع في غير البذل ولذلك لم يقل ومخفوض بالتبعية
 على نسق ما قبله وقد جرت عادة المص ان يذكر للمعرب استقلا لا ثم المعرب
 تبعا فان قال في باب المرفوعات والتابع للمرفوع وفي باب المنصوبات
 والتابع للمنسوب ثم ان المص جعل تابع المخفوض قسما واحدا مع ان تابع
 المخفوض بالحرف غير تابع المخفوض بالاضافة وكذا اصنع في تابع للمرفوع
 فعه قسما واحدا واما تابع المنسوب فعه اربعة باعتبار التبعية والعطف
 والتوكيد والبديلية على ما تقدم وقوله وقد اجتمعت الثلاثة الخ
 اما الخفض بالحرف والاضافة فظهر واما الخفض بالتبعية في المخفوض
 بالحرف فيظهر ان قلنا ان الرحمن نعت لاسم ووصفه بالرحمة باعتبار ان
 الاسم بمعنى المسمى وكذا الرحيم ولا خفض بالتبعية بالمجرور بالمضاف
 فان كان الرحمن الرحيم تابعا للفظ الجلالة فالخفض بالتبعية بالمجرور
 بالمضاف دون المجرور بالحرف وقوله فاما المخفوض بالحرف الخ خالف
 عادته السابقة من ذكر الانواع اولا معدودة ثم التبويب لكل نوع ولعل
 ذلك لقلة الكلام هنا على ما فيه وقوله واما ما يخفض بالاضافة فنحو
 قولك الخ قال الشيبيني لم يقل هنا فهو ما يخفض بكذا وكذا كما فعل
 في المخفوض بالحرف وذلك لضبط عدد الحروف على ما في الكتاب ولا ضبط للمضاف
 وان كان مضبوطا بالاقسام الآتية للفرق بين الضبطين وهو معنى ما قاله
 من ان الباء في قوله مخفوض بالاضافة تسببية او بمعنى على لا بآلة لا فيكون
 العامل المضاف لا الاضافة وقوله وخاتم حديثه يدعى ان ذكر خاتم يشير الى

انتهاء المقص من تفصيل الكلام فهو براعة المقطع وهو ان يذكر المتكلم
 آخر كلامه ما يشعر بانتهائه لا يقال ان خاتم هنا من الختم الذي هو الطبع
 ولا اشارة بذلك فلو كان من الختام والاختتام لظهرت الاشارة لانا
 نقول تكفي الاشارة ولو بحسب المادة على ما هو الظاهر وقوله واما تابع
 المحفوض لا يمنع الاشارة بل يؤيدها فتفطن وقوله وترى اربعة اشهر
 المشاهد في اضافة ترى الى اربعة اما اضافة اربعة الى اشهر التي هي من اضافة
 العدد الى معدوده ففيها خلاف فقيل انها على معنى اللام وقال ابن مالك تبع
 لابن السراج واختاره انها على معنى من وكذا اضافة المقادير الى مقدارها
 نحو قفيز برور طل زيت وما الى اليه الشيخ صب رحمه الله واستظهره
 وجوز بعض الامر بن وقوله وما اشبه ذلك قد يقال لاحاجة اليه مع
 ذكر نحو والجواب المشهور هو ان يراد بلحدهما الامثلة الذهبية وبالآخر
 الامثلة الخارجية والجاب الشيبيني بانه يلاحظ ما ذكره حواشي المختصر
 في التشبيه من ان قولهم نحو كذا لا يدخل فيه كذا الا باعتبار ان من كان
 على اخص اوصاف الشيء يلزمه ما يلزم الشيء وقول الناس في نحو كذا اي
 كذا ونحوه هو بذلك الاعتبار لا بالمطابقة فاسم الاشارة في قوله اشبه
 ذلك عائد على النوع التشبيه وشبه النوع هو الامثلة الثلاثة المتقدمة فعلى
 هذا مراده بالامثلة في قوله من امثلة القسمين الخ الامثلة التي نصب
 عليها المتن ولعله اراد بما ذكره حواشي المختصر ما ذكره المحقق
 عنه قول التخصيص والاصل في نحو الكاف ان يليه المشبه به
 قال السعداي في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه وكتب
 عليه المحقق ما نصه قوله اي في الكاف ونحوها يريد ان الكلام
 على طريق الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لانا
 في الكلام مقدر انتهى فنرى لكن في عبد الحكيم على المطول
 ما نصه قوله اي في الكاف ونحوها لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف
 ذلك ففي الكاف اولى لا بطريق الكناية كما في قولك مثلك لا يبخل
 فانه لا يدخل فيه النوع كما لا يخفى انتهى اي لان معنى
 مثلك لا يبخل على طريق الكناية انت لا تبخل فلو كان هذا من

قبيل الكناية لكان معناه في الكاف فلا يشمل نحو الكاف كما لا يشمل
 مثلك لا بجمل غير المخاطب وجواز ارادة المعنى الاصلي مع المعنى
 الكنائ لا ينفع لان كلا من الكاف ونحوها مقص لا ان الثاني تابع
 في القصر فتدبر وقوله او الثلاثة فيه ان اسم الاشارة من المتن وهو لم
 يذكر القسم الثالث الذي هو المقدر بفي حتى يرجع اسم الاشارة اليه لكن
 هذا الاحتمال الاخير للنظر للث مع المتن لا بالنظر للمتن في حد ذاته وقد
 تقدم نظير ذلك وقوله جميع ذلك اسم الاشارة عائد على التابع والمراد
 بالجميع الانواع الاربعة التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل
 وقوله ما اردنا قال الشيبيني اللاديق ان يقول هذا ما اراد شيخنا
 واستاذي شيخ الوقت والطريقة الشيخ عباس الازهري ان اذكره فانه
 قال اول الكتاب حملني عليه شيخنا الخ وذلك متبادر في طلبه منه فالادب
 ان يكون على مراد شيخه في الذكر لا على مراده هو نعم ان حملت النون في قوله
 اردنا عليه وعلى شيخه وارادته هو بالتبع لارادة شيخه فلا يرد ذلك كما لا
 يرد ما قد يقال اللائق ان نترك نون العظمة وان كان يقال اتى بها
 بالنظر الى تعظيم الله له بتاهيله اياه لهذا الصنيع البديع والله اعلم
 بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى اله وصحبه وسلم تمت هذه التقريرات

الشريفة في جاشه على ذمة ملتزمها

الشيخ محمود الحلبي الكيال

غفر الله له ولكافة

المسلمين آمين

امين

م

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY



32101 077781506